المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

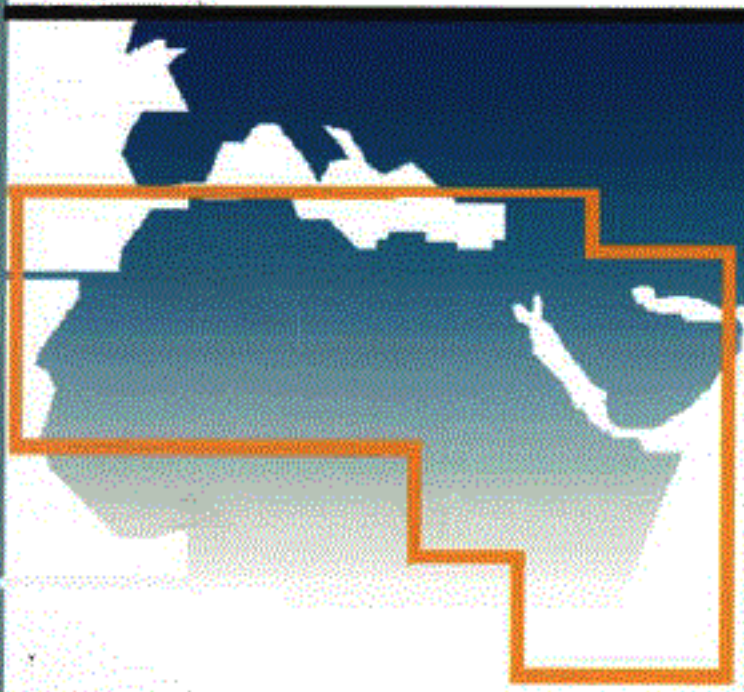

مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999

مناخ الاستثمار
في الدول العربية
1999

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4844500 – فاكس: 4835489، 4841240، 4815741، 4815742
الموقع الشبكي: www.iaigc.org
بريد الكتروني info@iai.org.kw

المحتويات

قائمة المحتويات	**3**
تقديم	**5**
الجزء الأول : التقرير القومي	**7**
1. التطورات الدولية	9
1.1 الأداء الاقتصادي العالمي	9
2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار	11
2. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار	16
1.2 التطورات السياسية	16
2.2 المؤشرات الاقتصادية	17
3. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي	24
4. الجهود الترويجية	26
5 .أسواق المال العربية	27
6. الاستثمارات العربية البينية	29
7. موجز أنشطة المؤسسة	29
الجـــــــداول :	
جدول (1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية	34
جدول (2) : مؤشر السياسة المالية	35
جدول (3) : مؤشر سياسة التوازن الخارجي	36
جدول (4) : مؤشر السياسة النقدية	37
جدول (5) : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	38
جدول (6) : بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 1998، 1999	39
جدول (7) : تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال الفترة 1985-1999	40
جدول (8) : الاستثمارات العربية البينية المرخص لها خلال عامي 1998، 1999	42
جدول (9) : التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام 1999	43
جدول (10) : نصيب الاقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام 1999	44

الجزء الثاني : التقارير القطرية:	**45**
(1) المملكة الأردنية الهاشمية	47
(2) دولة الإمارات العربية المتحدة	61
(3) دولة البحرين	71
(4) الجمهورية التونسية	85
(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	103
(6) جمهورية جيبوتي	113
(7) المملكة العربية السعودية	121
(8) جمهورية السودان	135
(9) الجمهورية العربية السورية	151
(10) جمهورية الصومال الديمقراطية	167
(11) جمهورية العراق	171
(12) سلطنة عمان	181
(13) دولة فلسطين	197
(14) دولة قطر	211
(15) دولة الكويت	225
(16) الجمهورية اللبنانية	239
(17) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	253
(18) جمهورية مصر العربية	263
(19) المملكة المغربية	277
(20) الجمهورية الإسلامية الموريتانية	287
(21) الجمهورية اليمنية	297

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

سيدي القارئ

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تضع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999 تحت يديكم في موعده المحدد. وكما تعلمون فإن هذا التقرير يمثل المسح السنوي الخامس عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو الذي درجت عليه المؤسسة وحرصت على تطويره منذ إصدارها التقرير الأول في هذه السلسلة عام 1985.

وينقسم التقرير إلى قسمين: يتناول القسم الأول التقرير الإجمالي القومي الذي يتضمن عرضا موجزا للتطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركة الاستثمار والتجارة الدوليتين، والمؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي، والتطورات التشريعية والمؤسسية، ومجهودات الترويج، وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى موجز نشاط المؤسسة خلال العام. ويشمل القسم الثاني تقارير قطرية توجز الأداء الاقتصادي والأوضاع المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والجهود المبذولة في مجال التشريع والتحديث المؤسسي والترويج وتنمية الموارد البشرية في كل من الدول العربية.

ويلاحظ في هذا الصدد أن ما رصدته المؤسسة من جوانب التحسن في مناخ الاستثمار في غير دولة عربية خلال عام 1999 يبرز جهود الاقتصادات العربية لتعبئة وتحريك الإمكانات الاستثمارية المحلية والأجنبية والعمل الدؤوب على زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية وذلك استنادا إلى ما تقوم به من تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية واستقرار معدلات التضخم وترقية أداء أجهزة تشجيع الاستثمار والجهود المبذولة في مجال التطوير التشريعي والتحديث الإداري والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية على النحو الذي يورده التقرير.

وقد اعتمد في هذا التقرير بدرجة رئيسية على البيانات التي توافرت للمؤسسة من الدول العربية ومن المؤسسات ومراكز الرصد والبحث الإقليمية والدولية، كما تم عرض التقارير القطرية الخاصة بكل دولة في مراحل الإعداد على الجهات المختصة في كل من تلك الدول بغرض استدراج ملاحظاتها لأخذها في الاعتبار، وقد استجاب عدد منها على نحو مقدر.

وستواصل المؤسسة إصدار هذا التقرير سنويا ساعية إلى تحسينه وترقيته بصورة مستمرة لكي يسهم، مع الجهود الوطنية المبذولة ومع بقية أنشطة المؤسسة وجهود مؤسسات العمل العربي الاخرى في إطار اختصاصاتها، في ترويج المنطقة العربية كموئل للاستثمار المجزي واستقطاب التدفقات الاستثمارية على المستويين البيني والدولي.

وعلى الله قصد السبيل.

مأمون إبراهيم حسن
المـــديـــر الـــعـــام

نيسان/أبريل 2000

القسم الأول

التقرير القومي

1- التطورات الدولية:

1-1 الأداء الاقتصادي العالمي.

1-2 الاتجاهات الدولية للاستثمار.

2- المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:

2-1 التطورات السياسية.

2-2 المؤشرات الاقتصادية

2-3 التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي

3- مجهودات الترويج:

4- أسواق المال العربية:

5- الاستثمارات العربية البينية:

6- موجز أنشطة المؤسسة:

1. التطورات الدولية:

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد الاقتصاد العالمي تحسنا ملحوظا خلال عام 1999 مسجلا معدل نمو قدر بحوالي 3.0% مقارنة مع 2.5% عام 1998، مع تراجع المخاوف من الكساد بسبب تحسن الأداء الاقتصادي والمالي في الدول الصناعية الكبرى ودول الأزمة الآسيوية، وتحسن أسعار النفط والسيطرة على التدهور في أسعار السلع الأخرى رغم استمرار القلق من احتمال عدم الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن الآثار المحتملة لمشكلة "الألفية". وبانتهاء عقد التسعينات سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو سنوي قدر بحوالي 3% مقارنة مع 3.5% في الثمانينات و4.5% في السبعينات. وتميزت التسعينات بالتسارع في التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصالات التي عززت من خطى العولمة ووضعت مجموعة جديدة من التحديات أمام أصحاب القرار مع تشابك وتشعب الروابط الاقتصادية بين الدول، وبرزت تصورات جديدة لآليات التنبؤ بالأزمات المالية وسبل رصدها وإدارتها. ومن أهم الظواهر التي ميزت العقد انحسار التضخم بشكل ملحوظ واستقرار الأسعار وتسارع تكامل الأسواق المالية التي صاحبت حركة التحرير الاقتصادي ورسوخ مقومات اقتصادات السوق، وتزايد التوجه نحو أسعار صرف مرنة. إلا انه لم يصاحب ذلك استقرار اقتصادي كلي وحدث تقلب حاد في أسعار صرف بعض العملات الرئيسية، خاصة سعر صرف الدولار مقابل الين، كما ارتفعت أسعار الأصول في أسواق العقار والأسهم مع تأرجح أداء القطاع المصرفي.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 2.8% مقارنة مع معدل نموها لعام 1998 الذي بلغ 2.2%. وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على معدل نموها المرتفع للعام الرابع على التوالي حول 3.7 % مقارنة مع 3.9% عام 1998، وتأثرت كندا إيجابيا بذلك فشهدت معدل نمو بلغ 3.6% عام 1999 مقارنة مع 3.1% عام 1998. ومن جهة أخرى تراجع النمو في عدد من الدول المتقدمة تراجعا طفيفا خلال العام إلا أن اليابان استطاعت تحقيق معدل نمو بلغ 1.0% عام 1999 بعد أن شهدت تراجعاً حاداً في معدل النمو عام 1998 بنسبة (-2.8 %) مع نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وخلق مؤسسات جديدة ساهمت في إصلاح القطاع المصرفي وحل مشكلة الديون المعدومة، واستمرار تأثير قوة الين على أداء الصادرات اليابانية. وضمن هذه المجموعة شهدت دول "منطقة اليورو" معدل نمو بلغ 2.1% خلال عام 1999 مقارنة مع 2.8% عام 1998 مع تراجع سعر صرف الـ "يورو" مقابل الدولار.

من جانب آخر أرتفع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من 3.2% عام 1998 إلى 3.5% عام 1999. ومن بين هذه المجموعة شهدت الدول النامية في آسيا ارتفاعا في معدلات النمو من 3.7% عام 1998 إلى 5.3% عام 1999 بسبب تحسن معدلات نمو دول الأزمة الآسيوية وتبنيها برامج الإصلاح الهيكلي. على صعيد آخر استمر معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي بالتراجع من 2.2% عام 1998 إلى 0.1% عام 1999 بتأثير تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية، وكذلك الدول النامية في أفريقيا (من 3.4% إلى 3.1% للفترة ذاتها). أما مجموعة الدول المتحولة(روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى وعبر القوقاز) فقد شهدت تحسنا نسبيا إذ بلغ معدل النمو فيها 0.8% مرتفعا من (-0.2%).

أما فيما يتعلق بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك فقد شهدت مجموعة الدول المتقدمة استمرار انحسار الضغوط التضخمية إذ سجل المؤشر معدل نمو قدره 1.4% عام 1999 مقارنة مع 1.5% عام 1998. كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية من 10.3% إلى 6.7% للفترة ذاتها. ولكن مجموعة الدول المتحولة سجلت ارتفاعا في معدل التضخم إذ ارتفعت نسبته من 20.9% عام 1998 إلى 39.3% عام 1999 ، مما يعني أن مشكلة التضخم مازالت تستوجب المعالجة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

من ناحية أخرى استمر النمو في حجم التجارة الدولية في السلع و الخدمات حول معدل معتدل بلغ 3.7% عام 1999 وهو معدل مساو تقريبا لمعدل النمو عام 1998 الذي بلغ 3.6% ، وارتفعت قيمة تجارة السلع والخدمات من 6,686 مليار دولار عام 1998 إلى 6,844 مليار دولار عام 1999. وقد شهدت التجارة الخارجية تفاوتا في أداء المجموعات الاقتصادية المختلفة. فمن جهة الواردات ارتفع معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من 4.8% عام 1998 إلى 5.9% عام 1999، بينما انخفض معدل نمو الصادرات من 3.2% إلى 3.0% خلال الفترة ذاتها. أما فيما يتعلق بمجموعتي الدول النامية والدول المتحولة فقد نمت واردات الدول النامية بنسبة 1.1% خلال العام مرتفعة من معدل نمو سلبي بلغ (-1.3%) عام 1998، وتراجع معدل نمو الواردات في الدول المتحولة من 2.9% عام 1998 إلى (-2.7%) عام 1999 . وبالمقابل تراجع معدل نمو الصادرات في المجموعتين من 4.9% إلى 2.4%، ومن 5.9% إلى 2.7% على التوالي خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بأسعار المواد الأولية فقد شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا خلال عام 1999 بلغت نسبته 27.7% علما بأنها كانت قد سجلت تراجعا كبيراً عام 1998 بلغت نسبته

حوالي 32.1%. ويعزى هذا التحسن في الأسعار خلال العام إلى اتفاق دول الأوبك على تخفيض الإنتاج، وارتفاع الطلب عليه لمقابلة احتياطات التخزين و مقتضيات الشتاء القاسي.

أما فيما يتعلق بوضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد تحول الفائض الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة (حوالي 37.3 مليار دولار عام 1998) إلى عجز قدره (77.3) مليار دولار عام 1999 بتأثير تفاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (220.6) مليار دولار إلى (316.1) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل انخفض العجز الذي سجله الحساب الجاري في الدول النامية من (77.3) مليار دولار إلى (55.6) مليار دولار، كما تحسن العجز جزئيا في الحساب الجاري للدول المتحولة من (25.1) مليار دولار إلى (16.1) مليار دولار للفترة ذاتها.

على صعيد الديون الخارجية ارتفعت الديون الخارجية للدول النامية من 1965 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 1969 مليار دولار عام 1999، (وهى تشكل ما نسبته 37 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول)، فيما ارتفعت ديون الدول المتحولة من 319 مليار دولار عام 1998 إلى 328 مليار دولار، وبلغت نفقات خدمة الدين الخارجي عام 1999 ما نسبته 27.0 % و20.0% من إجمالي الصادرات للمجموعتين على التوالي.

2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام بحوالي 827 مليار دولار مرتفعة بحوالي 25% عن حجمها عام 1998 الذي بلغ حوالي 660 مليار دولار، التي زادت هي الأخرى بنسبة 42% عن حجم التدفقات الاستثمارية عام 1997 البالغ 464 مليار دولار، ومازالت عمليات الاندماج والتملك تقود هذه الزيادة. ويشير تحليل البيانات التقديرية الأولية لعام 1999 أن معظم التدفقات اتجهت إلى مجموعة الدول المتقدمة التي يقدر أن تكون حصتها بلغت حوالي 74% (198 مليار دولار) بينما انخفضت حصة الدول النامية إلى 24% (609 مليار دولار) وحصة الدول المتحولة إلى 2 % (20 مليار دولار). وتقدر حصة الدول العربية بحوالي 6.2 مليار دولار، بنسبة 1%.

وتشير البيانات التفصيلية لعام 1998 أن التدفقات تمركزت في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي 71% من التدفقات الكلية بينما بلغت حصة الدول النامية 26% وحصة الدول المتحولة 3 %. وارتفع حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود من 236 مليار دولار عام 1997 إلى 411 مليار دولار عام 1998 بنسبة نمو بلغت 74%.

ويتوقع أن لا تكون الصورة الإجمالية تغيرت كثيرا عن ذلك الوضع خلال العام موضوع التقرير.

من ناحية أخرى قدرت حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1998 بحوالي 166 مليار دولار متراجعة عن حصتها عام 1997 البالغة 173 مليار دولار. بلغت التدفقات المتجهة إلى آسيا حوالي 85 مليار دولار (منها 77 مليار إلى دول جنوب وشرق و جنوب شرق آسيا) وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 72 مليار دولار وبذلك بلغت حصة الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي 95 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية. وحافظت الصين (45 مليار دولار) على المرتبة الأولى في مجموعتها (تليها سنغافورة بنحو 7 مليار دولار) بينما احتلت البرازيل (29 مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها (تليها المكسيك بنحو 10 مليار دولار).

واستقطبت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية الافريقية) حوالي 5.3 مليار دولار بما نسبته 3 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية تمركزت في نيجيريا (1.5 مليار دولار) وأنجولا (396 مليون دولار) والجابون (300 مليون دولار). وقدرت التدفقات لدول أوروبا الوسطى والشرقية بما فيها روسيا بنحو 18.8 مليار دولار عام 1998 مقارنة مع 19.5 مليار دولار عام 1997 متمركزة في بولندا (5.1 مليار دولار) وجمهورية التشيك (2.5 مليار دولار) وروسيا (2.2 مليار دولار).

أما بخصوص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية فقد انخفضت عام 1998 إلى حوالي 5.95 مليار دولار مقارنة مع حوالي 6.35 مليار دولار عام 1997 وشكلت ما نسبته 4% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وباستعراض البيانات التفصيلية لعام 1998 يبدو تركز هذه التدفقات في السعودية (2.4 مليار دولار) ومصر (1.08 مليار دولار) وتونس (650 مليون دولار) والسودان (503 مليون دولار) والجزائر (500 مليون دولار) والمغرب (258 مليون دولار) ولبنان (230 مليون دولار) وليبيا (150 مليون دولار).

من جهة أخرآ بلغ العون الإنمائي المقدم للدول العربية من مؤسسات مجموعة التنسيق- المكونة من كل من البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الاوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية-

خـــلال عـــام 1999 حوالـــي 1660.96 ملـــيون دولار أمريكـــي أو مـــا نسبه 62.1% من مجموع العمليات التمويلية لهذه المجموعة خلال العام.

أما فيما يتعلق بأهم الدول المستفيدة من هذا العون الإنمائي فقد جاءت سوريا في المركز الأول بما قيمته 359.2 مليون دولار بنسبة 21.6% من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول العربية من مجموعة التنسيق، تلتها البحرين بحوالي 216.1 مليون دولار بنسبة 13 %، والجزائر (160.1 مليون دولار بنسبة 9.6%)، ومصر (151.5 مليون دولار بنسبة 9%)، والمغرب (146 مليون دولار بنسبة 8.8%)، والأردن (100 مليون دولار بنسبة 6%)، وتونس (95.3 مليون دولار بنسبة 5.7%).

على صعيد التوزيع القطاعي للعون الإنمائي فقد استأثر قطاع المواصلات والاتصالات بحوالي 427.7 مليون دولار ما نسبته 25.7% من إجمالي العون الإنمائي المقدم من مجموعة التنسيق، يليه قطاع الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز) بحوالي 373.4 مليون دولار بنسبة 22.5%، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بحوالي 275.9 مليون دولار بنسبة 16.6، فقطاع الصناعة والتعدين بحوالي 204.3 مليون دولار بنسبة 12.3%.

أما على صعيد مصادر ذلك العون فقد كانت مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 52.3% والبنك الإسلامي للتنمية 21.9% والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 11.1% وصندوق أبو ظبي للتنمية 10.1% الصندوق السعودي للتنمية 3.6% وصندوق الاوبك للتنمية الدولية 1.0%.

إطار رقم (1)
التنافسية والعولمة المسؤولة

يتناول تقرير التنافسية السنوي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عدداً من العوامل التي تحدد تنافسية الدول وقدرتها على خلق بيئة جاذبة للاستثمار. ويرى البعض أن التقرير يعتبر بمثابة المؤشر الذي يعكس مدى نجاح السياسات المتبعة.

ومنذ عام 1996 والتقرير يحاول تسليط الضوء على المستجدات الاقتصادية والاجتماعية. وقد برز هذا الاهتمام بصفة خاصة في التوجه الذي اختطه الاجتماع السنوي للمنتدى في دافوس عام 1999 حيث تبنى المنتدى شعار "العولمة المسئوولة" بعد الخسائر التي لحقت بعدد من الاقتصادات الناشئة نتيجة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ذات الطبيعة المضاربية (التي يسميها المنتدى التدفقات غير المرشدة أو التي يصعب التحكم فيها).

وقد خصص منتدى دافوس 1999 حيزاً معتبراً وقسماً كبيراً من النقاش والمداولات لقضية البحث عن نظام مالي عالمي جديد يكون قادراً على مواجهة مثل هذه التحديات. وعلى الرغم من اتفاق وجهات النظر حول أهمية وجود مثل هذا النظام والحاجة الملحة اليه، إلا أن المنتدى فشل في التوصل إلى اجماع حول شكل ومضمون هذه الآلية المقترحة. غير أن المجتمعين اجمعوا على حزمة من التدابير الداعمة لتفعيل هذه الآلية تتلخص في: المزيد من الشفافية والإفصاح، أنظمة مالية وطنية جديدة اكثر انضباطاً، وادارة كفوءة قادرة على ضبط الأداء المالي والنقدي، كما اتفقوا على صيغة لتقاسم الأعباء المالية التي قد تترتب على الأزمات المالية التي تحدث مستقبلا.

أطلق مصطلح "العولمة المسؤولة" بعد الهزة المالية التي ضربت عدداً من الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم بدءاً بدول جنوب شرق آسيا ومروراً بروسيا وانتهاءاً بالبرازيل وبعض اقتصادات منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية. كما كان لهذه الأزمة آثارها غير المباشرة على الاقتصادات الأفريقية عن طريق انهيار أسعار السلع الزراعية. ومما زاد الأمور تعقيداً أن الدول النامية أشارت بأصابع الاتهام إلى مؤسسات التمويل الدولية متهمة إياها بعدم قدرتها على التنبؤ بمضار التدفقات الاستثمارية ذات الصبغة المضاربية قبل حدوثها، وفشل هذه المؤسسات في تقديم العلاج الناجع بعد حدوث الأزمة.

مؤشر التنافسية وترتيب الدول العشرين الأولى
(1999 مقارنة مع عام 1998)

الدولة	الترتيب حسب التنافسية		مؤشر التنافسية	
	1999	1998	1999	1998
سنغافورة	1	1	2.12	2.16
الولايات المتحدة	2	3	1.58	1.41
هونج كونج	3	2	1.41	1.91
تايوان	4	6	1.38	1.19
كندا	5	5	1.33	1.27
سويسرا	6	8	1.27	1.10
لوكسمبرج	7	10	1.25	1.05
المملكة المتحدة	8	4	1.17	1.29
هولندا	9	7	1.13	1.13
ايرلندا	10	11	1.11	1.05
فنلندا	11	15	1.11	0.70
استراليا	12	14	1.04	0.79
نيوزيلندا	13	13	1.01	0.84
اليابان	14	12	1.00	0.97
النرويج	15	9	0.92	1.09
ماليزيا	16	17	0.88	0.59
الدنمارك	17	16	0.85	0.61
أيسلندا	18	*30	5.9	(0.18-)
السويد	19	**23	5.8	0.25
النمسا	20	20	5.8	0.37

* احتلت تشيلي المرتبة (18) عام 1998 والمرتبة (21) عام 1999.
** احتلت كوريا المرتبة (19) عام 1998 والمرتبة (22) عام 1999.

2. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:

2-1 التطورات السياسية:

شملت تطورات الأوضاع السياسية في الوطن العربي خلال العام انتقالات للسلطة، وإجراء انتخابات برلمانية، واتفاقات بشأن الحدود، وتحسناً في علاقات الجوار العربي، وانفراجاً في العلاقات العربية، وتأرجحا فيما يتعلق بمسارات القضية الفلسطينية. كما تم خلال العام رفع العقوبات الدولية عن ليبيا واحراز تقدم في علاقات الدول العربية مع عديد من دول العالم الأخرى.

على صعيد انتقال السلطة شهد العام تولي ملكين وأمير واحد مقاليد الحكم في ثلاث دول عربية، وانتخاب رئيسين في دولتين، فيما تمت إعادة انتخاب أربعة رؤساء لفترات رئاسية جديدة. كما شهد العام تشكيل وزارات جديدة وتعديلات وزارية في ثمان دول عربية، إضافة إلى إجراء انتخابات برلمانية وبلدية في ثلاث دول. من جهة أخري تم في ثلاث دول عربية أخري إصدار تشريعات جديدة بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية والنيابية، مع توجه عام لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبروز دور المؤسسة الصحفية كعامل مؤثر في تحقيق قدر من الشفافية.

أما على صعيد الاستقرار الداخلي فقد شهد العام تطورات إيجابية في عدد من الدول ساعدت في تهدئة النزاعات وتماسك الأوضاع الداخلية. وقد أدت هذه التطورات إلى انفراج داخلي ملموس ساهم في تطويق بؤر التوتر في عدد من الدول العربية.

من جانب آخر كان لهذه التطورات القطرية الداخلية تأثير إيجابي على مسار العلاقات العربية – العربية الثنائية والجماعية. على المستوي الثنائي استأثرت قضايا الحدود المشتركة بالاهتمام وتم خلال العام الاتفاق على تسوية بعض منها بين عدد من الدول فيما بذلت اللجان المشتركة جهودا مقدرة في عملية ترسيم الحدود المتنازع عليها.

أما على المستوى الجماعي فقدا اتجهت علاقات بعض الدول العربية ببعضها الآخر نحو الانفراج والتطبيع بعد فترة فتور، إذ شهد العام انعقاد اجتماعات اللجان المشتركة واللقاءات الثنائية باختلاف مستويات التمثيل. وقد أسفر هذا النشاط عن عقد (44) قمة عربية ثنائية وقمتين ثلاثيتين وواحدة إقليمية– وكان محور هذه اللقاءات معالجة القضايا الثنائية العالقة وتعبئة امكانات العمل العربي المشترك.

أما العلاقات مع دول الجوار غير العربية فقد مالت إلى التحسن، إذ شهدت العلاقات العربية – الإيرانية (والخليجية – الإيرانية على وجه الخصوص) تحسنا ملحوظا أكدته موافقة وترحيب إيران بتشكيل لجنة خليجية لحل مشكلة الجزر الثلاثة مع دولة الإمارات.

أمـــا علاقـــات الســـودان مع دول الجوار الأفريقية (خاصة أثيوبيا وإريتريا وأوغندا) فقد تحسنت بتوقيع اتفاقيات لإنهاء حالة العداء وأعاده العلاقات إلى مسارها الطبيعي.

من جانب آخر لم تشهد العلاقات العربية التركية تقدما يذكر إذ ظلت قضية المياه المشتركة (بين كل من العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى) عقبه أمام تحسن هذه العلاقات.

على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي ومساعي إحلال السلام، عمت المنطقة خلال العام أجواء تفاؤل حذر بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وتوقيع اتفاق واي بلانتيشن، واستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية بعد توقف دام خمس سنوات. كما كان لإعلان إسرائيل نيتها الانسحاب من الجنوب اللبناني بحلول حزيران/ يونيو2000 إثره في خلق تفاؤل اكثر، ألا أن تكثيف السياسات الاستيطانية واستمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان حالا دون تحقيق أي تقدم ملموس على المسارات الثلاثة.

أما فيما يتعلق بالتطورات الإيجابية بشأن الحصار المعلن وغير المعلن على بعض الدول العربية وما تمخضت عنه من عقوبات اقتصادية، فقد تم في نيسان/ أبريل من العام رفع العقوبات عن ليبيا بقرار من مجلس الأمن.

أما العلاقات العربية الدولية فقد كانت في مجملها مثمرة إذ شهدت مزيدا من تمتين العلاقات والمصالح المشتركة اثر الزيارات الرسمية التي قام بها ملوك ورؤساء بعض الدول العربية لعدد من دول العالم واستقبال عدد من الرؤساء العرب عدداً من نظرائهم من قادة دول العالم. وترتب عن هذه الزيارات مزيد من الدعم الدولي للقضايا العربية وعلى رأسها قضية الحقوق الفلسطينية.

2-2 المؤشرات الاقتصادية:

يتناول هذا البند أربعة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. ويستند إلى المؤشرات الثلاثة الأخيرة في تقويم مناخ الاستثمار وذلك من خلال مؤشر مركب من متوسطاتها للعام (انظر إطار رقم 2).

ويستند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ما يرد في تقارير تصدرها مراكز البحث وعدد من المصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

2-2-1 النمو الاقتصادي:

شهد عام 1999 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام لثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات حوالي 3.4% مقابل 2.5% عام 1998. وحسب التقديرات المتوافرة فإن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحت بين 4% - 10% خلال العام في سبع دول عربية. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في الإمارات (10%) وتونس (6.2) وكل من مصر والسودان (6%)، واليمن (5 %)، وفلسطين (4.5%)، وموريتانيا (4.4%)، وهى معدلات عالية إذا ما قورنت مع معدل نمو الاقتصاد العالمي. كما أصبح معدل النمو الحقيقي موجباً خلال العام بعد أن كان سالباً عام 1998 في كل من الإمارات (من -5.6% عام 1998 إلى 10% خلال العام) سلطنة عمان (من -2.9% إلى 1.5%)، الكويت (من - 2.5% إلى 1.1%)، ليبيا (من - 1.4% إلى 2%). ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام مقارنة مع عام 1998.

ومن ناحية أخرى سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعا ملحوظا في المغرب خلال العام، إذ بلغ حوالي 0.2% مقابل 6.5% عام 1998، بسبب تراجع النمو في القطاع الزراعي الذي يعتمد بصورة رئيسية على الظروف المناخية.

2-2-2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في سبع دول عربية من أصل خمسة عشر دولة عربية توافرت عنها البيانات. فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في قطر بحوالي 5.3 نقطة مئوية (من 9.5% إلى 4.2%) وفي الجزائر 3.3 نقطة مئوية (من 3.6% إلى 0.3)، وفي السعودية بحوالي 3.1 نقطة مئوية (من 9.6% عام 1998 إلى 6.5% خلال العام)، وفي الأردن بحوالي 2.9 نقطة مئوية (من 6.9% إلى 4%)، وبأقل من نقطة مئوية واحدة في كل من السودان والمغرب.

كما تمكنت اليمن من تحويل عجز نسبته (7.3%) عام 1998 إلى فائض نسبته 4.7% خلال العام، مما يعنى انخفاض العجز بحوالي 12 نقطة مئوية فيما بين العامين.

من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الكويت بحوالي 5 نقاط مئوية (من 4% عام 1998 إلى 9%

خلال العام)، وسلطنة عمان بحوالي 4.7 نقطة مئوية (من 2.2% إلى 6.9%)، والإمارات بحوالي 4.1 نقطة مئوية (من 11.7% إلى 15.8%)، وتونس بحوالي 2.1 نقطة مئوية (من 1.2% إلى 3.3%). وبأقل من نقطة مئوية واحدة في كل من لبنان ومصر. كما تشير التقديرات إلى استمرار موريتانيا في تحقيق فائض في هذا المجال، إذ بلغت نسبة فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 2.2% مقابل 2.1% عام 1998.

2-2-3 التوازن الخارجي:

شهد العام تطوراً إيجابياً في مجال تقليص نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية من اصل تسعة عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. وفي هذا المجال تشير البيانات التقديرية إلى انخفاض هذه النسبة في قطر بحوالي 12.8 نقطة مئوية (من 17.3% عام 1998 إلى 4.5% خلال العام)، وفي البحرين بحوالي 12 نقطة مئوية (من 17% إلى 5%). كذلك انخفضت تلك النسبة بحوالي 8.2 نقطة مئوية في السعودية (من 10% إلى 1.2%)، وفي لبنان بحوالي 4 نقاط مئوية (من 26% إلى 22%)، وفي تونس بحوالي 1.7 نقطة مئوية (من 3.3% إلى 1.6 %)، وفي الجزائر 1.2 نقطة مئوية (من 2% إلى 0.8%) وفي مصر بحوالي 1.1 نقطة مئوية (من 3.0% إلى 1.9%).

كما تمكنت كل من ليبيا واليمن من تحويل العجز المسجل عام 1998 إلى فائض خلال العام، إذ سجلت ليبيا فائضا نسبته 2.6% مقابل عجز نسبته 8% عام 1998، مما يعنى انخفاض نسبة العجز بحوالي 10.8 نقطة مئوية. وسجلت اليمن فائضا نسبته 7% مقابل عجز نسبته 4.4% عام 1998، بانخفاض قدره 10.4 نقطة مئوية.

من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى استمرار كل من الكويت والأردن وسوريا في تحقيق فائض في الحساب الجاري، إذ ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 8.8% عام 1998 إلى 18.4% خلال العام، وفي الأردن من 0.3% إلى 4.6 %، وفي سوريا من 0.1% إلى 0.2%. وتشير البيانات التقديرية إلى ارتفاع نسبة العجز في موريتانيا بحوالي 1.1 نقطة مئوية (من 10.1% عام 1998 إلى 11.2% خلال العام)، وارتفاعه بأقل من نقطة مئوية في الإمارات (من 6.2% إلى 7%).

2-2-4 معدل التضخم:

توضح البيانات أن جميع الدول العربية التي توافرت عنها بيانات وعددها ثماني عشرة دولة سجلت معدلات للتضخم خلال العام لم تتجاوز 7% خلال العام باستثناء السودان الذي بلغ معدل التضخم فيه 14% مقابل 17.7% عام 1998.

وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في ثلاث عشرة دولة عربية إذ انخفض بحوالي 6.2 نقطة في ليبيا (من 24.2% عام 1998 إلى 18% خلال العام)، وبحوالي 3.7 نقطة مئوية في السودان (من 17.7% إلى 14%)، وبحوالي 3 نقاط مئوية في لبنان (من 4% إلى 1 %) وبحوالي 2.5 نقطة مئوية في الأردن (من 3.1% إلى 0.6%)، وبحوالي 2.4 نقطة مئوية في الجزائر (من 5% إلى 2.6%)، وبحوالي 2 نقطة مئوية في موريتانيا (من 6% إلى 4%)، وبحوالي 1.7 نقطة مئوية في المغرب (من 2.7% إلى 1%)، وبحوالي نقطة مئوية واحدة في الإمارات (من 3% إلى 2%)، واقل من نقطة مئوية في كل من سوريا وتونس ومصر، وسلطنة عمان، وفلسطين. كما شهد ثباتا في كل من البحرين وقطر.

ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع طفيف في معدلات التضخم في كل من الكويت بحوالي 2.1 نقطة مئوية (من 0.2% عام 1998 إلى 2.3% خلال العام)، وبنقطة مئوية واحدة في اليمن (من 6% إلى 7%) وبأقل من نقطة مئوية واحدة في السعودية.

إطار رقم (2)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة لقياس أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية قامت المؤسسة منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية تم تضمينه في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1995.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية. أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها وتعمل المؤسسة على ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفاعلية هذه النظم بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب.

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي:

أ- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

ج- مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

اعتمدت طريقة تطبيق منهجية المؤشر المركب على عدة أمور أهمها:

- الحصول على المعلومات الارتكازية للسنة السابقة لكل مؤشرات مجموعة السياسات المشار إليها.
- الحصول على المعلومات لسنة التقرير.
- حساب التغير في المؤشر وحساب الأوزان الرقمية لمجموعات السياسات.
- حساب التغير العام في السياسات الاقتصادية التجميعية.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب (انظر الجداول 2، 3، 4، 5) نعطي المثال التالي:

- في حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية العامة قدرها (5.4%) عام 1998، وأخرى قدرها (2%) عام 1999 فإن ذلك يعنى انخفاض العجز بحوالي 3.4 نقطة مئوية، ويصبح الوزن الرقمي هو 3 درجات.
- أما فيما إذا حققت الدولة (ب) فائضا نسبته 2% عام 1998، وعجزا نسبته (2%) عام 1999 فإن ذلك يعنى ارتفاع العجز بحوالي 4 نقاط مئوية ويصبح الوزن الرقمي سالب واحد. وهكذا طبقا للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان.
- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضا خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الاخرى.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة 1995-1999 إلى أن المؤشر قد سجل تحسنا للأعوام الثلاثة الأولى مسجلا أعلى ارتفاع له عام 1997، إذ بلغ 1,1 مقابل 1.05 و 1.03 لعامي 1995 و 1996 على التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام. وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية الذي بلغ 4% عام 1997 مقابل 2% عام 1996.

أما فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا إذ أصبح موجبا بمقدار (1.0) ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك ايجابيا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4% .

السنوات / البيان	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل العام للنمو الحقيقي	-	%2	%4	%2.5	3.4
ميزان المالية العامة% للناتج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول
الحساب الجاري % الناتج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دول تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1، 1	(0.1)	1.0

3. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي:

شهدت معظم الدول العربية خلال عام 1999 نشاطا ملحوظا في مجال تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته.

ففيما يتعلق بالتطورات التشريعية واصلت معظم الدول العربية إصدار أو مراجعة وتنقيح التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار فيها، كما شرع بعضها في وضع مثل تلك التشريعات في أقاليمها. وفيما يلي رصد لتوجهات التشريعات العربية على الساحة القومية في إطار التشريعات المرتبطة بالاستثمار والتي تركزت على المحاور التالية: التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار، والتشريعات الضريبية والجمركية، والخصخصة، والتجارة، والأسواق المالية وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار قامت دولة الإمارات ببذل جهود كبيرة لإعداد قانون خاص بالاستثمار ليغطي نقصا تشريعيا مهما على المستوى الاتحادي، كما بذلت الدولة جهودا مستمرة لحث الإمارات الأعضاء في الاتحاد على تبني التشريعات اللازمة لتحسين بنية الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أقاليمها، واتخذت البحرين بعض الإجراءات الهامة لمراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار، وأولت تونس اهتماما خاصا بتشجيع الاستثمار والمبادرات الخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والصيد البحري وتربية الأسماك. وقامت السعودية ببذل الجهود اللازمة لتحديث نظام استثمار رأس المال الأجنبي توطئة لإصدار تشريع جديد لتشجيع الاستثمار، وأصدرت السودان قانونا جديدا لتشجيع الاستثمار، كما قامت قطر خلال السنة بمراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار بغية تحسين البيئة الاستثمارية فيها، وسمحت مصر للقطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع البنية الأساسية، كما قررت موريتانيا منح الأراضي بالمجان للمؤسسات التي تستثمر خارج مدينتي نواكشوط وانواذيبو وذلك في إطار جهودها المستمرة في مراجعة وتطوير قانون الاستثمارات، كما قامت اليمن بمجهود كبير في سبيل تعزيز مناخ الاستثمار بغية تهيئة الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتمثل ذلك في الاهتمام بتنقيح بعض التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار كقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار.

ومن جهة أخرى قامت كل من الأردن والعراق وعمان وفلسطين وموريتانيا واليمن بإدخال التعديلات اللازمة على التشريعات الجمركية والضريبية فيها، كما أولت التشريعات الأردنية والفلسطينية واللبنانية والمغربية واليمنية اهتماما خاصا بالقواعد والإجراءات اللازمة للإسراع بالخصخصة في أقاليمها، واهتمت بعض الدول العربية بمراجعة تشريعاتها المتعلقة بالتجارة فتبنت مصر قانونا جديدا للتجارة، وقامت كل من السعودية وقطر والمغرب واليمن بتنقيح قوانينها المتعلقة بالملكية الصناعية والتجارية

والقوانين الأخرى المتعلقة بالتجارة كقانون التسجيل التجاري وقانون الشركات والوكالات التجارية وممارسة الأعمال التجارية وفروع الشركات الأجنبية، كما تبنت كل من لبنان وليبيا ومصر تشريعات جديدة تعنى بالمناطق الحرة، واهتمت قطر ولبنان والمغرب بتنقيح التشريعات الناظمة لأسواق الأوراق المالية.

أما فيما يخص التطورات المؤسسية فقد رصد توجه عام في الدول العربية نحو الاهتمام بالمؤسسات التي تعنى بالاستثمار، فقامت تونس بمراجعة إيجابية للنظام الخاص بإعفاء المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، وأنشأت السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى وربطته بهيئة استشارية متخصصة في القضايا الاقتصادية، وقام العراق بإنشاء الهيئة العليا للاستثمار للنظر في طلبات ومشاريع الاستثمار العربية والأجنبية وفقا لاحتياجات الدولة، وأنشأت عمان مجلسا للتنسيق الاقتصادي وأوكلت إليه مهام النظر في المسيرة الاقتصادية وحل مشاكلها كما أنشأت مجلسا لرجال الأعمال بغرض التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية، كما تم في لبنان تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودمج وزارة الصناعة بوزارة الاقتصاد والتجارة لتصبح وزارة واحدة تحت اسم وزارة التجارة والصناعة، وتبنت المغرب قانونا خاصا بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية فقد شهد العام قيام الدول العربية ببذل جهود مكثفة في مجال تنمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطوير المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات. وقد شملت الإجراءات التي تم اتخاذها في عدد من الدول العربية تطوير برامج ومناهج التدريب لديها وزيادة عدد مراكز التدريب والتكوين المهني وزيادة طاقتها الاستيعابية ومد نطاقها الجغرافي. ويلاحظ أن معظم مراكز التدريب باشرت بالتعاون مع شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص وإشراك أصحاب العمل والعاملين في قطاع الإنتاج في إعداد المناهج والبرامج التدريبية للإفادة من تجاربهم وخبرتهم العملية في هذا المجال. كما شهد العام قيام بعض الدول العربية بفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي والمهني، وقيام بعض الدول بإنشاء مناطق تكنولوجية متقدمة للقيام بصناعات في مجال البرمجيات وخدمات المعلومات والإنترنت إضافة إلى تجميع أجهزة الحاسوب وتأهيل اليد العاملة المتخصصة في كل من مجال البرمجة وهندسة الشبكات وغيرها من التقنيات المتقدمة، ويشترك في تنفيذ هذه البرامج التدريبية العديد من الشركات العالمية بالإضافة إلى القطاع الخاص. وقد قامت بعض الدول بإعفاء أو تخفيض ضريبة المبيعات على أجهزة الكمبيوتر وتوابعها.

كما توجهت معظم دول المنطقة إلى العمل على فتح فرص التأهيل والتدريب للعمالة الوطنية وزيادة الاعتماد عليها وذلك لإحلالها محل العمالة الوافدة.

من جهة أخرى، تبوأت البحرين، للمرة الخامسة على التوالي، المركز الأول على مستوى الوطن العربي في مجال التنمية البشرية حسب التقرير السنوي الذي يصدر عن الأمم المتحدة، كما حققت تقدما على مستوى دول العالم ذات التنمية البشرية العالية، إذ جاء ترتيبها هذا العام 37 بين 147 دولة، محققة تقدما ملحوظا بعد أن كان ترتيبها 49 عام 1998، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها البحرين في مجالات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

4. الجهود الترويجية:

في ظل احتدام المنافسة العالمية بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تابعت الدول العربية جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة ومنهجية تنافسية والاعتماد على الترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية.

وفيما شكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال عام 1999 امتدادا واستكمالا للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج مما انعكس إيجابيا على نوعية وفاعلية هذه الجهود. كما يلاحظ أيضا أن الدول العربية بدأت باستيعاب مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل أولا في إبراز صورة إيجابية عن البلد من حيث الجاذبية الاستثمارية، وثانيا استهداف استثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية، وثالثا دعم خدمات الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الترويجية الأخرى المذكورة بالتفصيل في البند (16) الخاص بالجهود الترويجية القطرية يلاحظ أن عام 1999 شهد ارتفاعا وتحسنا ملحوظا في هذه الأنشطة من حيث العدد والنوعية، خاصة فيما يتعلق بالمؤتمرات والندوات التي عقدت على المستوى العربي المشترك والمستوى القطري والعالمي، والتي تناولت مواضيع اقتصادية ذات علاقة مباشرة بالوضع الإقليمي للمنطقة بمشاركة مؤسسات عالمية متخصصة. وقد عقدت عدة دول عربية ما يقارب عشرة مؤتمرات أو ندوات خلال السنة، كما شهدت بعض الدول الأخرى نشاطا مكثفا في هذا المجال. ومن جهة أخرى شهد العام عقد العديد من الندوات للترويج للاستثمار في الدول العربية في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند.

أما فيما يتعلق بتنفيذ زيارات جماعية للترويج واستضافة الوفود الراغبة في الاستثمار، فقد شهد العام زيارات الوفود على أعلى المستويات الرسمية والأهلية فيما بين عدد من الدول

العربية بالإضافة إلى استهداف عدد من الدول الصناعية لجذب مستثمريها شملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا وشرق وجنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة، فقد قامت بعض المنظمات والاتحادات العربية وبعض أجهزة الاستثمار العربية بعرض فرص استثمارية على المستوى الوطني والإقليمي من بينها عدد من المشاريع الكبرى، وبلغ عدد هذه الفرص حوالي مائة فرصة قدرت تكاليفها الاستثمارية بحوالي 6 مليار دولار.

كما استمر خلال العام إنشاء لجان ومجالس أعمال مشتركة جديدة بين الدول العربية والدول الأجنبية، إضافة إلى اللجان المشتركة فيما بين الدول العربية، وإعمال دور اللجان القائمة، وقيام معظم الدول العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية فيما بينها، واتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار، واتفاقيات ثنائية للحد من الازدواج الضريبي، واتفاقيات أخرى لتوثيق أواصر التعاون الاقتصادي.

ويلاحظ أيضا زيادة عدد الدول العربية التي أقامت مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على شبكة الإنترنت العالمية، في اعتماد للتقنيات المتقدمة عند استعراض مناخ الاستثمار والمزايا الخاصة بالدولة والفرص الاستثمارية المتوافرة فيها على موقعها الشبكي.

5. أسواق المال العربية:

اتسم أداء أسواق المال العربية خلال عام 1999 بالتفاوت ارتفاعا وتراجعاً بالرغم من ارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق التسع التي يتضمنها المؤشر. فقد انخفض المؤشر في ست منها وهي الأردن، البحرين، عمان، الكويت، لبنان، والمغرب، فيما ارتفع في الأسواق الثلاثة الأخرى وهي تونس، السعودية، ومصر.

ويلاحظ في هذا الصدد ان الانخفاض في أربع من الأسواق التي انخفض فيها المؤشر كان طفيفا، فقد تراوحت نسبته بين 0.5% في البحرين و3.1% في سلطنة عمان. إلا أن سوق لبنان كانت اكثر الأسواق تراجعا إذ بلغت نسبه التراجع وفقا للمؤشر 21.9%، فيما بلغت نسبه التراجع في المغرب 8.2%. أما بالنسبة للأسواق الثلاثة الأخرى التي ارتفع فيها المؤشر فقد بلغ معدل الارتفاع في كل من السعودية ومصر وتونس 31.7%، 6.9%، و 6.4% على التوالي.

ارتفع عدد الشركات المدرجة في الأسواق التسع الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من (1446) شركة عام 1998 إلى (1634) شركة بنهاية 1999. ويلاحظ هنا أن

الهيئة العامة لسوق المال بمصر سجلت زيادة كبيرة في عدد الشركات المدرجة خلال العام (172 شركة من أصل 188 شركة تم تسجيلها في الأسواق التسع خلال العام).

من جهة أخرى بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة حوالي 149.2 مليار دولار. وقد استحوذت السعودية على حوالي 40.9% من أجمالي القيمة السوقية، فيما بلغت حصة مصر حوالي22.2%، وحصة الكويت13.1%.

أما أسواق المال العربية غير الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (وهي الإمارات، البحرين، السودان، العراق، فلسطين، وقطر) فان البيانات المتوافرة تشير إلى أنها شهدت نشاطا ملحوظا خلال العام، إذ ارتفع حجم التداول في أربع من الأسواق الست بمعدلات عالية. فقد سجلت سوق الخرطوم للأوراق المالية معدل زيادة في حجم التداول بلغ حوالي 556% (من 237 مليون دينار عام 1998 إلى 1555 مليون دينار خلال عام 1999)، في حين بلغ معدل الزيادة في عدد الأسهم المتداولة حوالي 1558%. أما سوق فلسطين فقد سجلت نسبة زيادة في حجم التداول قدرها 118% (من حوالي 49.1 مليون دينار عام 1998 إلى 107 مليون دينار خلال العام موضوع التقرير) ونسبة زيادة قدرها 88% في عدد الأسهم المتداولة (من 36.7 مليون سهم عام 1998 إلى 68.9 مليون سهم عام 1999). كما شهدت سوق الدوحة للأوراق المالية زيادة في حجم التداول بلغت نسبتها 27.1% (من 0.97 مليار ريال عام 1998 إلى 1.23 مليار ريال عام 1999) وزيادة نسبتها 13.1% في عدد الأسهم المتداولة (من 31.23 مليون سهم إلى 35.32 مليون سهم خلال الفترة ذاتها)، فضلا عن ارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة من 13.9 مليار ريال إلى 20 مليار ريال. أما سوق بغداد للأوراق المالية فقد شهدت نشاطا جيدا خلال العام إذ بلغت نسبة الزيادة في كل من عدد الأسهم المتداولة وحجم التداول خلال الفترة موضوع التقرير 22.3% و122% على التوالي (من 1871 مليون سهم إلى 2289 مليون سهم، وحوالي 13478 مليار دينار عراقي إلى 29892 مليار دينار عراقي على التوالي).

أما بورصة الجزائر للقيم المنقولة- التي باشرت نشاطها في شهر أيلول/سبتمبر من العام موضوع التقرير- فقد بلغ حجم التداول لأسهم الشركات الثلاثة المدرجة فيها خلال فترة الأربعة اشهر حوالي 93 مليون دينار جزائري.

6. الاستثمارات العربية البينية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام قد بلغت حوالي 2183.4 مليون دولار مقارنة مع حوالي 2312.7 مليون دولار عام 1998، أي بنقصان نسبته 5.6%.

على صعيد الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية البينية جاءت تونس في رأس قائمة الدول المضيفة (506 مليون دولار) تليها لبنان (500 مليون دولار) ثم مصر (277 مليون دولار) فسوريا (224 مليون دولار). وقد استحوذت هذه الدول الأربع على حوالي 69% من جملة التدفقات البينية.

من جهة أخري توضح البيانات المتوافرة أن عدداً من الدول العربية قد نجح في استقطاب تدفقات استثمارية أجنبية (غير عربية) خلال العام خاصة السعودية والمغرب وتونس والسودان ومصر ولبنان والجزائر، مما يؤكد حقيقة تحسن المناخ الاستثماري في غير دولة عربية وتنامي ثقة المستثمرين بمختلف جنسياتهم في الاستثمار في الدول العربية.

7. موجز أنشطة المؤسسة:

ارتفعت عمليات الضمان التي نفذتها المؤسسة خلال عام 1999 من حوالي 122.8 مليون دولار عام 1998 إلى حوالي 157.5 مليون دولار مسجلة نسبة زيادة قدرها 28.3%.

شملت العقود المبرمة ثمانين عقداً منها سبعة وسبعين عقداً في إطار نظام ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت 125.2 مليون دولار. وثلاثة عقود في إطار نظام ضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية 32.3 مليون دولار،
بلغ عدد الدول المصدرة للسلع ورأس المال تسع دول بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية.

من جهة أخرى صرفت المؤسسة خلال العام أربعة تعويضات عن تحقق خطر تجاري (عدم سداد) بقيمة 1.47 مليون دولار، تم استرداد ما قيمته 0.75 مليون دولار منها. وبذلك يكون صافي التعويضات المدفوعة وغير المستردة حتى نهاية العام 0.72 مليون دولار.

أما على صعيد الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان تم خلال العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998، وإصدار (6) إعداد من الخلاصات المركزة تناولت بشكل رئيسي المبادئ الرئيسية لاتفاقيات الاستثمار الدولية. كما تم إصدار

(12) عدداً من النشرة الشهرية تناولت رصداً وتحليلاً للمستجدات الاستثمارية قطرياً واقليمياً ودولياً، فضلاً عن (50) فرصة استثمارية.

كما أعدت المؤسسة (10) أوراق تعريفية ودراسات قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية. من جانب آخر نظمت المؤسسة بالمشاركة مع سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ندوة إقليمية بعنوان "اتفاقيات الاستثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" وكما شاركت في تنظيم المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عرضت فيه حوالي (400) فرصة استثمارية.

كذلك واصلت المؤسسة خلال العام تركيز قواعد المعلومات وتوسيع مجالات البرمجة الحاسوبية في العمل اليومي، كما شرعت في تأسيس الموقع الشبكي الخاص بها.

إطار رقم (3)
الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لبنة في صرح السوق الخليجية المشتركة

يعتبر إقرار التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتماد العمل بالاتحاد الجمركي لهذه الدول واحداً من انجح واهم القرارات لتفعيل الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين دول المجلس منذ عام 1983.

وكانت الدورة العشرين لقادة دول المجلس التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 1999 قد أقرت توحيد التعرفة الجمركية اعتباراً من آذار/مارس 2005، بعد مفاوضات استمرت اكثر من عشر سنوات. وكان من أهم أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس "**العمل على تنمية التبادل التجاري بشتى الطرق والوسائل، وتحرير القيود التجارية والأنشطة الاقتصادية بين دول المجلس**".

وينص الاتفاق على تقسيم نسب التعرفة إلى ثلاث قوائم سلعية على النحو التالي:

- القائمة الأولى وتشمل (53) سلعة وهى معفاة من الرسوم وهي في الغالب سلع استهلاكية وغذائية.
- القائمة الثانية وعددها (534) سلعة أساسية أو ضرورية ونسبة التعرفة عليها 5.5%.
- القائمة الثالثة وتضم (700) سلعة وهى مصنفة ضمن السلع الكمالية ونسبتها 7.5%. كما أن هنالك سلعتين – هما وسائط النقل (المركبات) وقطع الغيار – لم يتم الاتفاق على تصنيفها بعد.

كذلك تم اعتماد النظام الاسترشادي الموحد للجمارك على أن يتم العمل به بشكل إلزامي في نهاية عام 2000 بعد فترة تجريبية لمدة عام يعمل به خلالها بشكل استرشادي.

من جانب آخر تم تعديل الشروط المتعلقة باكتساب صفة المنشأ الوطني للمنتجات الصناعية بإلغاء شرط نسبة الملكية والاكتفاء بنسبة القيمة المضافة، بجانب اعتماد نظام براءات الاختراع المعدلة ليصبح متوافقا مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس).

يشار في هذا الصدد إلى أن قرار توحيد التعرفة الجمركية حظى بأهمية كبيرة واهتمام رسمي وشعبي، ذلك انه جاء بعد عدة محاولات جادة للتوصل إلى اتفاق يرضى كافة الأطراف حول آلية تطبيق التعرفة الموحدة. وانطلاقاً من مبدأ المحافظة على مصالح كافة الأطراف تقرر تأجيل التنفيذ الفعلي لبنود الاتفاق إلى عام 2005 ليتسنى لبعض الدول الأعضاء التي قد تتأثر سلبا في المدى القصير تعديل أوضاعها الاقتصادية الداخلية تدريجياً وفق متطلبات هذا القرار. وكذلك لمنح جميع الدول الفرصة للاتفاق على نقاط دخول السلع من الخارج وإجراءات إعادة التصدير وضوابطه.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة جاءت بعد إقرار الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون بحوالي (16) عاما، إلا انه من المؤكد أنها ستساهم في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس خطوات إلى الأمام وصولاً إلى وضع الأسس المتينة واللبنة الضرورية لتأسيس السوق الخليجية المشتركة اسوة بباقي الكتل الإقليمية والدولية. كما أنها ستعزز المركز التفاوضي لدول المجلس للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في علاقاتها مع هذه التكتلات. يضاف إلى ذلك أن من شأن هذه الخطوة أن تساهم في زيادة حجم التجارة البينية بين دول المجلس وقيام صناعة خليجية تكاملية قادرة على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما توفره من فرص الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ومن ثم انخفاض تكاليف الإنتاج مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات الخليجية.

أما على صعيد التعامل مع منظمة التجارة العالمية فان إقرار وانفاذ التعرفة الجمركية الموحدة سيجعل دول المجلس تتعامل مع المنظمة وغيرها من المنظمات باعتبارها كتلة إقليمية واحدة. ومن هذا المنطلق فان تعامل دول المجلس فيما بينها بميزات تفضيلية لا يلزمها منح هذه الميزات للدول الاخرى.

جدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية

القطر	1998	1999
الأردن	1.7	1.3
الإمارات	5.6 -	10
البحرين	4.8	3
تونس	5	6.2
الجزائر	5.1	3.5
جيبوتي	-	-
السعودية	1.6	0.4
السودان	6	6
سوريا	1.5	1.7
الصومال	-	-
العراق	-	-
سلطنة عمان	2.9 -	1.5
فلسطين	4.2	4.5
قطر	2	2.3
الكويت	2,5 -	1.1
لبنان	3	1
ليبيا	1.4 -	3.7
مصر	5.7	6
المغرب	6.5	0.2
موريتانيا	3.5	4.4
اليمن	6.9	5
المتوسط	2.5	3.4

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

جدول رقم (2)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	1998	1999	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	6.9	4	2.9 -
الإمارات	11.7	15.8	4.1
البحرين	6.5	6.5	0
تونس	1.2	3.3	2.1
الجزائر	3.6	0.3	3.3 -
جيبوتي	-	5.6	-
السعودية	9.6	6.5	3.1 -
السودان	0.9	0.7	0.2 -
سوريا	-	-	-
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	2.2	6.9	4.7
فلسطين	-	5.2	-
قطر	9.5	4.2	5.3 -
الكويت	4	9	5
لبنان	14.1	14.3	0.2
ليبيا	-	-	-
مصر	1	1.3	0.3
المغرب	3.2	2.3	0.9 -
موريتانيا*	(2.1)	(2.2)	2.2 -
اليمن	7.3	(4.7)	12 -

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث
والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

* حققت موريتانيا فائضا في الميزانية العامة خلال عامي 1998، 1999، وبالتالي حسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في ميزان المالية العامة أي نقطة الصفر.

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	1998	1999	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن*	(0.3)	(4.6)	4.6 -
الإمارات	6.2	7	0.8
البحرين	17	5	12 -
تونس	3.3	1.6	1.7 -
الجزائر	2	0.8	1.2 -
جيبوتي	-	5.5	-
السعودية	10	1.2	8.8 -
السودان	8	4.4	3.6 -
سوريا*	(0.1)	(0.2)	0.2 -
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	21	-	-
فلسطين	-	15.6	-
قطر	17.3	4.5	12.8 -
الكويت*	(8.8)	(18.4)	18.4 -
لبنان	26	22	4 -
ليبيا	8	(2.6)	10.6 -
مصر	3.0	1.9	1.1 -
المغرب	-	-	-
موريتانيا	10.1	11.2	1.1
اليمن	4.4	(7)	11.4 -

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث
والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = -2
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = - 3
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من نقطتين ونصف النقطة = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر = ثلاث درجات.

* حققت كل من الأردن وسوريا والكويت فائضا في الحساب الجاري خلال عامي 1998، 1999، وبالتالي حسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (4)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القطر	1998	1999	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	3.1	0.6	2.5 -
الإمارات	3	2	1 -
البحرين	1.5	1.5	0
تونس	3.1	2.8	0.3 -
الجزائر	5	2.6	2.4 -
جيبوتي	-	2.0	-
السعودية	0.2	1	0.8
السودان	17.7	14	3.7 -
سوريا	2.6	1.7	0.9 -
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	0.3	0.1	0.2 -
فلسطين	5.6	5.5	0.1 -
قطر	2.8	2.8	0
الكويت	0.2	2.3	2.1
لبنان	4	1	3-
ليبيا	24.2	18	6.2 -
مصر	4.3	3.7	0.6 -
المغرب	2.7	1	1.7 -
موريتانيا	6	4	2 -
اليمن	6	7	1

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية= ثلاثة درجات.

جدول رقم (5)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	2	1	3
الإمارات	1-	1	0
البحرين	0	0	3
تونس	1-	0	1
الجزائر	2	1	1
جيبوتي	-	-	-
السعودية	2	0	3
السودان	0	1	2
سوريا	-	0	0
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	1-	0	-
فلسطين	-	0	-
قطر	3	0	3
الكويت	2-	0	3
لبنان	0	1	3
ليبيا	-	2	3
مصر	0	0	1
المغرب	0	1	-
موريتانيا	1	1	0
اليمن	3	0	3
المتوسط 1998	(0.7)	0.4	(0.3)
1999	0.5	0.5	2

المصدر: الجداول من (2) إلى (4).

(أ) تم حساب المؤشر كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

عام 1998: $\frac{(0.4)+0.4+(0.3)}{3} = (0.1)$ ؛ عام 1999: $\frac{0.5+0.5+2}{3} = 1$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.

من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(ج) يلاحظ في هذا الصدد أن مناخ الاستثمار خلال العام قد سجل تحسنا ملحوظا مقارنة بعام 1998 إذ اصبح كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سياسة التوازن الخارجي موجبا، مما أدى إلى تسجيل المؤشر المركب نتيجة موجبة.

جدول رقم (6)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 1998-1999

الدولة	عدد الشركات المدرجة		القيمة الرأسمالية (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليون دولار)		مؤشرات الأسعار	
	1998	1999	1998	1999	1998	1999	1998	1999	1998	1999
الأردن	150	152	5862.7	5834.7	248.56	263.61	654.6	549.3	119.50	116.84
البحرين	42	41	6771.8	7160.7	619.84	534.24	576.6	444.5	123.02	122.39
تونس	39	44	2229.1	2638.4	11.06	27.48	164.5	457.3	36.93	39.28
السعودية	74	72	42630.6	60952.9	294.97	527.51	13744.9	15086.8	90.70	119.48
سلطنة عمان	137	140	4536.7	4303.1	283.50	138.43	2371.3	714.3	115.26	111.66
الكويت	78	85	18423.9	19598.7	13917.09	9495.86	10918.2	6001.0	96.61	95.17
لبنان	12	13	2425.5	1912.4	42.15	16.84	336.8	90.5	78.41	61.24
مصر	861	1033	24381.4	33038.7	410.69	846.09	5367.6	9725.7	93.27	99.67
المغرب	53	54	15610.4	13701.7	9.40	15.47	1401.7	2524.8	225.62	207.04
المجموع	1446	1634	122872.1	149150.3	15837.26	11865.53	35536.4	35594.2	*104.12	*114.30

* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي.

جدول رقم (7)
تدفقات الاستثمارات العربية البينية

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	•	7130	1300	139			20774	22	35897	
الإمارات	29277	•	43782	85	26		353030	1074	18002	524
البحرين	3787	12982	•	627			176974	1712		
تونس	30237	144166	2832	•	76766		379241	1741	3017	
الجزائر	8000	14329			•		27578			
جيبوتي				229		•	2803		112	
السعودية	89023	126162	149665	780	4005		•	1225	96789	
السودان	77652	97281		639	2814		765475	•	61465	47
سوريا	52711	374886	20688	5455	303		365518	210	•	
الصومال										•
العراق	16784	922								
عمان	12111	39185	12214				34989		1176	
فلسطين	41948	70000					150000			
قطر	637	19142	2833				20987	4838	2343	
الكويت	27801	954	1035	847			5461		17526	
لبنان	1173	491755	21486	662			626870		113139	
ليبيا					13500					
مصر	118922	203672	54269	13500	5618		1501926	47209	87984	
المغرب	2344	74584	64628	13632	7482		147998	2097	26836	
موريتانيا		5000		2759			1500			
اليمن	17536	12179	223	1403	33		62328	309	4643	
المجموع	529943	1694329	374955	40757	110547	0	4643452	60437	468929	571

الخاصة خلال الفترة 1985-1999

(ألف دولار)

العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
71634	166	17091	3371	11887	15919	2376	32655	759		416	221536
1970	66879	10949	133316	155687	44136	468	10702	1092	10	1546	872555
	586	50	1949	67597	11754	6854	2060				286932
1691		4012	20689	261024	7395	230192	3859	98840		192	1265894
				26296		96084			1798		174085
					112						3256
333	3120	19497	50076	123781	96280		8932	143		11742	781553
29452		4330	108547	38680	5677	2193	7987	4444		4404	1211087
606	5757	69563	12662	281328	234687	3668	3635	50			1431727
							50				50
				195						1230	19131
		120	7624	3405	4338		434			36192	151788
5277			44966				18584				330775
	14	284		22443	841		280			55	74697
2836	1921	2992			11111		5469	168		723	78844
340	891	2764	67901	410778							1737759
					1785						15285
25136	65525	81664	216315	1097331	77984	169798		45626		25134	3837613
12682		593	122	37258	7657	39965	2975			1729	442582
											9259
12852	145	30672	64364	1069	8572	4016	1590	417			222351
164809	145004	244581	731902	2538759	528248	555614	99212	151539	1808	83363	13168759

جدول رقم (8)
الاستثمارات العربية البينية المرخص لها
خلال عامي 1998 و 1999

(مليون دولار)

البيان / الدولة	1998	%	1999	%
الأردن	12.7	0.55	24.2	1.11
الإمارات	380.0	16.43	176.0	8.06
البحرين	16.0	0.69	14.0	0.64
تونس	290.0	12.54	506.0	23.17
الجزائر	122.0	5.28	85.8	3.93
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	198.0	8.56	82.0	3.76
السودان	68.8	2.97	151.7	6.95
سوريا	212.0	9.17	224	10.26
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
سلطنة عمان	42.0	1.82	45.8	2.10
فلسطين	56.0	2.42	–	–
قطر	54.4	2.35	58.0	2.66
الكويت	–	–	–	–
لبنان	400.0	17.30	500.0	22.90
ليبيا	–	–	–	–
مصر	390.0	16.86	277.0	12.69
المغرب	48.6	2.10	22.2	1.02
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	22.2	0.96	16.7	0.75
الإجمالي	2312.7	100	2183.4	100

جدول رقم (9)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام 1999
(%)

القطاع القطر المضيف	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	35.4	3.9	60.7
الإمارات	19.7	-	80.3
البحرين	14.6	-	85.4
تونس	10.1	6.2	83.7
الجزائر	81.0	14.5	4.5
السعودية	74.0	2.0	24.0
السودان	80.0	19.8	0.2
سوريا	53.6	5.2	41.2
عمان	38.9	16.1	45.0
قطر	18.0	-	82.0
لبنان	8.0	-	92.0
مصر	28.8	6.6	64.6
المغرب	12.4	-	87.6
اليمن	54.0	14.4	31.6

جدول رقم (10)
نصيب الأقطار العربية المصدرة
للاستثمارات العربية البينية لعام 1999
(%)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة للاستثمار														المتوسط المثقل
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	عمان	قطر	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	*	–		5.2			34.6		12.3			6.4	1.6	57.5	5.0
الإمارات	12.0	*	10.3	17.0	16.7	33.0	29.5	11.7	29.3	31.9	26.2	6.3	0.8		17.4
البحرين		2.5	*			13.0			17.0						1.0
تونس				*									7.8	8.4	0.1
السعودية	21.0	43.3	54.6	31.0	7.1	*	8.7	42.4		21.7	34.6	40.0	35.0	14.4	30.8
السودان							*			8.0		1.5		0.6	0.4
سوريا	3.9						6.6	*			2.5	3.3		3.0	1.5
العراق	31.0												7.2	2.7	0.4
عمان		6.4							*						0.5
فلسطين	11.1											7.0			1.0
قطر	8.5	22.7	3.0			18.0	20.6	4.0		*	8.2				6.3
الكويت		25.1	32.1	22.8	12.0	36.0		25.0		38.4	28.5	35.5	43.0	1.0	24.4
لبنان	10.7							16.9			*		2.7	9.0	2.3
ليبيا				14.9	64.2										5.8
مصر	1.8											*	1.9	3.4	0.1
المغرب				9.1									*		2.1
اليمن									41.4					*	0.9
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

القسم الثاني

التقارير القطرية

(1) المملكة الأردنية الهاشمية
(2) دولة الإمارات العربية المتحدة
(3) دولة البحرين
(4) الجمهورية التونسية
(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(6) جمهورية جيبوتي
(7) المملكة العربية السعودية
(8) جمهورية السودان
(9) الجمهورية العربية السورية
(10) جمهورية الصومال الديمقراطية
(11) جمهورية العراق
(12) سلطنة عمان
(13) دولة فلسطين
(14) دولة قطر
(15) دولة الكويت
(16) الجمهورية اللبنانية
(17) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
(18) جمهورية مصر العربية
(19) المملكة المغربية
(20) الجمهورية الإسلامية الموريتانية
(21) الجمهورية اليمنية

(1)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة الأردنية الهاشمية
1999

(1)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات هامة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية: على الصعيد الاقتصادي باشرت الحكومة مع بداية العام تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للفترة (1999-2001) وذلك بهدف مواصلة عملية التكيف الهيكلي وترسيخ المكتسبات الإيجابية التي أمكن تحقيقها خلال السنوات الماضية.

وانسجاما مع جهود التصحيح الاقتصادي، وبهدف تحقيق المزيد من التحرير الاقتصادي ودعم القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين الإنتاجية ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة، انتهت الحكومة خلال العام من إعداد الخطة الخمسية الجديدة للسنوات (1999-2003)، آخذة بعين الاعتبار مجمل التطورات العالمية والإقليمية والمحلية المستجدة.

سجل الاقتصاد الوطني خلال العام معدل نمو حقيقي مقبولاً للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضا في عجز المالية العامة، وفائضاً في ميزان الحساب الجاري، بالإضافة إلى تحقيق معدل تضخم منخفض واستقرار في سعر الصرف**، وزيادة في الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات عديدة أهمها، وفاة المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، وانتقال مقاليد الحكم من بعده إلى جلالة الملك عبد الله الثاني عبر القنوات الدستورية وبكل سلاسة ويسر. وقد عهد جلالة الملك عبد الله الثاني إلى دولة الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة تشكيل الحكومة الأولى في عهد جلالته. وقد ركز خطاب التكليف السامي لهذه الحكومة على ضرورة ترسيخ الحريات السياسية وتعزيز المناخ الديمقراطي في المملكة، إضافة إلى ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتحريك عجلة النشاط الاقتصادي بما يكفل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، البنك المركزي الأردني، دائرة الاحصاءات العامة، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، مؤسسة المناطق الحرة، مؤسسة المدن الصناعية.

** الدولار يعادل 0.709 دينار أردني كما في 1999/12/31

2. الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري قد بلغ خلال العام حوالي 5.28 مليار دينار مقابل 5.18 مليار دينار عام 1998 بمعدل نمو إسمى قدره 1.9% مقابل 4.7% عام 1998 كما سجل معدل نمو حقيقي قدره 1.3% مقابل 1.7% عام 1998.

وتعزى أسباب تباطؤ النمو خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية. على صعيد العوامل الخارجية تأثر أداء الاقتصاد الأردني سلباً بالتطورات الإقليمية المتمثلة في تعثر عملية السلام وظروف عدم التأكد التي سادت المنطقة. أما فيما يتعلق بالعوامل الداخلية، فقد كان للتراجع الملحوظ في أداء قطاع الزراعة بسبب ظروف الجفاف الحاد أثره الواضح على الوضع الاقتصادي خلال العام. فقد انخفض متوسط نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه الذي تحقق خلال عام 1998 بمقدار 17.0 دولار ليبلغ 1519 دولار.

3. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع المالية العامة من خلال تبنيها للعديد من الإجراءات والتدابير المالية والاقتصادية المنسجمة مع المستجدات والتطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي.

وفي هذا الإطار شهدت بداية العام تطبيق قانون الجمارك الجديد. كما قامت الحكومة بتخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية من 40% إلى 35%، بهدف منح مزيد من التحرير للتجارة الخارجية. كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من مدخلات الإنتاج الصناعي إلى 10%، مع إبقاء النسب التي تقل عن ذلك على حالها بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. وتم أيضا تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية مثل أجهزة الهاتف الخلوي وكاميرات الفيديو إلى 5% ، وإعفاء أجهزة الحاسوب وتوابعها من تلك الرسوم. من ناحية أخرى، تم رفع النسبة العامة للضريبة العامة على المبيعات من 10% إلى 13%، في حين تم تخفيض ضريبة المبيعات الإضافية المفروضة على السيارات المستوردة والمنتجة محليا بنسب متفاوتة وفقا لسعة المحرك. كما تم خلال العام السماح باستيراد السيارات المستعملة بغض النظر عن سنة الصنع.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة خلال العام، توضح البيانات المتوافرة ان الإيرادات العامة المحلية قد بلغت 1.59 مليار دينار، بزيادة نسبتها 6.2% عن عام 1998. ويعزى ذلك

إلى زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال العام بنسبة 3% و10.6% على التوالي. وفي المقابل بلغت النفقات العامة (إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض) خلال العام حوالي 2.01 مليار دينار، بانخفاض نسبته 2.3% عن عام 1998. ويرجع ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية بنسبة 0.1% لتبلغ 1.64 مليار دينار والى انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 18.2% لتبلغ 0.30 مليار دينار. وقد انعكس هذا التطور في انخفاض عجز الميزانية العامة، إذ بلغ خلال العام 0.42 مليار دينار، بما نسبته 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 0.56 مليار دينار، بما نسبته 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998. وبإضافة المساعدات الخارجية إلى الإيرادات المحلية العامة يصبح العجز في حدود 0.22 مليار دينار، بما نسبته 4% من الناتج المحلي مقابل عجز نسبته 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998.

وعلى صعيد المديونية الداخلية، تشير البيانات المتوافرة إلى ان الرصيد القائم للدين العام الداخلي قد بلغ 1.25 مليار دينار مقابل 1.20 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 4.2 %، وبما نسبته 23.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

واصل البنك المركزي خلال العام تدخله غير المباشر في السوق النقدية عن طريق شهادات الإيداع لتنظيم مستويات السيولة التي تكفل المحافظة على الاستقرار النقدي وتلبي متطلبات كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) خلال العام حوالي 1.79 مليار دينار مقابل 1.63 مليار دينار عام 1998 بزيادة نسبتها 9.9%. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 6.69 مليار دينار مقابل 6.0 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 11.4%، ويعزى التوسع الذي شهدته السيولة خلال العام إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بحوالي 0.63 مليار دينار، وصافي الموجودات المحلية بحوالي 57.3 مليون دينار. وتشير البيانات التي تعكس اتجاهات السيولة وفقا لمكوناتها إلى ارتفاع شبه النقد بمقدار 0.53 مليار دينار وارتفاع حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) بحوالي 0.16 مليار دينار.

ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 0.6% مقابل 3.1% عام 1998.

بلغت احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية نهاية العام حوالي 2.0 مليار دولار. كما شهدت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لاجل ثلاثة شهور انخفاضا

تدريجيا من 9.45% نهاية عام 1998 لتصل إلى 6.0% نهاية العام. وكذلك شهادات الإيداع لاجل ستة شهور من 9.55% إلى 8.25%. كما تم تخفيض أسعار الفائدة وبشكل تدريجي على اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع لاجل أسبوع ونافذة الخصم من 11.50 % و 9.0% إلى 9.25% و 8.00% على التوالي. وفي المقابل أظهرت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك تبايناً في اتجاهاتها خلال العام، إذ ارتفعت على الودائع تحت الطلب من 1.35% إلى 1.46%، فيما انخفضت على ودائع التوفير من 4.56% إلى 4.19%، وكذلك على الودائع لاجل من 8.33% إلى 7.89%. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة، فقد ارتفعت على الائتمان الجاري مدين من 12.49% إلى 12.66%، فيما انخفضت على القروض والسلف من 12.89% إلى 12.67% وعلى الكمبيالات والإسنادات المخصومة من 13.97% إلى 13.37%.

5. سياسة سعر الصرف:

واصل البنك المركزي خلال العام سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي بسعر وسطي مقداره 709 فلس لكل دولار. وقد أسفرت هذه السياسة عن ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل معظم العملات الأجنبية الرئيسة في نهاية العام بالمقارنة مع نهاية عام 1998، اذ ارتفع بما نسبته 15.9% مقابل اليورو، وبما نسبته 2.8% مقابل الجنيه الاسترليني، في حين سجل انخفاضاً نسبته 10.0% مقابل الين الياباني.

6. سوق الأوراق المالية:

ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوقين النظامية والموازية إلى 152 شركة مقابل 150 شركة عام 1998. بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق نهاية العام حوالي 4.1 مليار دينار (5.8 مليار دولار).

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 263.61 مليون سهم مقابل 248.56 مليون سهم عام 1998.

بلغ حجم التداول في نهاية العام حوالي 392.3 مليون دينار (549.3 مليون دولار) مقابل 467.5 مليون دينار 654.6 مليون دولار) عام 1998، بانخفاض نسبته 16.1%.

على المستوى القطاعي استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 52.1% من إجمالي حجم التداول، جاء بعده قطاع البنوك والشركات المالية بنسبة 32.9%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 13.0%، وقطاع التأمين بنسبة 2.0%.

أما فيما يتعلق بمستوى الأسعار فقد بلغ مؤشرها العام 116.84 نقطة خلال العام مقابل 119.5 نقطة عام 1998 بانخفاض نسبته 2.2%.

وفيما يتعلق بحركة استثمار غير الاردنيين، فقد بلغت قيمة مشترياتهم من الأسهم خلال العام حوالي 94.3 مليون دينار (132 مليون دولار) مقابل 205 مليون دينار (287 مليون دولار) عام 1998، كما بلغت قيمة مبيعاتهم من الأسهم 78.8 مليون دينار (110 مليون دولار) مقابل 82.4 مليون دينار (115.4 مليون دولار) عام 1998. وعليه بلغ صافي استثمارات غير الأردنيين خلال العام حوالي 15.5 مليون دينار (21.7 مليون دولار) مقابل 122.6 مليون دينار (171.6 مليون دولار) عام 1998، بانخفاض نسبته 87.4%. ويعزى ذلك إلى أن صافي الاستثمارات العربية سجل رقما سالبا قدره (5.8) مليون دينار (8.1 مليون دولار). فيما بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية (الشركات غير العربية) حوالي 21.2 مليون دينار (29.7 مليون دولار). كما انخفضت نسبة استثمارات غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة بشكل طفيف من 43.9% عام 1998 إلى 43.2% خلال العام.

7. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات الإجمالية خلال العام حوالي 1.78 مليار دولار بانخفاض نسبته 1.1% عن عام 1998. ويعزى ذلك إلى نمو عمليات إعادة التصدير بنسبة 6.5%، وانخفاض قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 2.8%. وبلغت قيمة الواردات خلال العام حوالي 3.73 مليار دولار بانخفاض نسبته 2.6% عن عام 1998. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري نهاية العام حوالي 1.95 مليار دولار مقابل 2.03 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 4.0%. ويعزى تراجع الصادرات الوطنية خلال العام إلى انخفاض الصادرات الأردنية من المواد الغذائية، والحيوانات الحية، وآلات ومعدات النقل. في حين يعزى تراجع الواردات بشكل أساسي إلى انخفاض واردات آلات ومعدات النقل والمواد الغذائية والحيوانات الحية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، تأتي الدول العربية في المركز الأول بما نسبته 41.2% من إجمالي صادرات الأردن، جاءت بعدها الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته 31%، ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 6.1%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1%. أما بقية دول العالم الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 20.7%.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات، تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول بما نسبته 31.4% من إجمالي واردات الأردن، جاءت بعدها الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته 24.1%، والدول العربية بنسبة 22%، والولايات المتحدة الأمريكية 9.8%. أما بقية دول العالم الأخرى فتستحوذ على ما نسبته 12.7%.

على صعيد التركيبة السلعية للصادرات تأتي المواد الكيماوية في المركز الأول بما نسبته 30.1% من إجمالي صادرات الأردن، جاءت بعدها المواد الخام باستثناء المحروقات بما نسبته 27.7%، والمواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 12.5%، مواد الأخشاب والورق والغزل والأسمنت بنسبة 10.6%، وآلات ومعدات النقل بنسبة 6.8%.

وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية للواردات جاءت الآلات ومعدات النقل في المرتبة الأولى بما نسبته 27.3% من إجمالي الواردات، تلتها المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته 18.3%، والمطاط والورق والنسيج والغزل والأسمنت بنسبة 14.8%، الوقود المعدني ومواد التشحيم 12.5%، ومصنوعات متنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، أجهزة) بنسبة 6.8 %.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغت الصادرات الأردنية إلى الدول العربية خلال العام حوالي 591.3 مليون دولار مقابل 657.9 مليون دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 10.1%. لذلك تراجعت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الدول العربية في إجمالي الصادرات الأردنية من حوالي 44.6% إلى 41.2% خلال العام. ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية بالإضافة إلى المواد الكيماوية.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بما نسبته 23.6% من إجمالي صادرات الأردن إلى الدول العربية، جاءت بعدها العراق بنسبة 18%، والإمارات بنسبة 14.7%، ولبنان بنسبة 5.3%، والكويت بنسبة 4.8%، وقطر بنسبة 3.7%، ومصر بنسبة 3.6%. وجاءت الدول العربية الأخرى بنسب متفاوتة.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية لصادرات الأردن إلى الدول العربية، فقد احتلت المواد الكيماوية المرتبة الأولى بنسبة 35%، جاءت بعدها المواد الغذائية في المرتبة الثانية

بنسبة 27.5%، ثم الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية بنسبة 10.3%، وآلات و معدات النقل بنسبة 6.4%.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلغ فائض الحساب الجاري نهاية العام حوالي 344.1 مليون دولار مقابل فائض قدره 21.9 مليون دولار نهاية عام 1998. كما بلغت نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 4.6% مقابل 0.3% عام 1998. ويعزى هذا التحسن في الحساب الجاري إلى تحقيق فائض في ميزان الخدمات بحوالي 36.8 مليون دولار، وارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل بحوالي 190.1 مليون دولار، وتراجع عجز الميزان التجاري بحوالي 95.3 مليون دولار.

10. الديون الخارجية:

بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجي نهاية العام حوالي 7.31 مليار دولار مقابل 7.07 مليار دولار نهاية عام 1998، بارتفاع نسبته 3.4%. ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الديون اليابانية نتيجة ارتفاع سعر صرف الين. وبلغت نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 98.3% مقابل 96.7% عام 1998. كما بلغ معدل خدمة الدين الخارجي مقاسا بنسبة التسديدات المدفوعة من الأقساط والفوائد إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (باستثناء دخل عوامل الإنتاج) خلال العام حوالي 14.3% مقابل 14.4% عام 1998.

وفيما يتعلق بإدارة الدين الخارجي واعادة هيكلته، قامت الحكومة خلال العام بتوقيع اتفاقية مع الدول الأعضاء في نادي باريس لاعادة جدولة 787 مليون دولار، تمثل أقساط وفوائد الديون الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في النادي خلال فترة برنامج التصحيح الاقتصادي. كما تم توقيع اتفاقيات لمبادلة الدين بمشاريع رأسمالية ضمن الميزانية ومشاريع تنموية أخرى مع كل من المانيا وفرنسا وأسبانيا بقيمة 106 مليون دولار وبسعر خصم قدره 50%.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية المرخصة حسب قانون الشركات خلال العام حوالي 17.4 مليون دولار، بما نسبته 7.9% من إجمالي الاستثمارات المرخصة خلال العام، مقابل 12.7 مليون دولار عام 1998، بما نسبته 6.5%.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة، استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته 76.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المرخصة خلال العام، جاء بعده قطاع الصناعة بنسبة 23.0%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 0.8%.

اما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية المرخصة خلال العام حسب مصدرها فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولي بنسبة 66.1% من الإجمالي، جاءت بعدها الهند بنسبة 8.0%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام حوالي 24.2 مليون دولار مقابل 12.7 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 90.6%. وبلغت نسبة هذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات المرخصة في المملكة خلال العام حوالي 11.1%.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الأردن حسب المصدر، احتلت العراق المرتبة الأولى بنسبة 31% من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة، جاءت بعدها السعودية بنسبة 21%، ثم فلسطين بنسبة 11.1%، و لبنان بنسبة 10.7%.

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى المملكة منذ عام 1985 حتى نهاية عام 1999 حوالي 221.5 مليون دولار، فيما بلغت استثمارات المملكة الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 530 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1: قطاع الصناعة:

تشير التقديرات المتوافرة عن أداء قطاع الصناعة خلال العام إلى تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 3.2% مقابل 1.2% عام 1998. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت فقد بلغت 17.0% موزعة بواقع 14.0% للصناعة التحويلية و3.0% للصناعة الاستخراجية.

أما على صعيد الشركات الصناعية المسجلة خلال العام، فتشير البيانات المتوافرة إلى أن عدد الشركات المسجلة خلال العام قد بلغ 400 شركة صناعية برأس مال قدره 28.0 مليون دينار، مقابل 387 شركة صناعية برأسمال قدره 24.0 مليون دينار عام 1998. وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية

العام حوالي 254 مشروعاً صناعياً، كما بلغ حجم استثماراتها حوالي 369.4 مليون دينار، موزعاً بواقع 203.7 مليون دينار لمشاريع أردنية و 165.7 مليون دينار لمشاريع غير أردنية.

13-2 قطاع الزراعة:

تشير البيانات المتوافرة عن القيمة المضافة لقطاع الزراعة، إلى أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت قد بلغت 108.3 مليون دينار بما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 135.4 مليون دينار بما نسبته 5.7% عام 1998. ويعزى ذلك إلى ظروف الجفاف الحاد التي تأثرت بها المملكة.

وفيما يتعلق بعدد المشاريع الزراعية التي تمتعت بإعفاءات جمركية وضريبية في إطار حوافز قانون تشجيع الاستثمار، فقد بلغت خلال العام حوالي 19 مشروعاً زراعياً وبرأسمال قدره 27.9 مليون دينار، موزعاً بواقع 26.2 مليون دينار للمشاريع الأردنية، و1.7 مليون دينار للمشاريع غير الأردنية.

13-3 قطاع الخدمات:

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته خلال العام 1.67 مليار دينار بما نسبته 68.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 1.63 مليار دينار عام 1998، بما نسبته 68%. ويرجع ذلك إلى النمو الذي سجلته جميع البنود المكونة للقطاع بنسب تراوحت بين 0.5% و 5.6%.

بلغ عدد المشاريع الخدمية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام حوالي 40 مشروعاً خدمياً، باستثمارات بلغت حوالي 151.8 مليون دينار، موزعة بواقع 135.0 مليون دينار لمشاريع محلية و 16.8 مليون دينار لمشاريع غير أردنية.

14. تنمية الموارد البشرية:

انطلاقاً من أهمية تطوير وتنمية الموارد البشرية في مواجهة تحديات التنمية، تبنت الحكومة خلال العام سلسلة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بقطاع التدريب المهني تمثل أبرزها في تطوير برامج ومناهج التدريب، ورفع كفاءة العاملين في قطاع التدريب المهني، والانفتاح على التجارب الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى اعتماد معايير الجودة الشاملة في بعض مجالات التدريب، وكذلك تطوير التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات التي تقوم على التدريب المهني في الأردن.

وبهدف ربط التدريب بفرص العمل المتاحة، تم تبني بعض الاستراتيجيات الهادفة إلى إشراك أصحاب العمل والعاملين في قطاع الإنتاج في إعداد المناهج والبرامج التدريبية وتفعيل التنسيق مع جميع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والاستفادة من المشاغل التدريبية المتوافرة لدى هذه الجهات، كما تم خلال العام إنشاء مركز للمناهج ومصادر التعلم باستخدام الوسائل الحديثة في إعداد المناهج والبرامج واستعمال الوسائل التعليمية الحديثة، علاوة على إنشاء عدد من المعاهد المتخصصة في بعض المجالات المطلوبة في سوق العمل، كمعهد الصناعات الكيماوية، ومعهد التدريب المتخصص في الصناعات المعدنية، كما تمت زيادة الاهتمام بالتدريب الخاص بالإناث من خلال إنشاء او توسعة بعض المراكز التي تقوم بهذه المهمة.

ومن جهة أخري، وتشجيعا لنقل التكنولوجيا واستخداماتها، تم خلال العام إعفاء أجهزة الكمبيوتر وتوابعها من الرسوم الجمركية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد عام 1999 تطبيق واقرار عدد من القوانين والقرارات لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد الأردني بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية.

فقد شهد مطلع العام تطبيق قانون الجمارك الجديد رقم (20) لسنة 1998 والذي يهدف إلى تحديث الإجراءات الجمركية وتبسيطها بما ينسجم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. كما تم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية من 40% إلى 35%، وتخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعي إلى 10% مع إبقاء النسب التي تقل عن ذلك على حالها. هذا وتم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية إلى 5%.

كما شهد العام إقرار الاستراتيجية الوطنية للتخاصية من قبل مجلس الوزراء، وتم رفعها إلى مجلس الأمة لاقرارها. كما تقوم اللجنة العليا للتخاصية بدراسة ومراجعة قانون التخاصية تمهيداً لاقراره من قبل مجلسي الوزراء والامة. وضمن هذا الإطار، تم التوقيع على عقد لادارة مياه ومجاري عمان الكبرى بين الحكومة وائتلاف من شركة فرنسية متخصصة وشركة أردنية. كما تم إنجاز استخصاص الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية لحمامات ماعين من خلال اتفاقية تأجير واستثمار. واتخذت الحكومة العديد من الخطوات المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية والمؤسسية للخطوط الملكية الأردنية، كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعادة هيكلة قطاع البريد.

في إطار تنظيم سوق العمل، تم إقرار نظام المكاتب الخاصة للتشغيل والتي تهدف إلى توفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها. كما تم إصدار تعليمات

شروط وإجراءات واستخدام العمال غير الأردنيين بموجب نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين. وكذلك فقد تقرر بموجب قانون العمل تحديد الحد الأدنى للأجور بحيث لا يقل اجر العامل الأردني والوافد عن 80 دينار. كما قرر مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعديل الحسبة التقاعدية لتصبح 40/1 بدلا من 50/1.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة الأردنية خلال عام 1999 جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات تمثل أبرزها فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج:

شاركت المملكة خلال العام في حوالي أربعة عشر معرضا خارجيا شملت العديد من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والإفريقية بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى التعريف بآخر ما توصلت اليه الصناعات الأردنية. كما شاركت في ثلاثة لقاءات عربية متخصصة، الأول في مجال الصناعات الغذائية في مدينة ابو ظبي بمشاركة 15 شركة أردنية، والثاني في مجال الصناعات المعدنية والصناعات المتممة لها في القاهرة بمشاركة 14 شركة أردنية، اما الثالث فكان في مجال الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في الأردن بمشاركة 84 شركة عربية و18 شركة أردنية. وعلى الصعيد ذاته، تم عقد العديد من الدورات الداخلية من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء حول جذب الاستثمار وكيفية معاملة المستثمر الأجنبي.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الأردن:

تم خلال العام تنظيم بعثتين لدول شرق آسيا شملت الهند وتايوان واليابان وهونج كونج وبعثتين لرجال الأعمال والصناعيين الأردنيين إلى كل من اليمن والجزائر إلى جانب استضافة ثلاث بعثات لرجال أعمال ومستثمرين إيطاليين ويونانيين وفلسطينيين وذلك بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة وبحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

واصلت مؤسسة تشجيع الاستثمار خلال العام إصدار العديد من المطبوعات والنشرات الترويجية، حول البيئة الاستثمارية في المملكة وتوزيعها على السفارات الأردنية في الخارج والسفارات الأجنبية في المملكة والوفود الاستثمارية التي تزور المؤسسة.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع بروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد فترة من التفاوض استمرت نحو خمس سنوات، على ان تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر آذار/مارس من العام 2000. وقد تضمن البروتوكول مجمل الالتزامات التي يتعهد الأردن بها في مجالات تجارة السلع والخدمات، والسياسات الزراعية، وحماية الملكية الفكرية وقوانين التجارة المرتبطة بالاستثمار وغيرها. هذا وشهد العام انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية العليا الأردنية السورية، واللجنة الأردنية العمانية، واللجنة العليا الأردنية التونسية، وذلك بغرض تعزيز سبل التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري وتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم التوقيع على اتفاقية لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الأردن وكرواتيا.

16-5 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام استكمال خدمات البنية التحتية المتعلقة بالتوسعة الأولى والثانية لمدينة الحسن الصناعية، كما تم استملاك أراضي جديدة وطرح عطاءات لأجراء التوسعة الثالثة للمدينة. وعلى صعيد تشجيع إقامة المناطق الحرة الخاصة، تزايدت الرغبة في إنشاء مناطق حرة خاصة، حيث بلغ عددها تسع مناطق موزعة على عدة مناطق من المملكة، منها أربع مناطق حرة خاصة صناعية والأخرى متعددة الأغراض. هذا ويقدر إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المناطق بنحو 365 مليون دولار.

(2)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة الإمارات العربية المتحدة
1999

(2)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
1999

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 1999 تطبيق سياساتها الاقتصادية الرامية إلى إنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية. فقد تمكنت الحكومة من تحقيق معدل نمو حقيقي جيد، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، وتحقيق فائض في الحساب الجاري، والتحكم في معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف**. كما شهد العام مواصلة تطوير البنية التحتية وتوليد الطاقة وإنشاء المجمعات الصناعية ومناطق التجارة الحرة بهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص.

على المستوى الاجتماعي واصلت الحكومة خلال العام جهودها لتوفير السكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود في إطار برنامج زايد للإسكان والذي يرصد له سنوياً حوالي 640 مليون درهم.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 190.5 مليار درهم مقابل 173.9 مليار درهم عام 1998. وحقق الناتج المحلي الإجمالي خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 10% مقابل معدل نمو سالب قدره 5.6% عام 1998. ويعزى الارتفاع المسجل في النمو إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية التي وصلت نهاية العام حوالي 25 دولار للبرميل مقابل حوالي 10 دولار للبرميل نهاية عام 1998.

وعلى المستوى القطاعي بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.5%، بينما بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية حوالي 74.5%. ويعزى هذا التطور في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي إلى السياسة التي تتبعها الدولة والمتعلقة بتنويع مصادر الدخل القومي من خلال التركيز على الصناعات التحويلية والسياحة وتطوير قطاع المال والخدمات، بالإضافة إلى دور البنية التحتية المتطورة.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية والصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف الإمارات المركزي، ومصرف الإمارات الصناعي.

** الدولار يعادل 3,67 درهم كما في 1999/12/31.

وتشير البيانات المتوافرة إلى تحقيق معدل نمو في القطاعات غير النفطية خلال العام نسبته 3.3% لتصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 142 مليار درهم مقابل 137.8مليار درهم عام 1998. بلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 45 مليار درهم، بما نسبته 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت مساهمة قطاع الزراعة حوالي 6.5 مليار درهم بما نسبته 3.4%. وبلغت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية حوالي 90.5 مليار درهم، بما نسبته 47.5%.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 44.1 مليار درهم مقابل 43.9 مليار درهم عام 1998، بزيادة نسبتها 0.5%. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغت إيرادات النفط والغاز خلال العام حوالي 28.5 مليار درهم، بما نسبته 64.6% من إجمالي الإيرادات مقابل 25.5 مليار درهم عام 1998، بما نسبته 58%. وقد شكلت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالنفقات العامة، فقد بلغت خلال العام حوالي 74.3 مليار درهم مقابل 64.3 مليار درهم عام 1998، بزيادة نسبتها 15.6%. كما شكلت النفقات العامة حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد انعكس هذا الوضع على ميزان الميزانية العامة، إذ سجل خلال العام عجزا قدره 30.2 مليار درهم بما نسبته 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.4 مليار درهم عام 1998 بما نسبته 11.7%.

4. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) نهاية العام حوالي 30.25 مليار درهم مقابل 27.78 مليار درهم نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 8.9%.

وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) نهاية العام حوالي 132.48مليار درهم مقابل 119.2 مليار درهم نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 11%. وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم، إذ بلغ خلال العام حوالي 2% مقابل 3% عام 1998.

بلغت موجودات المصارف التجارية نهاية العام حوالي 238.38 مليار درهم مقابل 223.63 مليار درهم عام 1998 ، بزيادة نسبتها 6.6%. وبلغت الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية نهاية العام حوالي 80.83 مليار درهم مقابل 81.19 مليار درهم عام 1998 بانخفاض نسبته 0.4%. وبلغ إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية

نهاية سبتمبر/ايلول من العام حوالي 44.42 مليار درهم مقابل 28.24 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 1998، بزيادة نسبتها 57.3% محدثة بذلك طفرة كبرى في حجم الائتمان.

بلغ حجم ودائع القطاع الخاص حوالي 110.13 مليار درهم نهاية العام مقابل 98.82 مليار درهم عام 1998.

بلغ إجمالي احتياطيات ورؤوس أموال المصارف العاملة في الدولة نهاية العام حوالي 31.91 مليار درهم مقابل 29.88 مليار درهم عام 1998 بزيادة نسبتها 6.8% وبلغت الاحتياطيات المجمعة حوالي 9.83 مليار درهم مقابل 8.03 مليار درهم عام 1998، بزيادة نسبتها 22.4%.

ومن جهة أخرى بلغ إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي نهاية العام حوالي 39.2 مليار درهم مقابل 33.10 مليار درهم عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:

ظل سعر صرف الدرهم ثابتا مقابل الدولار الأمريكي عند 3.671 درهم للدولار. ويعمل سعر الصرف المربوط كأداة تثبيت اسمية للاقتصاد كما أن أسعار الفائدة المحلية تتبع بشكل دقيق أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

6. سوق الأوراق المالية:

تواصل انخفاض أداء سوق الأوراق المالية خلال العام، إذ انخفض مؤشر بنك أبو ظبي الوطني الذي يضم 22 شركة بنسبة 35% نهاية ديسمبر من العام وقد بلغت القيمة السعرية للأسهم نهاية العام حوالي 106.6 مليار درهم مقابل 115.2 مليار درهم عام 1998 ، بزيادة نسبتها 7.5%.

وفي خطوة استثمارية غير مسبوقة خارج نطاق الأسهم، قامت شركة الإمارات للخدمات المالية بعمل إصدار للسندات ذات الفائدة العائمة بلغت قيمتها الإجمالية 160 مليون دولار لمدة 3 سنوات لصالح شركة "ديسما المحدودة" وهي شركة إماراتية مسجلة في سنغافورة تملك استثمارات قيمتها 400 مليون دولار. وقد كانت استجابة السوق في الاكتتاب كبيرة لاول إصدار من نوعه في سوق الإمارات المحلي.
من جهة أخرى شهد العام التوقيع على اتفاقية الامتياز بين هيئة المنطقة الحرة لامارة أبو ظبي وشركة الإمارات المالية العالمية لتطوير سوق السعديات المالي.

7. التجارة الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بينات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى إن الحساب الجاري قد سجل خلال العام عجزا قدره 3.6 مليار دولار بما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.9 مليار دولار عام 1998 بنسبة 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بينات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بينات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير المصادر غير الرسمية أن حجم الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام قد بلغ حوالي 176 مليون دولار مقابل حوالي 380 مليون دولار عام 1998. وقد توزعت هذه الاستثمارات بنسب متفاوتة بين الدول الخليجية إذ بلغ نصيب المستثمرين السعوديين حوالي 43.3% منها، في حين بلغت حصة المستثمرين الكويتيين حوالي 25.1% فيما بلغت حصة الاستثمارات القطرية حوالي 22.7%.

هذا وقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الدولة خلال الفترة 1985 -1999 حوالي 872.6 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من الدولة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 1694.3 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:
13-1 قطاع النفط والغاز:
تقدر احتياطيات النفط الخام بحوالي 100 مليار برميل، بما نسبته 10% من إجمالي الاحتياطيات العالمية. كما تقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بحوالي 200 ترليون قدم

مكعب، بما نسبته 4% من احتياطيات الغاز العالمية. ويوجد حوالي 90% من احتياطيات النفط والغاز في الدولة في أمارة أبو ظبي. ومن جهة أخرى بلغ إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط ابتداء من أبريل/نيسان من العام حوالي 2 مليون برميل يوميا مقابل 2.16 مليون برميل يوميا عام 1998، نتيجة التزام الدولة بقرارات منظمة الدول المصدرة للبترول في شأن حصص الإنتاج. ويعتبر ذلك التخفيض الثالث من نوعه الذي تجريه دولة الإمارات. بلغت قيمة مساهمة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 48.73 مليار درهم مقابل 36.1 مليار درهم عام 1998، بزيادة نسبتها 3,4%.

13-2 القطاعات غير النفطية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 142 مليار درهم خلال العام مقابل 137.8 مليار درهم عام 1998 بزيادة نسبتها 3%، وبما نسبته 74.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 45 مليار درهم بما نسبته 23.6% مقابل 43 مليار درهم عام 1998.

وبلغت قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 90.5 مليار درهم خلال العام بما نسبته 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمكونات قطاع الخدمات فقد بلغت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي 16.3 مليار درهم بما نسبته 8.6%. بينما بلغت مساهمة قطاع المياه والكهرباء 4.0 مليار درهم، بما نسبته 2.1 من الناتج المحلي الإجمالي فيما بلغت مساهمة قطاع التمويل والتأمين 12.2 مليار درهم بنسبة 6.4%.
وفيما يتعلق بقطاع الفنادق فقد شهد تطورا ملحوظا خلال العام، إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 3.4 مليار درهم عام 1998 إلى 13.8 مليار درهم خلال العام، بما نسبته 7.24%.

أما قطاع الزراعة فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 6.5 مليار درهم بما نسبته 3.41%.

14. تنمية الموارد البشرية:

يوجد بدولة الإمارات العربية المتحدة (5) جامعات هي جامعة الإمارات ، جامعة الشارقة، جامعة زايد، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة الأمريكية، بالإضافة إلى كلية دبي التقنية وكليات التقنية العليا المنتشرة فروعها في الدولة. كما يوجد بدولة الإمارات العديد من المعاهد والمراكز التدريبية منها معهد التقنية الإدارية، معهد التدريب المصرفي، معهد الدراسات الفنية الذي يهدف إلى إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية وفق احدث الأساليب العلمية والفنية المتطورة المعمول بها عالميا.

وقد واصلت الدولة خلال العام جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل، والتركيز على الدوائر الداخلية للتدريب في مختلف المصالح العامة لتدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساعدهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءة عملهم. كما ركزت الدولة على إتاحة تكافؤ الفرص في التعليم لكافة إفراد المجتمع، وجعل مخرجات التعليم تستجيب لمتطلبات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بمجالات التدريب والتأهيل المهني. فقد تم إنشاء هيئة تنمية الموارد البشرية بهدف تنمية القدرات والمهارات والإمكانات والخبرات العلمية للقوى البشرية والتوظيف الكامل لها. وتضم الهيئة ممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وتشجيعا للمواطنين للعمل في القطاع الخاص تم إنشاء هيئة المعاشات.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدر خلال العام عدة قرارات وقوانين تهدف إلى تحسين البنية الاستثمارية في الدولة، من أبرزها ما يلي:

- قرار إعفاء المنشآت الدولية المسجلة في إمارة دبي من كافة رسوم التسجيل وتخفيض رسوم الأسواق التي تتقاضها البلدية من 10% إلى 5%، وكذلك تخفيض الرسوم التي تتقاضها غرفة تجارة وصناعة دبي.
- قرار معاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملة أبناء الدولة فيما يتعلق بتملك العقارات واقامة المشروعات الاستثمارية في دبي.
- قرار بتأسيس مدينة دبي للإنترنت لتكون اول منطقة حرة للتجربة الإلكترونية في العالم.
- قرار يتعلق بإعادة تشكيل لجنة التخطيط والمتابعة والتأهيل والتطوير في قطاع التأمين في الدولة.
- قرار بتشكيل لجنة الشركات الأجنبية.
- قرار بتشكيل لجنة البت في طلبات الإعفاء من غرامات التأخير بالنسبة للمقاولين.

- قانون إنشاء مجلس البترول بالشارقة.
- قانون رقم (1) لعام 1999 المتضمن الغاء دائرة المصارف المنشأة بالمرسوم رقم (1) لعام 1972، في أمارة الشارقة.
- القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- المرسوم الاتحادي رقم (30) لسنة 1999 في شأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الإمارات وسوريا.
- المرسوم الاتحادي رقم (55) لسنة 1999 في شأن التصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين دولة الإمارات ودولة قطر.

ومن جهة أخرى اصدر المصرف المركزي خلال العام تعميما إلى المصارف العاملة في الدولة بشأن تبادل المعلومات الخاصة بالمقترضين لتسجيل هذه المعلومات للاستفادة منها في تجنب المخاطر، والحد من ظاهرة غلق سداد الديون. كما اعتمد المصرف المركزي 9 معايير لترتيب وادارة وتسويق أدوات الديون والإدراج في البورصة للأسهم والسندات والأوراق المالية التي تصدرها الشركات. وتتعلق المعايير بالمصدرين والسوق، وتقييم أدوات الدين، وسعر الفائدة، وحجم الإصدار، وفترة البيع، ودور البنك مرتب الإصدار.

16. الجهود الترويحية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انعقاد عدة مؤتمرات منها معرض سوق الكمبيوتر "جيتكس" الذي شهد عرضا لأحدث البرامج العربية حيث اشترك في هذا المعرض أكثر من 130 شركة دولية، بالإضافة إلى إقامة عدة معارض داخل وخارج الدولة للتعريف بمزايا الاستثمار في الإمارات.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الدولة:

تم خلال العام زيارات عدة وفود رسمية ورجال أعمال إلى ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، السويد، استراليا ودول جنوب شرق آسيا وذلك لتعريف المستثمرين بمجالات ومزايا الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية في الإمارات وفودا استثمارية من العديد من دول اوروبا وأمريكا و جنوب شرق آسيا الذين أبدوا رغبتهم بالاستثمار في الإمارات العربية المتحدة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة 21 فرصة استثمارية بتكلفة إجمالية قدرها 2024 مليون درهم.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام الجولة الأولى للمفاوضات مع جنوب إفريقيا بشأن تجنب الازدواج الضريبي كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع كل من كندا وكوريا الجنوبية بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع تايلاند.

وتم خلال العام التصديق على اتفاقيات ثنائية بشأن حماية الاستثمارات مع كل من سويسرا والجمهورية العربية السورية بالإضافة إلى التصديق على اتفاقية النقل الجوي مع اوزبكستان، واتفاقية إنشاء اللجنة المشتركة مع دولة قطر.

(3)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة البحرين
1999

(3)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة البحرين
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات هامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على المستوى الاقتصادي واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياساتها الاقتصادية الرامية إلى إنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني مستفيدة من التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية. وتمكنت الحكومة من تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول للناتج المحلي الإجمالي، كما تمكنت من تخفيض نسبة عجز الحساب الجاري في الناتج المحلي الإجمالي، مع السيطرة على معدل التضخم، والمحافظة على الاستقرار المتواصل لسعر الصرف**.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات سياسية متلاحقة اثر حدوث أول عملية انتقال للسلطة في البلاد منذ الاستقلال، بعد وفاة الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في مارس/آذار من العام، وتولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم.

تم خلال العام تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لم تشهد تغييرا كبيرا، إذ شمل التشكيل الوزاري الجديد 17 وزيرا بينهم 13 وزيرا استمروا في مناصبهم، في حين تغيرت حقيبة واحدة، ودخل ثلاثة وزراء جدد الحكومة.

شهد العام أجراء الانتخابات البلدية بمشاركة مختلف الفئات الاجتماعية، والسماح للمرأة بالمشاركة ترشيحا وتصويتا. وصحب ذلك توجه بإجراء المزيد من التطوير لمجلس الشورى من اجل تعميق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتوسيع آفاق التعاون بين الدولة والمواطنين.

وشهد العام نشاطا دبلوماسيا ملحوظا على كافة الأصعدة الخليجية والعربية والدولية، ولعل ابرز النتائج التي تحققت هي التقارب والتفاهم بين دولة البحرين ودولة قطر على اثر الزيارات التي تمت على أعلى المستويات بين البلدين، واتفاق البلدين على السعي لحل الخلافات الحدودية بينهما وديا، وتبادل السفراء وتكوين لجنة عليا برئاسة وليي عهد

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة التنمية والصناعة، وزارة الأعلام والسياحة، وزارة الخارجية، مؤسسة نقد البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، الجريدة الرسمية.

** الدولار يعادل 0.377 دينار بحريني كما في 1999/12/31

الدولتين لمتابعة الملفات المختلفة التي من بينها إقامة جسر يربط بين البلدين وينشط التعاون الاقتصادي بينهما.

كما صدر أمر أميري في أكتوبر/تشرين أول بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان بمجلس الشورى تختص بدراسة التشريعات والنظم القانونية واقتراح تعديلها ومتابعة مسائل حقوق الإنسان وحمايتها.

على المستوى الاجتماعي تم خلال العام اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة لمواجهة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة في مختلف المشاريع التي يتم تنفيذها خلال العام، خاصة لتوظيف البحرينيين وزيادة نسبة العمالة الوطنية في مختلف قطاعات الدولة.

2. الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ نهاية العام حوالي 2.44 مليار دينار، محققا معدل نمو حقيقي قدره 3% مقابل 4.8% عام 1998.

على المستوى القطاعي ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام إلى حوالي 19.5% مقابل 18.1% عام 1998. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال العام.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 566 مليون دينار، بانخفاض نسبته 10.2% عما كانت عليه عام 1998. وفي المقابل قدرت النفقات العامة بحوالي 726 مليون دينار مقابل 730 مليون دينار عام 1998. وقدرت النفقات الجارية بحوالي 596 مليون دينار مقابل 572 مليون دينار عام 1998. وقدر العجز في الميزانية العامة بحوالي 160 مليون دينار بما نسبته 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي. والجدير بالذكر أن تقديرات الميزانية العامة للدولة وضعت على أساس أسعار نفط منخفضة بمعدل 10 دولار للبرميل.

4. الأوضاع النقدية:

واصلت مؤسسة نقد البحرين إصدار سندات التنمية واذونات الخزانة الحكومية لفترة ثلاث شهور بمعدل 15 مليون دينار أسبوعيا، ولفترة ستة شهور بمعدل 5 ملايين دينار شهريا. وارتفع إجمالي أذونات الخزانة نهاية العام ليصل 225 مليون دينار مقابل 160 مليون دينار نهاية عام 1998. وعلى صعيد سندات التنمية فقد بلغت قيمتها نهاية العام حوالي

257 مليون دينار مقابل 137 مليون دينار نهاية عام 1998. وبلغ عدد الصناديق الاستثمارية المرخصة من قبل مؤسسة نقد البحرين نهاية العام حوالي 529 صندوقا مقابل 384 صندوقا عام 1998 بزيادة نسبتها 38%.

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) خلال العام حوالي 0.43 مليار دينار مقابل 0.36 مليار دينار عام 1998 بزيادة نسبتها 19%. بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 2.39 مليار دينار مقابل 3.0 مليار دينار عام 1998. من ناحية أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 1.5% وهو المعدل ذاته عام 1998.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للمصارف التجارية نهاية العام 3.75 مليار دينار مقابل 3.28 مليار دينار نهاية عام 1998 بزيادة نسبتها 14%. كما بلغ إجمالي أصول الجهاز المصرفي بما في ذلك الوحدات المصرفية الخارجية وبنوك الاستثمار 102 مليار دولار خلال العام مقابل 99 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 3%.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار خلال العام فقد شهدت خلال العام تغيرات طفيفة، ففي جانب الودائع ارتفع متوسط سعر الفائدة من 4.2% نهاية عام 1998 إلى 5.1% نهاية العام موضوع التقرير. أما فيما يتعلق بالقروض فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى 10.3% نهاية العام مقابل 10.2% نهاية عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:

واصل الدينار خلال العام استقراره الناتج عن ارتباطه بوحدة صرف العملات المجمعة منذ 14 عاما، واحتفظ بسعر صرف مستقر قدره 0.377 دينار للدولار الواحد.

6. سوق البحرين للأوراق المالية:

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق خلال العام 41 شركة مقابل 42 شركة عام 198، ويعود ذلك إلى اندماج شركتين من شركات التأمين المدرجة.

بلغت القيمة الرأسمالية للشركات البحرينية المدرجة خلال العام 2.70 مليار دينار (7.2 مليار دولار) مقابل 2.55 مليار دينار (6.77 مليار دولار) عام 1998، بزيادة نسبتها 6 % وهى القيمة ذاتها تقريبا عام 1998.

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 534.24 مليون سهم مقابل 619.84 سهم عام 1998 بانخفاض نسبته 14% عن عام 1998. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 168 مليون دينار (444.5 مليون دولار) مقابل 217.6 مليون دينار (576.6 مليون

دولار) بانخفاض نسبته 22.8% عن عام 1998. وبلغ عدد الصفقات حوالي 18.14 ألف صفقة بانخفاض نسبته 24.6% عن عام 1998.

ارتفعت نسبة تداول المستثمرين غير البحرينيين من 17.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة عام 1998 إلى 31.31% خلال العام، موزعة بواقع 23.36% للمستثمرين الخليجيين و 7.95% للمستثمرين غير الخليجيين.

توصلت سوق البحرين للأوراق المالية خلال العام إلى اتفاق مبدئي للتعاون مع بورصة الخرطوم يتيح إدراج بعض الشركات السودانية في سوق البحرين.

من ناحية أخرى أضافت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي خلال العام سوق البحرين للأوراق المالية إلى قائمتها الخاصة بالأسواق المالية الناشئة، وبذلك سوف يتم قياس أداء سوق البحرين للأوراق المالية ضمن المؤشر اليومي العام لهذه المؤسسة والذي يقيس أداء الأسهم الأكثر نشاطا في الأسواق الناشئة مما يعطى السوق المزيد من المصداقية والبعد الدولي، ويعزز الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين.

بدأت سوق البحرين للأوراق المالية خلال العام التشغيل التجريبي لنظام التداول الآلي الذي من المتوقع أن يساهم في تعزيز الشفافية في السوق من خلال وضع آلية فعالة لتوصيل المعلومات الخاصة بالتداول وتغيرات الأسعار أثناء فترة التداول بين الوسطاء في السوق.

وقعت مؤسسة نقد البحرين في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام مذكرة تفاهم مشتركة مع كل من مركز الوحدات المصرفية الخارجية الماليزية والبنك الإسلامي للتنمية، من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير سوق مالية إسلامية يتم فيها إصدار صكوك إسلامية حكومية قابلة للتداول، إضافة إلى تطوير سوق ثانوية لتداول تلك الصكوك بين المؤسسات المصرفية الإسلامية.

صدر عن وزير التعاون رئيس مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية القرار رقم 4 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لسوق البحرين للأوراق المالية المتعلقة بشروط ومتطلبات إدراج وقبول تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المسجلة لدى السوق حيث ألزم الشركات ان تصدر تقاريرها المالية وحساباتها الختامية المدققة وان تعقد اجتماع جمعيتها العامة العادية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويأتي هذا القرار في إطار توجه السوق نحو دعم وتعزيز الشفافية والإفصاح حول طبيعة ومستويات أداء الشركات واوضاعها المالية والإدارية.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات خلال العام حوالي 4.05 مليار دولار مقابل 3.26 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 24%. وبلغت الواردات حوالي 3.50 مليار دولار مقابل 3.55 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 1.4%. ويكون الميزان التجاري بذلك قد حقق فائضا خلال العام قدره 0.55 مليار دولار مقابل عجز قدره 0.29 مليار دولار عام 1998. وشكلت الصادرات النفطية خلال العام حوالي 62.5% من إجمالي الصادرات مقابل 52% عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للبحرين، تاتي الدول العربية في المرتبة الأولى بنسبة 34.7% من إجمالي الصادرات، تليها المجموعة الآسيوية بنسبة 33.8%، ثم مجموعة الدول الأمريكية بنسبة 17.5%.

وعلى صعيد الواردات تأتي مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الأولى فيما يتعلق بالسلع غير النفطية بما يعادل 731 مليون دولار، بما نسبته 32.5% من إجمالي السلع غير النفطية، ثم مجموعة البلدان الأسيوية بما يعادل 636.3 مليون دولار بما نسبته 28 %، والدول العربية حوالي 388.5 مليون دولار، بما نسبته 17.2%.

وعلى صعيد التركيبة السلعية للصادرات شكلت صادرات النفط حوالي 62.5% من إجمالي الصادرات خلال العام.أما الصادرات غير النفطية فقد جاءت المعادن والمنتجات المعدنية (الألومنيوم بصفة أساسية) في المرتبة الأولى بنسبة 66.3% مقابل 54.1% عام 1998، تلتها مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 19.4%، ثم المنسوجات والملابس بنسبة 6.1%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد استحوذت مجموعة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وقطع غيارها على ما نسبته 19.3% من إجمالي الواردات، جاءت بعدها مجموعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية بما نسبته 12.8%، ثم مجموعة معدات النقل وقطع غيارها بنسبة 9.3%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ إجمالي الصادرات غير النفطية خلال العام إلى الدول العربية حوالي 529.5 مليون دولار مقابل 546.4 مليون دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 3.1%. وتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية من حيث إجمالي حجم الصادرات غير النفطية للبحرين خلال العام، إذ بلغ 272.4 مليون دولار مقابل 284.6 مليون دولار عام 1998.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، وبلغ حجم الصادرات إليها 81.6 مليون دولار مقابل 93.8 مليون دولار عام 1998. وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة وبلغت الصادرات إليها خلال العام حوالي 53.8 مليون دولار مقابل 54.6 مليون دولار عام 1998. جاءت بعد ذلك قطر بحوالي 53.5 مليون دولار مقابل 36.8 مليون دولار عام 1998، ثم سلطنة عمان بحوالي 17.5 مليون دولار مقابل 16.7 مليون دولار عام 1998.

9. ميزان الحساب التجاري:

تشير البيانات المتوافرة إلى تحقيق انخفاض في عجز الحساب الجاري خلال العام موضوع التقرير، إذ بلغ حوالي 339.2 مليون دولار مقابل عجز قدره 1086.5 مليون دولار عام 1998. ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 5% مقابل 17% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

بلغ إجمالي الديون الخارجية خلال العام موضوع التقرير حوالي 286.2 مليون دولار مقابل 265 مليون دولار عام 1998. وتحرص الدولة حرصا شديدا على أن يقتصر الاقتراض الخارجي على تمويل المشاريع ذات العائد المجزي.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات غير الرسمية عن الاستثمارات العربية الوافدة إلى البحرين خلال العام إلى ان إجمالي حجم تلك الاستثمارات قد بلغ حوالي 14 مليون دولار وهي في مجملها استثمارات خليجية إذ تشكل الاستثمارات السعودية والكويتية والاماراتية مانسبته 54.6% و32.1% و10.3% من هذا الاستثمارات على التوالي. وقد توزعت هذه الاستثمارات على قطاع الخدمات بواقع 85.4% فيما استأثر قطاع الصناعة التحويلية بالحصة الباقية.

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الدولة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 286.9 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي لاستثمارات

البحرين في الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 375 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 18% مقابل 17% عام 1998. ويتميز القطاع الصناعي بالتنويع بما في ذلك الكيماويات والألومنيوم وتكرير النفط واصلاح السفن. كما أنه القطاع الأكثر اجتذابا للاستثمارات وتوفيرا لفرص العمل للمواطنين.

13-2 قطاع النفط والغاز الطبيعي:

بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 19.5% مقارنة بنسبة 18.1% عام 1998. ويعود التحسن في نسبة مساهمة هذا القطاع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية في هذا العام. كما شكل حوالي 50% من إجمالي الإيرادات.

بلغ متوسط إنتاج النفط الخام خلال العام حوالي 176.4 ألف برميل يوميا مقابل 182.9 ألف برميل يوميا عام 1998، مسجلا انخفاضا نسبته 3.6%. ويشمل ذلك إنتاج حقل البحرين الذي بلغ 37.5 ألف برميل يوميا وانتاج حقل أبو سعفه البالغ 138.9 ألف برميل يوميا. كما سجل العام ارتفاعا في إنتاج مصفاة البحرين من المنتجات النفطية بنسبة 6%، إذ بلغ 263 ألف برميل يوميا مقابل 248 ألف برميل يوميا عام 1998. وبلغ المعدل اليومي لانتاج سوائل الغاز المصاحب 10.5 ألف برميل يوميا مقابل 10.6 ألف برميل يوميا عام 1998.

تم خلال العام دمج شركتي بابكو وبنوكو لتكوين شركة نفط البحرين، ومن المنتظر أن يوفر هذا الدمج 10 مليون دولار سنويا للدولة. أصدرت وزارة النفط والصناعة خلال العام 59 ترخيصا صناعيا، بالإضافة إلى 96 ترخيصا مبدئيا كما قامت بتقديم الدعم المتمثل في الإعفاء الجمركي لحوالي 173 مصنعا.

وقعت دولة البحرين خلال العام مذكرة تفاهم مع شركة تكساكو الأمريكية العالمية النفطية لأجراء دراسات تتعلق بالاستكشاف والتنقيب في البلاد برا وبحرا. وبدأت شركة شيفرون نشاطها خلال العام للتنقيب عن النفط في مناطق البحرين.

لا يزال العمل جاريا في تنفيذ مشروع تحديث مصفاة البحرين الذي بدأ عام 1998 بتكلفة 400 مليون دولار. ومن المتوقع أن ينتهي العمل فيه بعد 3 سنوات.

سجلت مصفاة نفط البحرين خلال العام أعلى رقم لتكرير النفط في تاريخها، إذ بلغت كمية النفط المستخدم في المصفاة حوالي 96 مليون برميل بمعدل يومي قدره 2629 برميل خلال العام.

13-3 القطاع المصرفي:

بلغت نسبة مساهمة القطاع المصرفي والمالي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 21.1% مقابل 22.9% عام 1998. كما شهد العام الترخيص لعشرة مؤسسات مالية ومصرفية منها ترخيصان لوحدات مصرفية خارجية، وأربع تصاريح لمصارف الاستثمار، وترخيصان لمكتبين تمثيليين، وترخيصان لمزاولة أعمال الاستشارات الاستثمارية والخدمات المالية الأخرى. وبذلك بلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية المرخصة من قبل مؤسسة نقد البحرين نهاية العام 178 مؤسسة، منها 19 مصرفا تجاريا، ومصرفان متخصصان، و48 وحدة مصرفية خارجية اوفشور، و 33 مصرفا استثماريا، و36 مكتبا تمثيليا، و13 مكتبا للاستشارات والخدمات المالية، و19 محلا للصرافة، و6 وسطاء ماليين.

13-4 قطاع التجارة والخدمات:

بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 18.4 % مقابل 18.2% عام 1998. ويمثل القطاع مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي، لذلك اولته الحكومة عناية خاصة خلال العام ، تمثلت في المشاركة في عدة معارض دولية وتنظيم معارض أخرى محلية بهدف التسويق والترويج للقطاع. والجدير بالذكر أن قطاع السياحة يؤمن ما نسبته 16.7% من إجمالي العمالة في البلاد. من جهة أخرى شهد العام التوقيع على عقد تأسيس شركة مشتركة بين دولة البحرين ومساهمين سعوديين لتنفيذ مشروع لؤلؤة الخليج السياحي الذي يعتبر اضخم مشروع سياحي في البلاد بتكلفة 200 مليون دينار.

14. تنمية الموارد البشرية:

تضم جامعة البحرين خمس كليات هي: الآداب، العلوم، الهندسة، التربية، إدارة الأعمال. وبلغ عدد الطلاب المسجلين بالجامعة خلال العام حوالي 7 آلاف طالب وطالبة. كما تستضيف دولة البحرين جامعة الخليج العربي التي تأسست بمشاركة من كافة دول مجلس

التعاون الخليجي وتستقبل الطلاب من مختلف دول المجلس. كما توجد كلية للعلوم الصحية لتغطية احتياجات القطاع الصحي. هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز التدريب والتأهيل مثل مركز التدريب للتموين والفندقة، معهد البحرين للتدريب. كما توجد معاهد خاصة مثل معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية وكذلك مؤسسات خاصة في مجالات الكمبيوتر والإدارة وادارة الأعمال. ومن جهة أخرى شهد العام إجراء الترتيبات لإنشاء جامعة أهلية تستوعب خريجي الثانويات لتأهيلهم في المجالات التطبيقية والفنية من خلال التركيز على ما يتطابق مع حاجيات سوق العمل.

للمرة الخامسة على التوالي تتبوأ البحرين المركز الأول على مستوى العالم العربي في مجال التنمية البشرية حسب التقرير السنوي الذي يصدر عن الأمم المتحدة، كما حققت تقدما على مستوى دول العالم ذات التنمية البشرية العالية، إذ جاء ترتيبها خلال العام 37 بين 174 دولة في العالم، محققة قفزة في الترتيب بعد أن كان ترتيبها (49) عام 1998، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في مجالات التعليم والتدريب وتوفير المستلزمات النوعية والكمية الخاصة بذلك.

كما اختارت منظمة الأمم المتحدة خلال العام دولة البحرين كنموذج قطري تحتذي به الدول العربية للاستنارة بوسائل التخطيط التي اتبعتها الدولة في تنفيذ مشاريع التنمية البشرية. وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية المدعومة تبعا للانماء الاقتصادي، حافظت البحرين على إنجازاتها في مجال التنمية البشرية، اذ وصل معدل الحياة عند الولادة إلى 76 سنة. ويأتي ذلك نتاجا للتخطيط المدروس في حقل الصحة والاستثمار في مجال الخدمات الصحية والتعليم.

وتقديراً للمستوى المرموق والمتميز الذي بلغته البحرين في مجال التنمية البشرية، تم اختيار وزير العمل والشؤون الاجتماعية من قبل مؤسسة فاونديشون ديل كانبيج الأمريكية للحصول على جائزتها الدولية السنوية للقيادة المتميزة في مجال تنمية الموارد البشرية للعام موضوع التقرير.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد العام إصدار وتعديل العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار والتجارة أهمها ما يلي:

- المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.
- المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.

- المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1975 حيث أجاز التعديل بترخيص من وزير التجارة أن تؤسس شركات مساهمة عامة بمشاركة رأسمال أجنبي او خبرة أجنبية بشرط أن لا تقل مساهمة البحرينيين فيها عن 51% من راس المال. وأجاز التعديل للوزير أن يصدر قرارات تسمح بمشاركة راس المال الأجنبي بنسبة تزيد عن 49% من راس مال الشركة.
- مرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية الإعفاء الضريبي المتبادل للدخل ورأس المال الناتج من عمليات النقل الجوي بين حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية.
- مرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية.
- مرسوم بقانون رقم 29 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة دولة البحرين وحكومة جمهورية الصين الشعبية.

- مرسوم بقانون رقم 30 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية الاعفاء الضريبي المتبادل على الدخل الناشئ من عمليات النقل الجوي الدولي بين حكومة دولة البحرين وحكومة جمهورية الصين الشعبية.
- مرسوم بقانون 31 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة البحرين وحكومة ماليزيا.
- مرسوم بقانون رقم 32 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل بين حكومة دولة البحرين وحكومة ماليزيا.
- مرسوم بقانون رقم 37 لسنة 1999 بالتصديق على اتفاقية الاستثمار وتوفير الحماية المتبادلة له بين حكومة دولة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
- قرار رقم 1 لسنة 1999 صادر عن وزارة التجارة بتعديل بعض احكام قرار وزير التجارة والزراعة رقم 11 لسنة 1994 في شأن الترخيص لغير البحرينيين بتملك وتداول اسهم الشركات المساهمة.
- القرار الوزاري رقم 2 لسنة 1999 بشأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة البحرينيين فيما يتعلق بمعاملات وإجراءات العمل في القطاع الأهلي.
- قرار رقم 4 لسنة 1999 صادر عن وزير التجارة بتعديل بعض احكام اللائحة الداخلية لسوق البحرين للأوراق المالية.

- قرار رقم 8 لسنة 1999 صادر عن وزارة التجارة بشأن تعديل المادة الاولى من القرار رقم 5 لسنة 1994، والذي يجيز لوزير التجارة – ولاعتبارات المصلحة العامة – أن يأذن للشركة بشراء نسبة من أسهمها تتجاوز النسبة المشار إليها في فقرة سابقة من القرار.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج:
قام مجلس البحرين للترويج والتسويق بتنظيم العديد من المعارض داخل وخارج البحرين بهدف الترويج للصادرات البحرينية إقليميا ودوليا، وذلك من خلال إيجاد أسواق جديدة لمختلف المنتجات الوطنية لا سيما منتجات الشركات الصغيرة، وكذلك لابراز الفرص الاستثمارية المتاحة في البحرين وما تتمتع به من مزايا تشجيعية. ومن أهم المعارض الترويجية التي أقيمت معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للنفط (ميوس 99)، ومعرض الشرق الأوسط السابع للنفط والغاز، ومعرض دلمون البحرين الذي انعقد في باريس في شهر مايو/أيار من العام. كما أقيم العديد من المعارض التي جاءت مصحوبة بندوات لترويج منتجات بعض الدول منها معرض المنتجات السورية، والمصرية، والتركية، والسودانية.

واكتملت خلال العام توسعة مركز البحرين للمعارض بتكلفة بلغت 2.5 مليون دينار بحريني حيث ارتفعت بذلك مساحة صالات العرض من 8000 متر مربع إلى 14000 متر مربع وتتيح هذه الزيادة في المساحة استقبال اكثر من معرض في وقت واحد.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى الدول الأخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في البحرين:
شاركت البحرين خلال العام في العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض بغرض الترويج لفرص الاستثمار في البحرين من بينها معرض جلف سبات لايت في كل من اسكتلندا ولندن، ومعرض الغرف العربية البريطانية في لندن، ومؤتمر ومعرض السياحة، ومعرض دوزلدورف في ألمانيا، ومؤتمر ومعرض الصناعات الهندية في الهند. كما نظمت البحرين العديد من المعارض والندوات في الخارج كان أهمها معرض دلمون البحرين في باريس وندوة فرص الاستثمار في البحرين التي أقيمت في الهند. واستقبلت البحرين العديد من الوفود الزائرة بغرض الاستثمار في البحرين.

3-16 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

قامت البحرين بإصدار العديد من المطبوعات الترويجية المتضمنة عددا من فرص الاستثمار تم توزيعها على الوفود الاستثمارية في الندوات التي أقيمت خلال العام.

(4)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية التونسية
1999

(4)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني خلال العام نمواً حقيقياً جيداً نتيجة التحسن الملحوظ في قطاعي الفلاحة والسياحة، والتحكم في معدل التضخم واستقرار سعر الصرف**، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومواصلة برنامج الاستخصاص بنجاح، كما تواصل خلال العام البرنامج الوطني للتأهيل الشامل للمؤسسات الصناعية التونسية لزيادة قدراتها التنافسيّة في الأسواق العالميّة. ومن جهة أخرى بدأت خلال العام المحادثات مع الاتحاد الأوروبي حول ملف الصّادرات الفلاحية، وتكتسب هذه المحادثات أهمية بالغة باعتبار السوق الأوروبية أكبر سوق للمنتجات التونسية.

على المستوى الاجتماعي تواصل اهتمام الحكومة بالبعد الاجتماعي للتّنمية من خلال تدخّل صندوق التّضامن الوطني والبنك التونسي للتضامن وإحداث صندوق وطني للتشغيل لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال إحداث مواطن الشغل وخاصة لخريجي الجامعات.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات هامة كان أبرزها الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فقد تميزت الانتخابات الرئاسية بالتنافس بين ثلاثة مرشحين لأول مرة في تاريخ البلاد وأسفر الاقتراع عن تجديد الثقة في الرئيس زين العابدين بن علي بأغلبية ساحقة. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية فقد تم تطبيق نظام اقتراع جديد مكن المعارضة من رفع عدد مقاعدها بالمجلس من 19 إلى 34 مقعداً من مجموع 148 مقعداً. فيما حصل التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على أغلبية المقاعد. كما تم خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام تشكيل حكومة جديدة تضم 41 عضواً.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، وزارة التنمية الاقتصادية، وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، البنك المركزي التونسي، المركز الوطني للتوثيق، مركز النهوض بالصادرات، المعهد الوطني للإحصاء

** الدولار يعاد 1.225 دينار تونسي كما في 1999/12/31

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 24.9 مليار دينار مقابل 22.7 مليار دينار عام 1998، كما حقّق معدّل نمو حقيقي قدره 6.2% مقابل 5% عام 1998. وقد ساهم القطاع الفلاحي بقسط كبير في تحقيق هذا النمو نتيجة تحسن أداء القطاع الفلاحي لوفرة الأمطار خلال العام، اذ بلغ معدّل نموه 11% مقابل نمو سلبي قدره (1%) عام 1998. كما ارتفع معدّل نموّ الصّناعات التحويلية من 3.7% عام 1998 إلى 6% خلال العام. فيما تراجع معدّل نمو الصّناعات التحويلية غير الغذائيّة من 5.8% عام 1998 إلى 4.9%، وذلك بسبب تراجع معدّل نمو صناعات النّسيج من 6% إلى 5%. أمّا الصّناعات غير التحويلية فقد تراجعت من 6.4% إلى 3.8%. وسجل نمو قطاع الخدمات ارتفاعاً طفيفاً من 6.6% إلى 6.8%، نتيجة تحسّن معدّل نموّ قطاع السّياحة الذي ارتفع من 4.9 % عام 1998 إلى 7.5% خلال العام.

3. الأوضاع الماليّة:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 5.96 مليار دينار مقابل 6.10 مليار دينار عام 1998، بانخفاض نسبته 2.3%، فيما بلغت النفقات العامة خلال العام 9.59 مليار دينار مقابل 8.72 مليار دينار عام 1998 بزيادة نسبتها 9.9%. وعليه ارتفع عجز الميزانيّة كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي من 1.2% عام 1998 إلى 3.3% خلال العام. من جهة أخرى بلغ حجم الدّين الداخلي 2.32 مليار دينار خلال العام بما نسبته 9.32% من النّاتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النّقديّة بمفهومها الضيق (ن1) خلال العام حوالي 5.2 مليار دينار، بزيادة نسبتها 8.3% عما كانت عليه عام 1998. وبلغ حجم الكتلة النّقديّة (ن2) نهاية العام حوالي 12.2 مليار دينار بزيادة نسبتها 13.8% عن عام 1998، وذلك نتيجة لارتفاع الموارد شبه النّقديّة بنسبة 18.3% لتبلغ 7 مليار دينار نظرا للزّيادة في الإيداعات لأجل و تحسّن موارد الادخار الأخرى، في حين بلغت الكتلة النّقديّة بمفهومها الواسع (ن4) حوالي 16 مليار دينار نهاية العام بزيادة نسبتها 8.2% عن عام 1998.

بلغ معدّل التضخم 2.8% خلال العام مقابل 3.1% عام 1998، ويرجع ذلك إلى التحكم في أسعار الموادّ الغذائيّة والملابس. تميزت استعمالات الجهاز المالي خلال العام بارتفاع صافي الديون على الخارج إلى حوالي 1.75 مليار دينار، بزيادة نسبتها 379% مقابل انخفاض نسبته 234% عام 1998. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات السّياحيّة

وتحويلات المغتربين وتعبئة قرض رقاعي من السوق المالية الأوروبية. فيما بلغت الديون الصافية على الدولة 3.83 مليار دينار بانخفاض نسبته 277% مقابل زيادة نسبتها 207% عام 1998، نتيجة الاعتماد الكلي على رقاع الخزينة القابلة للتنظير لتمويل عجز الميزانيّة.

وبلغت المساعدات الممنوحة إلى الاقتصاد 17.5 مليار دينار، بزيادة نسبتها 10% وذلك مع تحسّن النّشاط الاقتصادي وارتفاع نسق الاستثمار. واستأثر قطاع الخدمات بحوالي 50 % من القروض الممنوحة للاقتصاد مما يعكس التطوّر الذي شهده قطاعا السياحة والتجارة، في حين سجلت قطاعات الصّناعة التحويلية، الفلاحة والصيد البحري تراجعاً طفيفاً.

من جهة أخرى بلغت موجودات البنك المركزي من العملة الصعبة نهاية العام ما يعادل 2652 مليون دينار، ما يمثل 95 يوما من الواردات مقابل 2001 مليون دينار، ما يعادل 76 يوما من الواردات عام 1998.
وبلغ متوسّط سعر الفائدة في السّوق النقديّة خلال العام 5.875% مقابل 6.875% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف :
يتحدّد سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبيّة حسب العرض والطلب في سوق الصرف. وقد سجل الدينار خلال العام انخفاضا بنسبة 18.9% مقابل الين الياباني، 8.3 % مقابل الجنيه الإسترليني، و10.01% مقابل الدولار الأمريكي، فيما ارتفع بنسبة 1.9% مقابل اليورو.
وبلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار نهاية العام 1.225 دينارا للدولار الواحد.

6. سوق الأوراق المالية :
بلغ المؤشر العام للسوق خلال العام حوالي 39.28 نقطة مقابل 36.93 نقطة عام 1998، بزيادة نسبتها 6.4%.

بلغ إجمالي قيمة التداول (الشركات المدرجة في السوق وغير المدرجة) خلال العام حوالي 881 مليون دينار (722 مليون دولار) مقابل 927 مليون دينار (759.8 مليون دولار) عام 1998 بانخفاض نسبته 5%. وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة حوالي 41 مليون سهم مقابل 26 مليون سهم عام 1998، بزيادة نسبتها 57.7%.

وقد استأثرت تسعيرة البورصة (عمليات بيع وشراء اسهم الشركات المدرجة بصفة رسمية في البورصة) خلال العام بما قيمته 555 مليون دينار (457 مليون دولار) بنسبة 63% من إجمالي قيمة التداول مقابل 201 مليون دينار (164.5 مليون دولار) بنسبة 22 % عام 1998. كما ارتفعت مساهمة تسعيرة البورصة في عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغت خلال العام حوالي 27 مليون سهم بنسبة 66% من إجمالي الأسهم المتداولة مقابل 11 مليون سهم بنسبة 42% عام 1998. ويعكس نمو النشاط في تسعيرة البورصة الحركية الهامة التي ميزت تداول أسهم الشّركات الكبيرة.

بلغ عدد الشّركات المدرجة خلال العام 44 شركة مقابل 39 شركة عام 1998.

ولتحفيز الشّركات على إدراج أسهمها في البورصة اتّخذت الحكومة خلال العام القرارات التالية:

- تخفيض نسبة الضّريبة على الأرباح من 35% إلى 20% لمدة خمس سنوات من تاريخ إدراج الشّركة بالبورصة على أن تفتح الشّركة رأس مالها للعموم بنسبة لا تقلّ عن 30%. كما تتمتع بهذا القرار الشّركات المدرجة بالبورصة عند صدوره والتي تقل نسبة انفتاح رأسمالها عن 30% إذا تولّت فتح رأسمالها بنسبة إضافيّة لا تقلّ عن 20%.

- العمل على مزيد من الدعم للسوق الرقاعية (سندات الخزينة والشركات المدرجة بالبورصة) بتحديث آليات التداين العمومي من خلال أول إصدار لرقاع الخزينة القابلة للتنظير و حثّ المؤسّسات العمومية و الجماعات المحلّية على تمويل مشاريعها عن طريق السّوق الرقاعية.

- تيسير الضّوابط القانونيّة المتعلّقة بتدخّل الشّركات المدرجة بالبورصة لتعديل أسعار أسهمها.

- السماح لأصحاب الأسهم بتكوين مخصّصات قابلة للطّرح من قاعدة الضّريبة في حالة انخفاض قيمة الأسهم.

- إحداث نظام ادّخار في الأسهم المدرجة بالبورصة يتمتّع بإعفاءات جبائيّة لتشجيع الادخار على المدى الطّويل.

- وضع برنامج إعلامي موجّه للأفراد والمؤسّسات للتّعريف بما توفره السّوق الماليّة من فرص للادخار و الاستثمار و التمويل.

7. التجارة الخارجية:

بلغ حجم الصّادرات خلال العام حوالي 5.8 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 7.4%. وبلغ حجم الواردات 8.4 مليار دولار مقابل 7.9 مليار دولار بزيادة نسبتها 6.3%. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي 2.6 مليار دولار مقابل 2.5 مليار دولار خلال العام، بزيادة نسبتها 4%. كما تحسنت تغطية الصادرات للواردات خلال العام لتصل إلى 69.1% مقابل 68.4% عام 1998.

ويعزى ارتفاع حجم الصّادرات إلى تحسن صادرات قطاع الفلاحة والصّناعات الغذائيّة التي بلغت 659 مليون دولار مقابل 522 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 26%. كما ارتفعت صادرات قطاع الصّناعات الميكانيكيّة من 292 مليون دولار إلى 376 مليون دولار، بزيادة نسبتها 28.8% عن عام 1998. وارتفعت صادرات قطاع الطاقة من 348 مليون دولار عام 1998 إلى 415 مليون دينار خلال العام بزيادة نسبتها 19.2%. وارتفعت صادرات قطاع الأحذية والصّناعات الجلديّة من 281 مليون دولار عام 1998 إلى 314 مليون دينار خلال العام بزيادة نسبتها 11.7%.

أما صادرات الصّناعات التحويلية غير الغذائيّة التي تمثّل 80% من الصادرات التونسيّة فقد سجّلت زيادة نسبتها 3.8% عما كانت عليه عام 1998، وذلك بسبب تراجع صادرات مشتقات الفوسفات والنّمو المعتدل لصادرات قطاع النّسيج والملابس.
و فيما يتعلّق بالواردات، فقد سجّلت واردات المواد الغذائيّة تراجعا بلغت نسبته 20.5% كما تراجعت واردات الموادّ الأولية والمواد نصف المصنّعة بنسبة 3.5%، فيما سجّلت المواد الاستهلاكية زيادة نسبتها 4.78% مقابل 13.8% عام 1998.

على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات، جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول، إذ استحوذت على ما قيمته 4.2 مليار دولار، ما نسبته 72.5% من إجمالي الصادرات، كان نصيب فرنسا حوالي 26.3%، وايطاليا 22.6%، والمانيا 14%، وبلجيكا 5.8%. كما استحوذت الدول العربية على ما نسبته 5.8% من إجمالي الصادرات. أما بقية بلدان العالم الاخرى فبلغ نصيبها حوالي 21.7%.

8. الصادرات إلى الدول العربية :

بلغ حجم صادرات تونس إلى الدول العربية حوالي 336 مليون دولار بما نسبته 5.8% من إجمالي الصادرات. بلغت صادرات تونس إلى دول اتحاد المغرب العربي حوالي 262 مليون دولار بما نسبته 78% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، فيما بلغ نصيب باقي الدول العربية 74 مليون دولار بما نسبته 22%.

وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية لصادرات تونس إلى الدول العربية فإن أهم السلع المصدرة إلى دول المغرب العربي هي: الملابس، الأحذية، المواد الغذائية، السيراميك، المواد الكهربائية، التجهيزات الفلاحية، الأسمدة، المواد البلاستيكية، ومواد الحديد. كما تتمثل أهم السلع المصدرة إلى دول الخليج العربي في المواد الغذائية (التمور، زيت الزيتون)، المواد الكيماوية والعطورات. ومن جهة أخرى يتم تصدير زيت الزيتون إلى الأردن، والإطارات ومشتقات الفوسفات إلى مصر، والأدوية وحليب الأطفال إلى العراق.

9. ميزان الحساب الجاري :

بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام موضوع التقرير حوالي 2.1 مليار دولار مقابل 2.0 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 5%.

وقد انعكس هذا الوضع على عجز الحساب الجاري الذي انخفض من 533.6 مليون دولار عام 1998 إلى 328.7 مليون دولار خلال العام، مشكلا ما نسبته 1.6% من النّاتج المحلّي الإجمالي مقابل 3.3% عام 1998.

10. الدّيون الخارجيّة :

بلغ إجمالي الدّيون الخارجيّة خلال العام حوالي 9.7 مليار دولار مقابل 8.9 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 8.9%، فيما بلغت خدمة الدّين الخارجي 1.6 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 6.6%. واستقرّت نسبة الدّين الخارجي إلى الدّخل القومي المتاح في حدود 47%. كما استقرّت نسبة خدمة الدّين الخارجي إلى صادرات السّلع والخدمات في حدود 18.5%، و نسبة خدمة الدّين الخارجي إلى المداخيل الجارية في حدود 16.5%.

11. الاستثمارات الأجنبيّة الوافدة :

بلغت الاستثمارات الأجنبيّة الوافدة خلال العام حوالي 550 مليون دينار (458 مليون دولار) خلال العام مقابل 440 مليون دينار (367 مليون دولار) عام 1998 بزيادة نسبتها 25%.

وعلى المستوى القطاعي توجّهت أغلب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة خلال العام إلى قطاع الصّناعات التّحويليّة التي تستوعب أكبر عدد من اليد العاملة. وقد كان المعدّل السّنوي للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في هذا القطاع في حدود 15 مليون دولار في بداية التّسعينات فارتفع إلى 125 مليون دولار خلال عامي 1998 و1999 كنتيجة مباشرة لدخول تونس في منطقة التّبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، إذ أن العديد من المشاريع التي تمّ تنفيذها خلال السّنوات الأخيرة أنجزت من طرف شركات أوروبية كبيرة هدفها التّصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي حسب المصدر، فقد احتلت بلدان الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات في تونس، تليها الولايات المتّحدة الأمريكية التي انحصرت استثماراتها في ميدان الطّاقة.

12. الاستثمارات العربية الوافدة :

بلغت تدفقات الاستثمارات العربية خلال العام حوالي (506) مليون دولار مقارنة مع حوالي 290 مليون دولار عام 1998، مسجلة زيادة نسبتها 74.5%.

على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات استأثرت السعودية بما نسبته 31% من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية إلى تونس، تلتها الكويت (22.8%) فالإمارات (17 %) ثم ليبيا (14.9%).

أما على صعيد التوزيع القطاعي فقد بلغ نصيب قطاع الخدمات من هذه الاستثمارات حوالي 84% فيما توزع الباقي بين قطاعي الصناعة (10%) والزراعة (6%) .

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى تونس خلال الفترة 1985-1999 حوالي 1265.9 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة من تونس إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 40.8 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

13-1 قطاع السياحة :

بلغت إيرادات القطاع السياحي خلال العام حوالي 1.95 مليار دينار بما نسبته 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.7 مليار دينار ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998.

بلغ عدد السياح خلال العام حوالي 5 ملايين سائح، بزيادة نسبتها 4.7% عن عام 1998. أما من حيث جنسية السياح فتأتي المانيا في المرتبة الأولى بمليون سائح، تليها فرنسا بحوالي 0.9 مليون سائح وإيطاليا 0.36 مليون سائح وبريطانيا 0.26 مليون سائح. وتأتي بقية السياح من دول العالم الأخرى. أما عدد السياح من دول اتحاد المغرب العربي فقد سجل خلال العام تراجعا بنسبة 17% عن عام 1998.

ومن جهة أخرى ارتفع عدد ليالي المبيت إلى 35 مليون ليلة، بزيادة نسبتها 14.7% عن عام 1998.
كما ارتفع معدل فترة إقامة السائح بتونس من 6.3 يوم عام 1998 إلى 7 أيام خلال العام، كما ارتفعت نسبة إشغال الفنادق من 55.4% إلى 60.1% خلال العام.

وعلى العموم بلغت مساهمة قطاع الخدمات بما فيه قطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.7 مليار دينار بما نسبته 34.9%.

13-2 قطاع الفلاحة و الصيد البحري :
بلغت مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 3.2 مليار دينار، ما نسبته 12.9%.

سجل قطاع الفلاحة و الصيد البحري معدل نمو حقيقي قدره 11% مقابل معدل نمو سالب قدره 1% عام 1998. ويعزي ذلك إلى مضاعفة إنتاج زيت الزيتون الذي بلغ 180 ألف طن إلى جانب الارتفاع المسجل خلال العام لإنتاج الحبوب والتمور والطماطم.
من جهة أخرى حققت تونس للعام الثاني على التوالي، الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحليب، إذ تم إنتاج 820 ألف طن من الحليب الطازج، مما أدى إلى تحقيق فائض بلغ حوالي 40 ألف طن.

13-3 قطاع الصناعة :
بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 8.2 مليار دينار، ما نسبته 33.2%. فيما بلغت مساهمة الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.4 مليار دينار، ما نسبته 9.8%.

سجل مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية حتى نهاية أكتوبر من العام معدل نمو قدره 5%. ويعزى ذلك إلى زيادة إنتاج الصناعات الغذائية بنسبة 9.5% والصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 8.5%. وارتفع إنتاج الصناعات غير التحويلية نتيجة ارتفاع إنتاج

الأسمدة الفوسفاتية، إذ سجل ثاني فوسفات الأمونيا حتى نهاية نوفمبر من العام معدل نمو قدره 15.4%، وثلاثي الفوسفات الرفيع 6.1%، والحامض الفسفوري 5%، والإسمنت 5.3%، والإسمنت الأبيض 16.7%. كما ارتفع خلال العام إنتاج الحديد الصلب بنسبة 47.3% والفولاذ بنسبة 36.3%.

وزادت صادرات الصناعات التحويلية بنسبة 7,7%، نتيجة نمو صادرات المواد الغذائية بنسبة 89.3%، وتحسنت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية فيما تراجعت صادرات مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 7.8%. ورغم تراجع صادرات قطاع النسيج والملابس فلا زال هذا القطاع يمثل 54% من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية يليه قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 18%.

وسجل الاستثمار في الصناعات التحويلية معدل نمو قدره 12.3%، خاصة المشاريع المصدرة كليا التي سجلت معدل نمو قدره 17.2%. وشهد الاستثمار في قطاع النسيج والملابس زيادة نسبتها 43.3%، والصناعات الغذائية 15.3%.

13-4 قطاع الطاقة :

حقق قطاع الطاقة خلال العام فائضا قدره 800 ألف طن، وارتفع حجم الاستهلاك بنسبة 5.6% ليبلغ 5.9 مليون طن. و يمثل النفط 60% من مجموع الاستهلاك، فيما يمثل الغاز 40% منه. ارتفعت حصّة الغاز في الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة إثر دخول حقل ميسكار طور الاستغلال وتوسيع شبكة توزيع الغاز الطبيعي بنسبة 10% سنويا. ويستعمل الغاز الطبيعي بنسبة 79.5% في إنتاج الكهرباء و بنسبة 4% لتغطية الاستهلاك المنزلي والصناعي.

وتم خلال الفترة 1996-1998 إسناد 42 رخصة تنقيب تغطي 62% من مساحة البلاد ويبلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال 50 شركة، ساهمت في رفع نسبة نجاح عمليات التنقيب من 12% بالمعدل خلال الفترة 1984-1995 إلى 46% عام 1998، إذ بلغ عدد الاكتشافات 68 اكتشافا ودخلت أربعة حقول طور الإنتاج خلال العام. كما انخفضت تكلفة التنقيب من 3 دنانير للبرميل إلى دينارين فقط.

ونتيجة لتدني أسعار النفط المسجلة في أواخر عام 1998 وبداية العام، فقد تراجع نشاط التنقيب خلال العام وبلغ حجم الاستثمار في القطاع 90 مليون دينار مقابل 120 مليون دينار عام 1998.

14. تنمية الموارد البشرية:

شهد العام إجراء مسح وطني حول السكان و التشغيل، أتضح فيه أن عدد السكان قد بلغ 9.5 مليون نسمة خلال العام.

وتواصل خلال العام اهتمام الجهات المختصّة ببرنامج تأهيل اليد العاملة اذ تم فتح ستة مراكز جديدة للتكوين المهني، وأصبح بذلك عدد هذه المراكز 127 مركزا بطاقة استيعابية قدرها 60 ألف متدربا في السنة، وتستجيب هذه المراكز لمواصفات الجودة العالمية، كما أنها تعمل بالتعاون مع شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص من أجل رفع كفاءة اليد العاملة وتيسير إدماجها في سوق العمل.

كما تواصلت تدخّلات الصندوق الوطني للتضامن و البنك التونسي للتضامن من أجل تحسين مستوى المعيشة وتوفير مواطن الشغل لذوي الدخل المحدود.

وفي مجال التشغيل تم تنظيم الملتقى الوطني التاسع للشباب والمؤسّسات. وذلك لتعريف طالبي الشغل بالبرامج والآليات المتوافرة لإنشاء المشاريع وتمويلها ولربط الصلة بين المؤسسات و الشركات العامة والخاصة بطالبي الشغل. كما تقرر إحداث صندوق وطني للتشغيل مهمته الأساسية إحداث مواطن شغل لخريجي الجامعات والمعاهد العليا. وقد رصدت الدولة 60 مليون دينار لتمويل هذا الصندوق إضافة إلى تمويله بمساهمات تطوعية من الأفراد والمؤسسات.

كما تواصل الاهتمام بالتقنيات الحديثة وخاصة في مجال الاتصالات، إذ يجري إعداد قانون خاص بالتّجارة الإلكترونية ومجلة للاستثمار في الاتصالات. كما استكملت شبكة الهاتف الرقمية. وارتفع عدد المشتركين في شبكة الإنترنت إلى 30 ألف مشارك. كما تم توسيع شبكة تبادل المعلومات وإحداث شبكة رقمية مندمجة للخدمات المحلية والعالمية وهي تكنولوجيا حديثة تضمن تبادل المعلومات والصورة والصوت بجودة عالية.

ولتوفير الشعب الدراسية الملائمة واصلت وزارة التعليم العالي خلال العام تنفيذ الخارطة الجامعية وتتمثل المشاريع الجديدة في بناء عدد من المؤسسات الجامعية تدرس اختصاصات جامعية متعددة وهي:

- إنشاء 6 كليات علوم اقتصادية وحقوق بكل من المهدية وقفصة وبنزرت ونابل وسوسة ومنوبة.
- إنشاء 10 معاهد عليا للدراسات التكنولوجية.
- إنشاء كليتين للعلوم الانسانية والاداب.

- بناء كليتي علوم بقابس وقفصة.
- إنشاء معهدين تحضيريين للدراسات الهندسية.
- إنشاء مدرسة للفنون الجميلة بنابل.
- بناء مدرسة عليا للتجارة ببنزرت.

وبهدف تغطية حاجيات قطاع التعليم العالي من المدرسين الجامعيين التي تقدر بمعدل سنوي قدره 900 مدرس جامعي اضافي تم اتخاذ إجراءات عملية خلال العام منها:

- تشجيع دراسات الدكتوراه وذلك من خلال زيادة عدد الاختصاصات وعدد الطلبة المسجلين بها ومضاعفة مقدار المنحة الشهرية المسداة لطلبة هذه المرحلة.
- تشجيع الطلبة الحائزين على الدكتوراه بالخارج على المشاركة في دورات الانتداب في تونس وذلك بفتح الخطط الملائمة لاختصاصاتهم.
- إنشاء صنف المدرسين التكنولوجيين.
- تشجيع المدرسين على اجتياز التأهيل الجامعي.

15. التطورات التشريعية و المؤسسية:

شهد العام موضوع التقرير تطورات هامة لاستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لتوفير مناخ استثماري ملائم.

فعلى مستوى المبادرة الخاصة وتشجيع الاستثمار تم إصدار النصوص التطبيقية التي تخص مراجعة آليّات تدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية بزيادة سقف الاستثمار القابل لتدخل الصندوق وتعويض الاعتماد الواجب استرجاعه بمساهمة في رأس المال وتوسيع تدخل الصندوق ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما شملت هذه النصوص تشجيع الاستثمار في المناطق التونسية بتصنيف 125 منطقة جهوية ذات أولوية ومنحها حوافز إضافية.

وتشجيعاً للاستثمار في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية تقرر توسيع قائمة الأنشطة المستفيدة من تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصّناعيّة لتشمل أنشطة جديدة كصناعة الأجبان وإنتاج زيت الزيتون. كما تقرر وضع برنامج وطني للمراقبة والسلامة الصحية والجودة في مختلف مراحل الإنتاج وتكوين لجنة وطنية لمتابعة تطور المواصفات العالمية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وفي مجال الفلاحة البيولوجية تم إقرار تشجيعات للمستثمرين في هذا النشاط تتمثل في تحمل الدولة لحوالي 30% من قيمة التجهيزات والآلات الخاصة بهذا المجال، إضافة إلى تحملها لتكاليف المراقبة الفنية والمصادقة على الإنتاج لمدة خمس سنوات.

في مجال الصيد البحري وتربية الأسماك تمت زيادة منحة الاستثمار من 8% إلى 25% بالنسبة لمشاريع الصيد البحري بالموانئ الشمالية كما تمت زيادة نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في مشاريع الصيد البحري بالمناطق الشمالية وأعالي البحار إلى 66%، والرفع في تدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية من 500 ألف دينار إلى 3 ملايين دينار بالنسبة للمشاريع الجديدة.

وفي إطار متابعة المؤسسات الاقتصادية وبهدف مساعدتها على تجاوز الصعوبات الظرفية التي تعترضها تم خلال العام مراجعة النظام الخاص بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية بإصدار قانون جديد يشمل بشكل خاص توسيع مجال تدخل هذا النظام ليشمل الشركات التجارية والفلاحية والشركات التجارية للصيد البحري وتوسيع صلاحيات لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية لتشمل تشخيص وضعية المؤسسة قبل فتح إجراءات التسوية الرضائية او القضائية.

كما تقرر تمكين المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية من مساهمة صندوق تنمية القدرة التنافسية في كلفة إعداد الدراسات ووضع برامج الإنقاذ، إلى جانب تمكين البنوك من طرح الديون المتخلى عنها في إطار التسوية الرضائية أو القضائية من قاعدة الأرباح الخاضعة للأداء و ذلك لتشجيع القطاع البنكي على المساهمة في مساعدة المؤسسات الاقتصادية من تخطي الصعوبات المالية التي تعترضها.

ومن جهة أخرى صدرت خلال العام القرارات والأوامر والقوانين التالية:

- قانون رقم 4 لسنة 1999 المتعلق بتنقيح واتمام مجلة تشجيع الاستثمارات.
- قانون رقم 17 لسنة 1999 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية التبادل الحر وبروتوكول قواعد المنشأ المبرمين بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 30 لسنة 1999 المتعلق بالفلاحة البيولوجية.
- قانون رقم 34 لسنة 1999 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية للتبادل الحر وبروتوكول قواعد المنشأ والتعاون الجمركي المبرمين بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية.
- قانون رقم 36 لسنة 1999 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات المبرم بين الجمهورية التونسية وجمهورية الشيلي.

- قانون رقم 37 لسنة 1999 المتعلق بتنظيم مهنة مستشار في التصدير.
- قانون رقم 59 لسنة 1999 المتعلق بتحمل الدولة لمساهمة أصحاب المؤسسات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي النسبة للمؤسسات المصدرة كليا.
- قانون رقم 66 لسنة 1999 المتعلق بتنقيح واتمام مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بالقانون رقم 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر/كانون الأول 1993.
- قانون رقم 80 لسنة 1999 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق لنقل الأشخاص والبضائع والعبور عبر الطرقات المبرم في 6 مارس 1999 بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 81 لسنة 1999 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من اجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها، المبرمة في 6 مارس/آذار 1999 بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 92 لسنة 1999 المتعلق بأحكام ترمى إلى تنشيط السوق المالية.
- قانون رقم 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار مجلة المحروقات.
- أمر رقم 469 لسنة 1999 المتعلق بضبط شروط إسناد تشجيعات مالية إلى المؤسسات والمنشآت العامة والخاصة والجمعيات العلمية التي تتولى انجاز مشاريع في مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا.
- أمر رقم 471 لسنة 1999 المتعلق اتمام الأمر رقم 814 لسنة 1994 المتعلق بتعريف المؤسسات الصغرى وبتحديد الأنشطة التي تعمل فيها وبضبط شروط وطرق إسناد التشجيعات المخولة لها.
- أمر رقم 472 لسنة 1999 المتعلق بتنقيح الأمر رقم 489 لسنة 1994 المتعلق بتحديد النسب الدنيا للتمويلات الذاتية للمشاريع الاستثمارية.
- أمر رقم 531 لسنة 1999 المتعلق بتوسيع المنطقة الاقتصادية الحرة بجرجيس.
- أمر رقم 832 لسنة 1999 المتعلق بتنقيح الأمر رقم 1031 لسنة 1994 المتعلق بضبط قائمات التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها في الفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز.
- أمر رقم 1375 لسنة 1999 المتعلق بتنقيح الأمر رقم 1192 لسنة 1994 المتعلق بضبط قائمة التجهيزات وشروط الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل التاسع من مجلة تشجيع الاستثمارات.
- أمر رقم 2027 لسنة 1999 المتعلق بإتمام الأمر رقم 427 لسنة 1994 والمتعلق بتنصيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق إسناد التشجيعات في قطاع الفلاحة الصيد البحري.

- أمر رقم 2113 لسنة 1999 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للطاقة وضبط تركيبته وطرق تسييره.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة التونسية خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي :

16-1 عقد مؤتمرات و ندوات و إقامة معارض للترويج :
شهدت تونس خلال العام انعقاد "ملتقى قرطاج للاستثمار" بمشاركة مستثمرين ورجال أعمال من تونس وأوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وتم خلال الملتقى إطلاع المشاركين على الامتيازات التي يوفرها قانون الاستثمار كما تم عرض فرص الاستثمار المتاحة وخاصة في قطاعات الإعلام والاتصالات والصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

كما انعقد في برلين ملتقى حول الاستثمار في تونس وانعقد في هامبورغ يوم إعلامي حول تونس. كما تم تنظيم ملتقى في نيودلهي حول فرص الاستثمار في تونس وذلك بالتعاون مع كونفدرالية الصناعة الهنديّة، وملتقى في بروكسل للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في قطاع الصناعات الجلدية والأحذية.

كما تم تنظيم أسبوع سياحي وثقافي بالدوحة، ويوم شراكة تونسية بريطانية في قطاع النسيج والملابس بلندن، وملتقى حول "واقع الاستثمار الإماراتي بتونس وآفاقه" في أبو ظبي. كما استضافت تونس خلال العام المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد تحت شعار " الاستثمار ومنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى".

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في تونس:
شهد العام استضافة العديد من الوفود الزائرة لتونس من أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، بالإضافة إلى العديد من البلدان العربية، وذلك خلال المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب. ومن جهة أخرى تم تنفيذ زيارات ترويجية إلى كل من ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا والهند وقطر والإمارات العربية المتحدة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
عرضت تونس قوائم بفرص الاستثمار المتاحة فيها خلال الندوات التي عقدتها في تونس والندوات والمؤتمرات التي شاركت فيها وقد شملت قطاعات: الصناعات الغذائية وخاصة

زيت الزيتون والتمور، والصيد البحري، وتربية الأسماك، وصناعة ورق الكرتون، وقطع غيار السيارات، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة النسيج والملابس.

16-4 ترتيبات ثنائية و جماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي و تشجيع و حماية الاستثمارات مع كل من المغرب، وليبيا، والأردن، ومصر.

16-5 إقامة مناطق تجارية حرة:

تم خلال العام التوقيع على اتفاقية منطقة تجارية حرّة مع المملكة المغربية.

(5)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1999

(5)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1999

1. مقدمة*:

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 1999 تطورات هامة في المؤشرات الاقتصادية مقارنة مع عام 1998 من أبرزها: تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول للناتج المحلي الإجمالي، انخفاض عجز الميزانية العامة، تحقيق فائض في الحساب الجاري، انخفاض في معدل التضخم، انخفاض في نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار في سعر الصرف. من جهة أخرى شهد العام بدء العمل في بورصة القيم المنقولة للجزائر.

على المستوى السياسي شهد العام عدة تطورات من أهمها إجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة جديدة، وتنظيم استفتاء شعبي لاعتماد قانون "الوئام المدني" الذي من شأنه أن يساهم في عملية استتباب الأمن وخلق مناخ اكثر ملاءمة لانتعاش الاقتصاد الوطني.

كما شهد العام انعقاد القمة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر بحضور 34 رئيس دولة أو حكومة، هذا بالإضافة إلى زيارة عدد من قادة الدول العربية للجزائر خلال العام.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 3182 مليار دينار جزائري** مقابل 2782 مليار دينار عام 1998، محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 3.5% مقابل 5.1% عام 1998.

على المستوى القطاعي، وعلى الرغم من الجفاف الذي شهده العام والذي أدّى إلى تراجع ملحوظ في منتجات الحبوب والخضراوات الجافة بحوالي 33% و15% على التوالي، فإن القطاع الزراعي قد سجل نمواً ايجابياً نسبته 2.9% نتيجة التوسع في الإنتاج الحيواني الذي بلغ معدل نموه حوالي 23%.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاء، المديرية العامة للجمارك، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

** الدولار يعادل 69.3 دينار جزائري كما في 1999/12/31.

كما سجل القطاع الصناعي نمواً إيجابياً قدره 3.5% مقابل 8.4% عام 1998. وسجل قطاع النفط والغاز حوالي 3.5% مقابل 4% عام 1998. وبلغ نمو قطاع البناء والأشغال العامة حوالي 2.7%، فيما بلغ نمو قطاع الخدمات حوالي 3.8%.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 950 مليار دينار مقابل 775 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 25.6%. ويعزى ذلك إلى زيادة أسعار النفط العالمية وانخفاض العملة المحلية.

وبلغت النفقات العامة خلال العام حوالي 962 مليار دينار مقابل 876 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 9.8%. ويرجع ذلك إلى التطور الذي شهدته نفقات التسيير التي تمثل الرواتب وسداد الديون العامة والتحويلات الاجتماعية منها حوالي 82%.

بلغ عجز الميزانية العامة حوالي 11.2 مليار دينار، بما نسبته 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 101.2 مليار دينار عام 1998، بما نسبته 3.6%.

ومن جهة أخرى بلغ إجمالي حجم المديونية خلال العام حوالي 2600 مليار دينار، منها 730 مليار دينار مديونية داخلية، ما نسبته 28% من إجمالي المديونية، و23% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها النقدية غير التوسعية للتحكم في معدل التضخم من خلال مراقبة تطور الكتلة النقدية.

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن1) خلال العام حوالي 1463 مليار دينار مقابل 1440 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 16%. وقد كانت الزيادة في الودائع تحت الطلب اكبر من الزيادة في النقد المتداول مما أدى إلى الحد من معدل التضخم، إذ لم يتجاوز 2.6% خلال العام مقابل 5% عام 1998.

ومن جهة أخرى لم تشهد أسعار الفائدة المدينة خلال العام تغيرا يذكر، إذ ظلت تتراوح بين 8.5% - 10.25%، فيما ارتفع سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر بنقطة مئوية ليصبح في حدود 9.5% خلال العام مقابل 8.5% عام 1998.

كما بلغت الاحتياطيات من العملة الأجنبية نهاية العام حوالي 4,4 مليار دولار وهو ما يغطي 5 اشهر من الواردات.

5. سياسة سعر الصرف:

واصلت الحكومة سياستها الرامية إلى التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار، وفي مجالات محددة مثل شراء السلع وتكاليف العلاج والدراسة في الخارج. كما بلغ سعر صرف الدينار 69.3 دينار للدولار الواحد مقابل 58.7 دينار للدولار عام 1998، بزيادة نسبتها 11%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الدولار في الأسواق العالمية من جهة وتراجع احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي الجزائري من جهة أخرى.

6. سوق الأوراق المالية:

شهد العام تطورا هاما تمثل في بدء بورصة القيم المنقولة للجزائر ممارسة نشاطها في شهر سبتمبر/ايلول، وذلك بعد جهود كبيرة تكللت بالنجاح في اطار تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي.

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة ثلاث شركات هي "الرياض سطيف" للصناعات الغذائية "صيدال" للمواد الصيدلانية، و "سو ناطراك" للنفط. وتتشكل المحفظة الحالية للبورصة من اسهم "الرياض سطيف" و "صيدال"، و سندات ديون "سو ناطراك".

بلغت القيمة السوقية لشركتي "الرياض سطيف" و "صيدال" حوالي 4 مليار دينار. أما فيما يتعلق بشركة "سونطراك" فقد قامت بإصدار سندات بلغت قيمتها 5 مليار دينار وبسعر فائدة ثابت قدره 13%.

بلغ إجمالي التداول في البورصة حتى نهاية نوفمبر/تشرين ثاني من العام حوالي 93 مليون دينار من خلال 710 عملية تبادل.

7. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي 12.5 مليار دولار مقابل 10.1 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 23.8%. وبلغت قيمة الواردات حوالي 9 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 4%. وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال العام قدره 3.5 مليار دولار بما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدره 0.52 مليار دولار عام 1998.

أما فيما يتعلق بالتركيبة الهيكلية للتجارة الخارجية فإن الصادرات النفطية تشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، فيما تشكل السلع الاستهلاكية حوالي 42% من إجمالي الواردات، تليها السلع الرأسمالية بحوالي 34%، ثم تأتي بعد ذلك السلع الوسيطة بما نسبته 24%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فقد استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 67.8% من إجمالي الصادرات، جاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 9.6%، ثم كندا بما نسبته 4.6%، وتركيا 3.8%، ثم الدول العربية بنسبة 1.3 %.

أما فيما يتعلق بالواردات فإنها تشابه إلى حد كبير التوزيع الجغرافي للصادارت، إذ تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 58.5%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.1%، وتركيا 5.6% ثم كندا بحوالي 3.2%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغت نسبة الدول العربية من إجمالي صادارت الجزائر حوالي 1.3%، منها 1.1% لدول اتحاد المغرب العربي، و 0.2% لبقية البلدان العربية.

9. ميزان الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال العام فائضا قدره 0.38 مليار دولار بما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 0.9 مليار دولار عام 1998، بما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التحسن في الحساب الجاري إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصافي التحويلات.

10. الديون الخارجية:

بلغ حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي 28.5 مليار دولار مقابل 30.5 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 6.6%. ويرجع الانخفاض في حجم المديونية خلال الأعوام الأخيرة إلى السياسة الحذرة التي تتبعها الحكومة في مجال الاستدانة، إذ أن حجم الاقتراض خلال العام لم يتجاوز مليار دولار، وتتم تغطية جل المبادلات التجارية نقدا.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام حوالي 400 مليون دولار، منها 320 مليون دولار لقطاع النفط والغاز بما نسبته 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة

و80 مليون دولار (20%) للقطاعات الأخرى يأتي في مقدمتها قطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الأشغال الكبرى.

ومن جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لمستثمرين أجانب لدى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها خلال العام حوالي 41 مشروعا.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ إجمالي حجم الاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر خلال العام حوالي 85.8 مليون دولار، بما نسبته 21.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة.
على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات احتلت ليبيا المركز الأول بما نسبته 64.2 % من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر، فيما جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 16.7%، ثم الكويت (12%) فالسعودية (7.1%). أما على صعيد التوزيع القطاعي لهذه التدفقات الاستثمارية فقد بلغ نصيب القطاع الصناعي حوالي 81% فيما توزع الباقي بين القطاع الزراعي (14.5%) والقطاع الخدمي (4.5%).

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 1985-1999 حوالي 174.1 مليون دولار فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 110.5 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط:

بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 884 مليار دينار، بما نسبته 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 640 مليار دينار عام 1998، بما نسبته 23%.

13-2 قطاع الزراعة:

بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 346 مليار دينار، بما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 309 مليار دينار عام 1998 بما نسبته 11.1%. وقد شهد المحصول الزراعي من الحبوب خلال العام انخفاضا نسبته 33%، فيما انخفض إنتاج الخضراوات الجافة بحوالي 15%.

وفي المقابل حقق الإنتاج الحيواني خلال العام زيادة نسبتها 23% عما كان عليه عام 1998. وعلى العموم فإن الإنتاج الزراعي قد سجل خلال العام زيادة نسبتها 2.9%.

13-3 قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 290 مليار دينار، بما نسبته 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 270 مليار دينار، بما نسبته 9.7 %. وبذلك يكون قطاع الصناعة قد شهد ارتفاعا بالأسعار الجارية خلال العام نسبته 7.4 % مقارنة مع عام 1998.

13-4 قطاع الخدمات:

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 1662 مليار دينار، بما نسبته 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 1563 مليار دينار عام 1998. وبذلك يكون القطاع قد شهد زيادة نسبتها 6.3% مقارنة مع عام 1998.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة الجزائرية خلال العام جهودها الرامية إلى إدماج الشباب في الحياة النشطة والتحسين من مستوياتهم العلمية والمهنية، فقد بلغ رصيد صندوق تشغيل الشباب حوالي 5 مليار دينار وهو مخصص لتمويل جانب من نفقات مؤسسات صغيرة للشباب، كما بلغ عدد المستفيدين من التعويضات في إطار المنح الجزافية للتضامن والأنشطة ذات النفع العام للشبكة الاجتماعية حوالي 560 ألف مستفيد. ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذه التعويضات حوالي 12 مليار دينار.

من جهة أخرى فإن مستوى البطالة لا يزال يقارب 30% من إجمالي عدد السكان في سن العمل.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لا يزال العمل جاريا بالمرسوم التشريعي رقم 93/2 المتعلق بترقية الاستثمار كما تتولى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها جذب ودعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع وتزويدهم بالمعلومات اللازمة.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

أقامت الحكومة الجزائرية معرض الجزائر الدولي الثاني والثلاثين بمشاركة أكثر من 400 شركة أجنبية من 24 بلدا أهمها فرنسا وتونس وإيطاليا. كما شهدت البلاد انعقاد ملتقى رجال الأعمال الفرنسيين والجزائريين والمنتدى الخامس للشراكة الجزائرية الألمانية، وملتقى آخر مع مستثمرين من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى ملتقى رجال الأعمال الجزائري-السعودي والذي تم خلاله عرض العديد من المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أقيم معرض تجاري بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة بمشاركة أكثر من 150 مؤسسة من القطاعين العام والخاص.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الجزائر:

شهد العام زيارة وفد جزائري إلى الإمارات لتعريف المستثمرين الإماراتيين بالمنتجات الجزائرية والفرص الاستثمارية المتاحة.

من جهة أخرى استقبلت الجزائر وفودا استثمارية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، تونس، قطر، الإمارات العربية المتحدة والسعودية. كما أبدت مجموعة من المستثمرين من بريطانيا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة رغبتهم باستثمار حوالي سبعة مليارات دولار وذلك عن طريق شركة "برودنشيال سيكيورتيز" الأمريكية.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الجزائر أكثر من مائة فرصة استثمارية في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات والصناعات الدوائية، إضافة إلى عرض أكثر من 350 موقعا سياحيا أمام المستثمرين.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

وقعت الحكومة الجزائرية خلال العام اتفاقية لتطوير علاقات التبادل التجاري مع الأردن إضافة إلى اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع فرنسا.

(6)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية جيبوتي
1999

(6)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي*

1. مقدمة**:

أظهر الاقتصاد الوطني خلال عام 1999 بوادر معافاة وعلامات انفراج نسبي بعد الأزمة التي تعرض لها نتيجة ضعف البنية الاقتصادية بعد الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد منذ مطلع التسعينات حتى عام 1994. وقد ساهم الانتقال السلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر نيسان/أبريل في تدعيم السلطة المركزية ووضع البلاد على الخارطة الإقليمية والدولية.

على الصعيد الاقتصادي بذلت الحكومة جهودا مكثفة لمعالجة الاختلالات في الموازين الداخلية والخارجية، والتصدي لمشكلة البطالة الناتجة عن تسريح إعداد كبيرة من الذين انخرطوا في السلك العسكري ابان الحرب الأهلية التي استمرت زهاء الأربع سنوات. وقد ساهم في دفع هذه الجهود تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة مع صندوق النقد الدولي عام 1997 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة. وقد ترتب على تنفيذ هذا البرنامج وتفعيل مذكرة التفاهم حصول الحكومة على معونات ومنح تقدر بحوالي 10 مليون دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

أما على الصعيد السياسي فقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية أدت إلى الانتقال السلمي للسلطة لصالح حزب الرابطة الشعبية الحاكم. وقد ساهمت هذه العملية في إرساء دعائم الشورى وبسط الحريات مما ساعد على منح قوة دفع إضافية لجهود الدولة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي. من جانب آخر ساهمت جهود الدولة الدبلوماسية في حل عدد من المشاكل العالقة بين بعض دول القرن الأفريقي.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام – وفقا لما توافر من معلومات – حوالي 103.4 مليار فرنك جيبوتي* مقابل حوالي 98.9 مليار فرنك عام 1998 مسجلا بذلك معدل نمو اسمى قدره 4.6% مقابل 2.9% عام 1998. ويعزى هذا المعدل المرتفع إلى تحسن أداء

---

* حال شح المعلومات المعتمدة وضعف الاتصال دون الحصول على بيانات عن بعض بنود التقرير.

** يستند هذا التقرير على المعلومات والبيانات الصادرة عن مصادر غير رسمية.

* الدولار يعادل حوالي 177.7 فرنك جيبوتي كما في 1999/12/31.

القطاعات الإنتاجية والخدمية خاصة قطاع الخدمات، الذي بلغت حصيلته ما مجموعه 71.3 مليار فرنك او ما نسبته 69% من الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل القطاع معدل نمو قدره 6.3% خلال العام. وقد ساهمت عوامل عدة في تحقيق هذا المعدل المرتفع أهمها ازدياد حركة النشاط في ميناء جيبوتي، وارتفاع معدلات التجارة الحدودية مع كل من الصومال وأثيوبيا. أما القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فقد سجل معدل نمو قدره 3.1% وبلغت حصيلة الناتج الزراعي حوالي 18.4 مليار فرنك او ما يعادل 17.8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 31.1 مليار فرنك، تشكل الإيرادات الحكومية حوالي 91% منها (28.4 مليار فرنك) فيما تشكل المنح الخارجية الجزء المتبقي. على صعيد الإيرادات الحكومية بلغت الإيرادات الضريبية حوالي 28 مليار فرنك أو ما نسبته 90% من جملة الإيرادات.

من جانب آخر بلغت النفقات العامة خلال العام حوالي 36.9 مليار فرنك: وصل مجموع النفقات الجارية إلى حوالي 32.5 مليار فرنك او ما نسبته 88% من إجمالي النفقات، فيما شكلت النفقات الرأسمالية 12% منها (4.4 مليار فرنك). وفقا لهذه البيانات يكون العجز في الميزانية العامة قد بلغ حوالي 5.8 مليار فرنك وهو ما يعادل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النقدية في نهاية العام حوالي 56.941 مليار فرنك منها حوالي 9.288 مليار فرنك عبارة عن النقد المتداول أو ما نسبته 16.3% من مجموع الكتلة النقدية، فيما بلغ شبه النقد حوالي 27.461 مليار فرنك أو ما نسبته 48.2% من إجمالي حجم الكتلة النقدية.

على صعيد آخر بلغ رصيد الاحتياطيات النقدية في نهاية العام حوالي 73 مليون دولار أو ما يكفي لتغطية احتياجات أربعة اشهر من الواردات.
هذا وتشير البيانات المتوافرة أن معدل التضخم قد بلغ خلال العام حوالي 2%.

5. سياسة سعر الصرف:

يرتبط سعر الفرنك الجيبوتي بسعر الفرنك الفرنسي منذ فترة ما قبل الاستقلال، إلا أن سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ظل ثابتا عند سعر 177.7 فرنك

مقابل الدولار منذ عام 1973، ومازال الفرنك الجيبوتي محافظاً على سعر الصرف مقابل الفرنك الفرنسي الذي يعادل 26.3 فرنك جيبوتي مقابل الفرنك الفرنسي.

6. سوق الأوراق المالية:
لا توجد في البلاد سوق للأوراق المالية حتى الآن، إلا أن هنالك تفكيراً جاداً لاتخاذ خطوات في اتجاه إنشاء السوق خاصة وان البلاد بصدد تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي حيث يأتي تحرير المعاملات المالية ضمن أولويات هذا البرنامج مما يستدعي إنشاء سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:
بلغت حصيلة الصادرات خلال العام حوالي 60.4 مليون دولار فيما بلغت حصيلة الواردات حوالي 189.6 مليون دولار. وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل عجزا قدره 129.2 مليون دولار وهو ما يعادل 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد التوزيع الجغرافي لتجارة البلاد الخارجية تشكل الصادرات إلى كل من أثيوبيا والصومال حوالي 16% من الصادرات الكلية، فيما تستأثر الأسواق الأسيوية بما نسبته 49% من هذه الصادرات، أما واردات البلاد فان ما يقارب 62% منها تأتي من الدول الآسيوية، أما الواردات من دول الجوار الأفريقية فإنها لا تشكل سوى 9% من إجمالي واردات البلاد.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لتجارة البلاد الخارجية فان الحيوانات الحية والجلود ومنتجاتها تشكل حوالي 90% من الصادرات السلعية فيما تشكل المواد المصنعة والغذائية حوالي 85% من الواردات السلعية.

من الجدير بالذكر أن تجارة جيبوتي الخارجية مع كل من الصومال وأثيوبيا (وهي في مجملها تجارة حدودية) تتأثر بشكل رئيسي بالأحوال والأجواء السياسية السائدة بين الدول الثلاث.

8. الحساب الجاري:
على الرغم من عدم توافر البيانات الكافية المتعلقة بالتجارة الخارجية وموازين المدفوعات (خاصة ميزان الخدمات وصافي التحويلات) فإن المصادر غير الرسمية تشير إلى أن الحساب الجاري قد حقق عجزاً قدره 32 مليون دولار في نهاية العام بنسبة 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

9. الصادرات إلى الدول العربية:
شكلت تجارة جيبوتي الخارجية مع الدول العربية نسبة ضئيلة من إجمالي تجارتها الخارجية وكانت في مجملها تجارة حدودية مع الصومال، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تطورا نسبيا في حجم تجارة جيبوتي مع دول الجوار العربية خاصة المملكة العربية السعودية واليمن. وتشير البيانات المتوافرة أن هاتين الدولتين تشكلان ما نسبته 15% من تجارة جيبوتي الخارجية.

10. الديون الخارجية:
بلغت جملة الديون الخارجية في نهاية العام حوالي 317 مليون دولار، او ما نسبته 54.5 % من الناتج المحلي الإجمالي – هذا وتشكل القروض الممنوحة من الدول والمصادر متعددة الأطراف ما نسبته 65% من هذه الديون.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة أن الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمارات العربية إلى جيبوتي خلال الفترة 1985–1999 قد بلغ حوالي 3.3 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:
يغلب على البلاد الطابع الصحراوي الجاف، وعليه فإن جيبوتي تعتبر دولة فقيرة سواء من حيث المساحة القابلة للزراعة أو المراعي الخصبة على امتداد العام أو مصادر المياه (الأنهار والمياه الجوفية). وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي 6000 هكتار فقط (أي بمعدل هكتار واحد لكل 110 أشخاص). وقد ساهم القطاع بما نسبته 17.8% من الناتج المحلي خلال العام على الرغم من اعتماد حوالي 65% من سكان البلاد على القطاع في توفير أسباب المعيشة.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والسمكية فان الظروف المناخية وما تسببها من جفاف شبه دائم في المنطقة لا تساعد على تكاثر الثروة الحيوانية بصورة مشجعة. ويقدر إجمالي الثروة الحيوانية المتوافرة في البلاد بحوالي 1.3 مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل.

من جانب آخر يعتبر قطاع الصيد البحري والثروة السمكية مجالاً واعداً للاستثمار، وتبلغ كمية الأسماك والحيوانات البحرية المنتجة والقابلة للاستهلاك والتصدير حوالي 12 ألف طن سنويا – وتبذل الدولة جهدا مقدرا في استغلال ميناء الصيد البحري الذي بدأ العمل فيه منذ عام 1997 سواء لزيادة حجم وقيمة الصادرات من هذه الثروة أو استيعاب إعداد مقدرة من العمالة الوطنية.

13-2 قطاع الخدمات:

يحتل هذا القطاع موقعا متقدما في الاقتصاد الوطني، إذ استأثر بما نسبته 69% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام، كما استوعب نسبة عالية من القوى العاملة الوطنية. ويعتبر قطاع التجارة والنقل من أهم القطاعات الفرعية التي تساهم في ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي، ويعتمد قطاع الخدمات بصورة رئيسية على حركة النشاط التجاري والنقل البري بين جيبوتي والدول المجاورة والتي نشطت خلال العام بسبب الاستقرار النسبي الذي شهدته المنطقة.

14. تنمية الموارد البشرية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

(7)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة العربية السعودية
1999

(7)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية
1999

1. مقدمة*:

شهد الاقتصاد الوطني للمملكة خلال عام 1999 تطورات هامة كان أبرزها تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول، وانخفاض العجزين الداخلي والخارجي، وتحقيق معدل تضخم منخفض، واستقرار متواصل في سعر الصرف، هذا بالإضافة إلى التطورات الإيجابية في سوق الأوراق المالية والاستثمارات الأجنبية والقوانين المنظمة لها.

كما شهد العام تطورات إيجابية أخرى كان أهمها استمرار الأداء الجيد للقطاع الخاص، وسداد المستحقات المتأخرة للمقاولين والمزارعين لدى الحكومة، وتسارع عمليات الاستخصاص، بالإضافة إلى التوجهات الجديدة على صعيد تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في البلاد بما في ذلك تحفيز الاستثمارات الأجنبية عن طريق إتاحة الفرصة للأجانب للاستثمار في العقار وشراء الأسهم في صناديق الاستثمار التابعة للمصارف المحلية ومراجعة نظام الكفالات. كما شهد العام مواصلة إعادة هيكلة القطاع المالي وإدخال عدة تعديلات لتسهيل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والاتجاه لإنشاء سوق مالية رسمية.

وعلى المستوى السياسي صدرت في يونيو/ حزيران من العام أوامر ملكية قضت بإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وذلك بإنشاء وزارة جديدة للخدمة المدنية ودخول أربعة وزراء جدد لوزارات: التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية،الحج، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

كما شهد العام صدور الأوامر الملكية بإنشاء وتنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى ليتولى مهام بلورة السياسة الاقتصادية للمملكة ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة بالاقتصاد.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مؤسسة النقد العربي السعودي.

** الدولار يعادل 3.75 ريال سعودي كما في 1999/12/31

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام بحوالي 521.3 مليار ريال مقابل 480.8 مليار ريال عام 1998، محققا بذلك معدل نمو أسمى قدره 8.4%، ومعدل نمو حقيقي قدره 0.4 % مقابل معدل نمو حقيقي قدره 1.57%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط في النصف الثاني من العام.

وقد انعكس ذلك على الدخل الفردي في المملكة، إذ بلغ خلال العام حوالي 8190 دولار مقابل 7550 دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 8.5%.

وتشير البيانات المتوافرة خلال العام إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 38%. كما حقق القطاع معدل نمو قدره 2.4%.
على المستوى القطاعي ارتفع النمو في الصناعات التحويلية غير النفطية بالأسعار الجارية بنحو 6.3%، وفي قطاع التشييد والبناء بنسبة 2.1%، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء بنحو 3.9%، وفي قطاع النقل والتخزين بحوالي 2.4%.

ومن جهة أخرى قدر نمو الصادرات غير النفطية بحوالي 1.6% خلال العام لتبلغ 23.8 مليار ريال وذلك بسبب تحسن أسعار المنتجات البتروكيماوية.

وتدل جملة هذه المؤشرات على استمرارية السياسة الخاصة بتوسيع دور القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه وزيادة فعاليته. ويتم دعم هذا التوجه عبر متابعة جهود الاستخصاص وتعزيز البيئة المواتية للاستثمار عبر تطوير الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك من اجل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات الفعلية خلال العام حوالي 147.4 مليار ريال مقابل 141.6 مليار ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 4.1%، وبلغت النفقات العامة الفعلية حوالي 183.8 مليار ريال مقابل 190 مليار ريال عام 1998، بانخفاض نسبته 3.3%.

وعليه بلغ العجز الفعلي للميزانية العامة خلال العام حوالي 36.4 مليار ريال مقابل 48.4 مليار ريال عام 1998، بانخفاض نسبته 24.8%. وتم تغطية العجز من خلال الاقتراض الداخلي للمصارف التجارية.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 6.5 %مقابل 9.6% عام 1998.

وفيما يتعلق بسياسة الاستخصاص اتخذت الحكومة قرارين خلال العام باستخصاص بعض نشاطات الهيئة الملكية للجبيل وينبع، كما تواصل اللجنة الوزارية للتخصيص حاليا دراسة تخصيص عدد من القطاعات الأخرى. كذلك قررت الحكومة استكمال تخصيص قطاع الكهرباء. وكخطوة هامة في هذا الصدد أقرت الحكومة تأسيس الشركة السعودية للكهرباء من خلال دمج شركات الكهرباء والمشاريع الكهربائية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء، ويبلغ رأس مال الشركة 33.76 مليار ريال(9 مليار دولار) تتوزع على 675.17 مليون سهم قيمة كل منها 50 ريال. كما أعلن انه سيتم تقسيم قطاع الكهرباء بعد إتمام عملية دمج شركات الكهرباء إلى ثلاثة أجزاء رئيسة هي قطاع التوليد، قطاع النقل وقطاع التوزيع على أن تفتح المنافسة في قطاع التوليد باعتباره أحد مجالات التوسع.

4. الأوضاع النقدية:

واصلت السلطة النقدية في المملكة سياستها الرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال السعودي.

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) حوالي 156.7 مليار ريال نهاية من العام مقابل 140.3 مليار ريال نهاية عام 1998. فيما بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) حوالي 301.1 مليار ريال خلال عام 1999 مقابل 282.1 مليار ريال عام 1998.

بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 0.98% مقابل 0.2% عام 1998. وهو ما يعكس استمرار استقرار الأسعار نتيجة التحرر من القيود على النقد والنمو السريع للمعروض من السلع والخدمات.

ارتفع النقد المتداول خارج البنوك من 45 مليار ريال نهاية عام 1998 إلى 55.1 مليار ريال نهاية عام 1999 ويرجع ذلك إلى العوامل المعنوية لمشكلة العام 2000، وتوافق موسم شهر رمضان المبارك مع نهاية عام 1999. كما ارتفع إجمالي الودائع المصرفية من 237 مليار ريال نهاية عام 1998 إلى 246.1 مليار ريال نهاية عام 1999. ويعكس ذلك زيادة الوعي والعمق المصرفي المحلي واتجاه الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة نحو استخدام النظم المصرفية الحديثة.

ومن جهة أخرى بلغ متوسط سعر الفائدة على الريال السعودي نهاية عام 1999 (6.16 %) لودائع الثلاثة اشهر و 6.28% لودائع الستة اشهر. كما بلغ العائد على سندات الحكومة لأجل نهاية العام 6.191% لشهر، و6.208% لثلاثة اشهر، و6.271% لسنة.

وعلى الصعيد المصرفي تحسن أداء البنوك التجارية السعودية نهاية العام، إذ ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية إلى 415.2 مليار ريال مقابل 404.3 مليار ريال نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 2.7%. كما واصلت البنوك المحلية سياساتها الرامية إلى تعزيز قدراتها المالية، إذ بلغ رأسمالها حوالي 42.3 مليار ريال نهاية العام. وتبعاً لذلك بلغت نسبة كفاية رأس المال او الملاءة المالية 21.2%، مما يدل على قوة ومتانة القطاع المصرفي السعودي.

وعلى مستوى الاندماج أقرّت الجمعيتان العموميتان لكل من البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد في منتصف العام إدماج المصرفين تحت إسم واحد هو البنك السعودي الأمريكي. ووافقت مؤسسة النقد العربي السعودي على الاندماج الذي تم إعلان البنكين نيتهما عنه مطلع العام. وجاء هذا الإعلان كأكبر عملية اندماج على مستوى المملكة والشرق الأوسط. ويتبوأ البنك الجديد مركزاً متقدماً بين البنوك المحلية والإقليمية من حيث حجم الأصول إذ يحتل المركز الثاني بين البنوك السعودية والمركز الثالث بين البنوك العربية بالنسبة للموجودات والأول بالنسبة للأرباح. وتبلغ موجودات البنك الجديد حوالي 77 مليار ريال.

وتقدم معظم البنوك السعودية تشكيلة واسعة من منتجات وخدمات الاستثمار وتتيح فرص الاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية من خلال صناديق الاستثمار، إذ بلغ عدد صناديق الاستثمار في المملكة 131 صندوقا استثماريا بنهاية العام، يبلغ حجم عملياتها 34.6 مليار ريال (9.2 مليار دولار)، منها 12 صندوقا تتعامل بالأسهم المحلية يبلغ حجمها 2.2 مليار ريال. وتتوزع بقية الصناديق على خمسة أقسام أخرى هي السندات، النقد، المتوازية، العملات، وقسم آخر للصناديق غير المشمولة بالتقسيم. وتنضوي صناديق الأسهم المحلية العاملة في البنوك ضمن ثلاث فئات تتعامل الفئة الأولى التي تشمل خمسة صناديق مع جميع الأسهم السعودية بما فيها أسهم البنوك المساهمة العامة. وتتميز المجموعة الثانية من صناديق الاستثمار التي تتعامل بالأسهم المحلية بالصبغة الشرعية، إذ تستثني بصفة رئيسة أسهم البنوك.
أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بصندوق واحد من صناديق الأسهم المحلية هو الصندوق السعودي للاستثمار المحدود (سيف) الذي أسس كأول صندوق مغلق يتيح للأجانب الاستثمار بالأسهم السعودية.

5. سياسات سعر الصرف:
تنتهج المملكة سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا تفرض أية قيود على تحركاته. وقد واصل سعر صرف الريال السعودي المحافظة على استقراره المعهود، وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها أسعار الصرف في بعض مناطق العالم خلال العام.

وقد واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال اللذين يعتبران حجر الأساس للنمو الاقتصادي المتوازن. ويتحرك سعر الصرف الفوري للريال في نطاقات ضيقة حول سعر 3.75 ريال للدولار.

كما حافظ سعر صرف الريال السعودي على استقراره مقابل العملات الرئيسة في العالم وهي في مجملها العملات الخاصة بالشركاء التجاريين التقليديين للمملكة.

6. سوق الأوراق المالية:
يتم تداول الأسهم في المملكة عبر نظام المحافظ الإلكترونية الذي طورته مؤسسة النقد العربي السعودي وتقوم بالأشراف عليه. وتعتبر سوق الأسهم السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمتها السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق، إذ يتم فيها تداول اسهم 74 شركة يصل مجمل قيمة أسهمها إلى 229 مليار ريال. وقد شهدت سوق الأسهم السعودية تحسنا كبيرا خلال العام واقبالاً متزايداً على شراء الأسهم المحلية متأثرة بعدد من العوامل المحفزة مثل تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى، وسداد المستحقات المتأخرة للمقاولين والمزارعين لدي الحكومة الذي من شأنه ضخ مزيد من السيولة في السوق، والارتفاع المستمر في أسعار النفط، واندماج شركات الكهرباء السعودية وتأثير ذلك على طلب اسهم شركات الكهرباء وارتفاع أسعارها في الفترة الأخيرة. كما تأثر السوق إيجاباً بقرار السماح للأجانب شراء الأسهم في صناديق الاستثمار التابعة للمصارف المحلية والذي صدر في نوفمبر /تشرين ثاني من العام. وقد لعب ذلك القرار دوراً كبيراً في تنشيط حركة الأسهم السعودية إضافة إلى انتعاش التوقعات التي رجحت حدوث زيادات مضطردة في الأصول المالية للصناديق العاملة بالأسهم المحلية .

بلغ المؤشر العام نهاية العام 2028.53 نقطة مقابل 11413.1 نقطة عام 1998 بزيادة نسبتها 43.6%. وقد بلغ إجمالي الأسهم المتداولة نهاية العام حوالي 527.5 مليون سهم بقيمة إجمالية قدرها 56.6 مليار ريال. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة نهاية العام بنسبة 43% إلى 229 مليار ريال مقابل 160 مليار ريال نهاية 1998.

ومن جهة أخرى أقرت الحكومة في نوفمبر من العام السماح لغير السعوديين بالدخول في الصناديق الاستثمارية المخصصة للأسهم المحلية التي تديرها البنوك في خطوة تتزامن مع

الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تستهدف تحسين المناخ الاقتصادي وإضفاء المزيد من الجاذبية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والحد من تدفق المدخرات النقدية للخارج. ويوفر القرار للمستثمرين من غير السعوديين قنوات متعددة لتوظيف مدخراتهم وهي قنوات متنوعة العوائد والمخاطر. وسيؤدى هذا السماح إلى تفعيل دور صناديق الاستثمار المحلية وتشجيع الاستثمار المؤسسي المدروس. ويجيء هذا القرار بعد حوالي عامين من تدشين أول صندوق استثماري سعودي يتيح للمستثمرين الأجانب الاستثمار عبر سوق ثانوية هي بورصة لندن، وهو الصندوق السعودي للاستثمار المحدود (سيف) الذي أسسه البنك السعودي الأمريكي برأسمال قدره 250 مليون دولار .وتتيح المملكة لمواطني مجلس التعاون الخليجي تملك اسهم بعض الشركات المساهمة باستثناء البنوك.

7. التجارة الخارجية:

قدر حجم الصادرات خلال العام بحوالي 42 مليار دولار مقابل 39.5 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 6%. وقدرت قيمة الواردات خلال العام بحوالي 27.5 مليار دولار مقابل 29.7 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 7%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري حوالي 14.5 مليار دولار خلال العام مقابل 9.8 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 48%. يعزى ذلك أساسا إلى زيادة أسعار النفط خلال العام، بالإضافة إلى نمو الصادرات غير النفطية بحوالي 2% نتيجة تحسن أسعار المنتجات البتروكيماوية.

على صعيد الشركاء التجاريين للملكة جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الاول، تلتها اليابان، ثم مجموعة من الدول الأوروبية تضم ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، وسويسرا. جاءت بعد ذلك كل من كوريا الجنوبية والصين والهند. أما فيما يتعلق ببقية بلدان العالم الاخرى فيتميز التبادل التجاري معها بالاستقرار والثبات.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

لم تتوافر بيانات رسمية خلال العام عن هذا البند.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشير البيانات المتوافرة خلال العام إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنسبة 87.1% ليصل إلى 1.7 مليار دولار مقابل 13.1 مليار دولار عام 1998. ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وسياسات ترشيد الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الحكومة وبلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.2 % مقابل 10% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

قدر إجمالي الديون الخارجية خلال العام بحوالي 6.12 مليار دولار، منها قرض تم الحصول عليه عام 1997 لتمويل المرحلة الأولى من صفقة الطائرات الجديدة ينتظر تسديده بالكامل خلال خمسة أعوام، إضافة إلى القرض الجديد البالغ 1.9 مليار دولار والذي سيتم تسديده على مدى 12 عاما بفائدة متدنية مقدارها 0.05%. ويعتبر توجه الحكومة السعودية نحو الاقتراض الخارجي محدود الأساس إذ يتم الاعتماد على المصادر المحلية للوفاء باحتياجات الدولة.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

واصلت السلطات المختصة خلال العام دراسة تطوير نظام راس المال الأجنبي لمواكبة للتطورات التي تمر بها أنظمة استثمار راس المال الأجنبي العالمي وليتواءم النظام مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

ويسعى النظام المقترح في ملامحه إلى تبسيط الإجراءات المتبعة للحصول على ترخيص استثمار راس المال الأجنبي .كما يتضمن مراجعة وتطوير السياسات التنظيمية والإجراءات الإدارية والحوافز التشجيعية وسياسة الإقراض والتراخيص والإعفاءات الجمركية بما يكفل زيادة الاستثمار الصناعي.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات غير الرسمية أن تدفقات الاستثمارات العربية نحو المملكة خلال العام قد بلغت حوالي 82 مليون دولار كانت في مجملها استثمارات خليجية توزعت على النحو التالي: الكويت (36%)، الامارات (33%)، قطر (18%) ثم البحرين (13%). أما على صعيد التوزيع القطاعي فقد بلغت حصة القطاع الصناعي 74% فيما بلغت حصة كل من قطاع الخدمات والقطاع الزراعي 24% و 2% على التوالي.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى المملكة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 781.6 مليون دولار فيما بلغ رصيد استثمارات المملكة الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 4699.5 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط:

لا تزال المملكة هي أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. وللمملكةاحتياطيات مؤكدة من النفط تبلغ 261.5 مليار برميل (ما يعادل 25.2% من المخزون العالمي) يتوزع على 8 حقول رئيسة أكبرها حقل الغوار باحتياطيات تبلغ 70 مليار برميل.

وتعتمد دول صناعية أساسية على النفط المستورد من المملكة ومن تلك الدول اليابان، الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وتوفر المملكة 15% من الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة، و42% من احتياجات آسيا. وتبلغ صادرات النفط السعودي لليابان 900 ألف برميل يوميا (ما يعادل 29% من إجمالي الواردات النفطية اليابانية).

13-2 قطاع الصناعة التحويلية:

تضاعف عدد المصانع الوطنية المنتجة بالمملكة من 207 مصنعا عام 1970 إلى 3152 مصنعا خلال العام، بقيمة استثمارية بلغت 230 مليار ريال. وتعتبر الصناعات الغذائية والكيماوية والبلاستيكية ومواد البناء والأجهزة الكهربائية من أهم الصناعات التي تمتلك إمكانات تصديرية مهمة.

ارتفع إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي السعودي إلى 78.3 مليار ريال عام 1998، يستهلك السوق المحلي منها ما نسبته 64.6%، فيما يتم تصدير الباقي لمختلف دول العالم. وتعتبر المملكة اكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في العالم عبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والتي تشكل صادراتها النسبة الكبرى من صادرات المملكة، تليها من حيث الأهمية صادرات الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية.

وتتميز المملكة بوجود المناخ الاستثماري الملائم في مجال الصناعة حيث تتوفر المواد الخام الأولية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية والتي تشكل حوالي 60% من حجم القطاع الصناعي بالمملكة. وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المنتجة بموجب نظام راس المال الأجنبي بالسعودية 468 مشروعاً صناعياً تبلغ رؤوس أموالها حوالي 132.2 مليار ريال، فيما يبلغ إجمالي المصانع المنتجة بالسعودية 3275 مصنعا بتمويل إجمالي قدره 232.7 مليار ريال، مما يعنى أن عدد المشاريع الصناعية المشتركة يمثل حوالي 14.3% من إجمالي عدد المصانع المنتجة، ما نسبته 56.6% من إجمالي التمويل للمصانع المنتجة، الأمر الذي يدل على المساهمة الكبيرة لرؤوس الأموال والتقنية الأجنبية في المملكة.

14. تنمية الموارد البشرية:

يحظى قطاع الموارد البشرية بأهمية خاصة في خطط التنمية بالمملكة .وتولى الحكومة قطاع التعليم جل اهتمامها وعلى مختلف المستويات. وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني الذي يحتل أولوية خاصة في خطط التنمية لما له من أهمية في إعداد وتدريب القوى العاملة الوطنية المدربة والمؤهلة تأهيلا عاليا يتناسب مع طموحات الدولة في سد احتياجات المملكة من الخبرات الوطنية وما تهدف إليه من سعودة الوظائف المهنية. وتوجد بالمملكة 8 جامعات حكومية، (11) كلية تقنية، (10) معاهد صناعية لمختلف التخصصات، 16 معهداً تجاريا ً ثانوياً، ومعاهد زراعية ومراكز تدريب مهني متنوعة. كما بدأ عدد من الكليات الجامعية الأهلية عمله في هذا المجال.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الأجهزة والسلطات المختصة خلال العام عملية تحديث الأنظمة وتطويرها، فقد وافقت الحكومة في نوفمبر/ تشرين ثاني من العام على نظام الأسماء التجارية وتقييدها في السجل التجاري. كما واصلت وزارة الصناعة والكهرباء إعداد مجموعة من المقترحات تضمنت هياكل وأنظمة وأطر تخص مشروع نظام استثمار رأس المال الأجنبي. وقد تم رفع مشروع نظام استثمار رأس المال الأجنبي للجنة المختصة المشكلة من وزراء الصناعة، المال، التجارة ،إلى جانب أحد وزراء الدولة للموافقة عليه تمهيدا لرفعه لمجلس الوزراء بغرض إقراره. يستهدف المشروع الأنظمة المقترحة لتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد وضمان وجود آلية لإنهاء الإجراءات الإدارية بغرض تبسيط الإجراءات وتوحيد جهة الاختصاص. وقد تضمن المشروع الجديد لنظام الاستثمار الأجنبي مراجعة النظام الضريبي والذي يطبق على المشروع بعد مضى عشر سنوات وتمديده لفترة أخرى عند القيام بأعمال توسعة في المشاريع .كما ستضمن التعديلات تخفيضا لمعدل الضرائب المفروضة حاليا على المستثمرين الأجانب لتصل إلى 25% فقط من الدخل المتحقق عوضا عن النسبة المفروضة في ظل النظام الحالي والبالغة 45%، يتم تحصيلها بعد فترة الإعفاء الممنوحة التي تتراوح بين 5 و 10 سنوات. بالإضافة إلى تمديد فترة الإعفاءات المتاحة بواقع خمسة أعوام إضافية لتصل إلى 15 عاما في بعض المشاريع ذات القيمة المضافة العالية أو التي تقام في مناطق ناشئة أو تلك التي تساعد على توطين التقنيه وزيادة نسبة السعودة وتدريب الكوادر.

ومن جهة أخرى تواصلت خلال العام المباحثات بين وفد المملكة ومنظمة التجارة العالمية عبر عدد من الجلسات، تم خلالها بحث السياسات التجارية الخاصة بالخدمات والأنظمة الخاصة بالملكية الفكرية، وذلك تمهيدا لانضمام المملكة للمنظمة. وقد بات انضمام المملكة متوقعا في مرحلة متقدمة من المفاوضات خلال عام 2000.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات أهمها ندوة "إستراتيجية التعدين" بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وندوة "تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" وندوة "فرص الاستثمار الصناعي بالمملكة" والمؤتمر الأول لمجلس الأعمال السعودي – الياباني.

أما على صعيد المعارض فقد شهد العام إقامة عدد من المعارض منها: المعرض العاشر للصناعات الوطنية والكهرباء، ومعرض البناء السعودي، المعرض التجاري القبرصي، معرض الرعاية الصحية، معرض جدة التجاري الدولي الثالث، معرض المنتجات الإندونيسية، معرض فن الطباعة والتغليف والبلاستيك السعودي، المعرض السعودي للملبوسات، المعرض السعودي للجلديات، المعرض الزراعي، معرض تقنية الغذاء، معرض البترول والغاز، معرض الخليج التجاري الثاني، ومعرض الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المكاتب.

كما شاركت السعودية في عدد من المعارض الخارجية منها معرض سوق القاهرة الدولي، معرض دمشق الدولي، معرض صنع في السعودية في طرابلس الغرب بليبيا، ومعرض صنع في السعودية في طهران.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المملكة :

استضافت المملكة خلال العام العديد من الوفود التجارية الزائرة من عدة بلدان نذكر منها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، الدانمارك، سلوفاكيا، بريطانيا، اسكتلندا، النمسا، تايلاند، الهند، الصين، نيوزيلندة، إيران والإمارات العربية المتحدة.

كما شهد العام زيارة رئيس الوزراء اللبناني حيث التقى العديد من رجال الأعمال والمستثمرين، وزيارة الرئيس الصيني الذي دعا رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين إلى الاستثمار في الصين وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، إضافة إلى زيارة وفد اقتصادي مغربي برئاسة وزير الاقتصاد.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الدار السعودية للخدمات الاستشارية العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات الصناعات الهندسية والبلاستيكية والغذائية والكيماوية وصناعة مواد البناء وغيرها.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال شهر تشرين أول / أكتوبر وضع حجر الأساس لمدينة صناعية جديدة في المدينة المنورة حيث يتوقع أن تستوعب هذه المدينة الصناعية بعد اكتمالها حوالي 1200 مصنع. كذلك شرعت وزارة الصناعة والكهرباء في تنفيذ المدينة الصناعية في عسير كما اعتمدت إنشاء مدن صناعية أخرى في كل من تبوك والجوف وحائل ونجران.

(8)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية السودان
1999

(8)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية السودان
1999

1. مقدمة*:

يمثل عام 1999 العام الأول للبرنامج الأخير للإستراتيجية القومية الشاملة (1999 – 2002). واصلت الحكومة خلال العام جهودها في تنفيذ برامجها الرامية إلى تحريك الإنتاج وتحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تعتمد على الموارد الذاتية وبتناسق تام .
حفل العام بتطورات اقتصادية بارزة أكدت سلامة السياسات الاقتصادية الكلية حيث حافظ الناتج المحلى الإجمالي على تحقيق معدل نمو موجب. وتراجع معدل التضخم، وتوحد سوق النقد الأجنبي. واستقر سعر الصرف. كما تراجع العجز في الميزان التجاري، وتحقق فائض في ميزان المدفوعات .

وشهد العام أيضا اداءا طيبا للميزانية العامة في جانب الإيرادات و النفقات العامة، وتم الالتزام بسياسة الاعتماد على الإيرادات العامة الذاتية في تمويل الإنفاق العام، والالتزام بمبدأ شفافية الميزانية العامة ووحدتها، وبالحدود المسموح بها للاقتراض من النظام المصرفي والالتزام بالإصلاح الضريبي الذي تركز بصورة أساسيه في جانب الضرائب غير المباشرة.
وخلال العام اتخذت العديد من الإصلاحات التي تستهدف رفع كفاءة النظام المصرفي، وتواصلت الجهود لترقية الإنتاج و تنمية الصادر، وتم العمل بنظام شهادة المشاركة الحكومية، كما شهد العام تصدير البترول السوداني، وإصدار قانون جديد للاستثمار، واتخاذ العديد من الإجراءات التي كان لها أثر في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

شهدت العلاقات الاقتصادية الخارجية تحسناً ملحوظاً خاصة مع صندوق النقد الدولي الذي أعلن بأن السودان دولة متعاونة. كما تم تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والقطرية وأدى ذلك إلى ارتفاع تدفقات القروض والمنح وإلى تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلاد.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الصادرة من :بنك السودان،وزارة المالية والاقتصاد الوطني،سوق الخرطوم للأوراق المالية، وزارة التعاون الدولي والاستثمار، وزارة الزراعة والغابات،وزارة الثروة الحيوانية، وزارة الطاقة والتعدين، وزارة الصناعة، وزارة القوى العاملة، وزارة التعليم العالي

أما على الصعيد السياسي، فقد شهد العام إصدار حزمة من القوانين التي اقتضى الدستور تشريعها أو تعديلها أو إلغاءها في مرحلة ما بعد نفاذه، وتواصلت الجهود لتطبيع العلاقات الخارجية بحل الخلافات مع دول الجوار وإعادتها إلى طبيعتها. وتوثيق الصلات مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة ودفعها نحو مزيد من التقدم والتطور في كافة مجالات التعاون المشترك، وشهد العام تحركا أوروبياً تجاه السودان . وأتسم العام بإتباع سياسة الانفتاح السياسي في الداخل والخارج، واتخذت في نهاية العام العديد من القرارات الجمهورية بهدف توحيد القيادة وتحقيق الوفاق.

2. الأداء الاقتصادي:

عكست مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلى حالة التحسن الاقتصادي المضطرد والمتمثل في الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو وذلك نتيجة لفاعلية حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تم تطبيقها منذ عام 1996.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد واصل معدلات النمو الإيجابية و المستدامة، حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره 6% بنهاية عام 1999، وهو نفس معدل النمو في العام السابق. وتشير التقديرات أيضا إلى الزيادة الملحوظة في مساهمة القطاعات الإنتاجية التي بلغت 65.6% مقابل 34.4% للقطاعات الخدمية نتيجة لتوجيه السياسات الكلية والقطاعية نحو ترقية الإنتاج وتحفيزه.

على المستوى القطاعي بلغ معدل نمو القطاع الزراعي 8.5% مقابل 8.3% عام 1998، ويعود ذلك للدور الكبير الذي ظل يلعبه القطاع التقليدي بشقيه الحيواني والنباتي، بالرغم من تذبذب دور القطاع الزراعي الحديث خاصة القطاع المروي. في المقابل ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي إلى 11.4% في عام 1999 مقابل نمو قطاعي 5.7% في العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع معدل نمو قطاعي التعدين و الصناعات التحويلية. أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد سجل خلال العام معدل نمو قدره 0.4% مقابل معدل نمو بلغ 3.1% عام 1998.

3. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام سياساتها الرامية إلى إصلاح المالية العامة تمثلت في الإصلاح الضريبي وقد تركزت الإصلاحات الضريبية التي اتخذت في مجال التعريفة الجمركية، تخفيض أو إعفاء الضرائب والرسوم المؤثرة على الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالصادر وأرباح الأعمال والشركات في القطاع الزراعي، كما تواصل الاستعداد لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في عام 2000 .

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 206 مليار دينار مقابل 159,2 مليار دينار في العام السابق بما نسبته 8,4 % من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 7,9 % عام 1998. يذكر أن أداء الإيرادات العامة كان طيبا بالرغم من التخفيضات التي تمت في الفئات والرسوم الضريبية في إطار الإصلاح الضريبي وسياسة تشجيع الإنتاج والصادر حيث ساعد ذلك في توسيع القاعدة الضريبية، كما أن دخول نصيب الحكومة من عائد صادرات البترول خلال الربع الأخير من العام كان له الأثر الإيجابي في الإيرادات العامة. من جهة أخرى بلغت النفقات العامة حوالي 224 مليار دينار مقابل 175,5 مليار دينار لعام 1998 بما نسبته 9,1 % من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 8.8 % في عام 1998. عليه بلغ العجز في الميزانية العامة حوالي 18 مليار دينار بما نسبته 0.7%من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 0.9% عام 1998. وقد تم تمويل الميزانية العامة من الموارد الذاتية بنسبة 92 % وبلغت استدانة الحكومة المركزية من النظام المصرفي حوالي 5،% من الناتج المحلى الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية :

بلغ عرض النقد بمعناه الضيق (ن1) في نهاية العام حوالي 169,6 مليار دينار مقابل 130.9 مليار دينار عام 1998 مسجلا ارتفاعا بنسبة 29.7 %. فيما بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) حوالي 258 مليار دينار مقابل حوالي 207 مليار دينار عام 1998 بزيادة نسبتها 24.6 % .

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بنسبة 26% خلال العام مقابل 13% في العام السابق ،وتراجع نمو العملة لدى الجمهور من 40% عام 1998 إلى 32% عام 1999 . هذا وقد بلغت نسبة الزيادة في شبة النقود 16% في العام قيد التقرير مقابل 31% العام 1998 .

بلغ معدل نمو الكتلة النقدية خلال العام حوالي 22 % وهو نفس المعدل المستهدف في الميزانية العامة مقابل 29 % عام 1998، ويعود ذلك للسياسات النقدية التي أصدرها البنك المركزي والتي تهدف للحد من الانفراط في حجم السيولة في الاقتصاد .

ومن جهة أخرى شهد العام استمرار الاتجاه الانحداري لمعدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم 14% مقابل 17.7% عام 1998 .

بلغ المجموع الكلى للميزانية الموحدة للبنوك التجارية 423.3 مليار دينار في سبتمبر 1999 مسجلا ارتفاعا قدره 10.5 مليار دينار عما كان عليه في سبتمبر 1998 بزيادة نسبتها 32.9 %.

ويعزى الارتفاع في جانب الخصوم خلال العام إلى نمو الودائع لدى البنوك التجارية بمعدل 28 % ممثلة نسبة 35.5 % من أجمالي الخصوم، وزادت حقوق الملكية للبنوك التجارية الممثلة في راس المال والاحتياطيات بنسبة 33 %. وفي جانب الأصول بلغ رصيد التمويل 51.4 مليار دينار في سبتمبر/أيلول 1999 مقابل 44.3 مليار دينار في سبتمبر/أيلول من العام السابق بنسبة زيادة وقدرها 14%.

سعى البنك المركزي خلال العام إلى تطوير المؤسسات المصرفية وتنظيم سيولتها وترشيد استخدام مواردها بما يساعد على ترقية الأداء المالي لهذه المؤسسات بهدف تحقيق أهداف الاقتصاد الكلى .
بلغ عدد البنوك العاملة بالبلاد 29 بنكا لها 696 فرعا مقارنة بـــ 691 فرعاً في عام 1998 بالإضافة إلى بنك السودان وفروعه بالولايات المختلفة.

5. سياسات سعر الصرف:
تواصل العمل خلال العام نحو تحقيق سوق حر وموحد للنقد الأجنبي باستخدام نظام السعر اليومي الأكثر تكراراً. ونتيجة للسياسات والإجراءات التي نفذتها السلطات المالية والنقدية خلال العام، اتسم سعر الصرف بالاستقرار النسبي وتلاشت الفجوة بين السعر الموازى وسعر البنوك. كما كان لتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي، والزام البنوك العاملة في مجال النقد الأجنبي بإنشاء غرف للتعامل بالنقد الأجنبي أثر فاعل في استقرار سعر الصرف.

بلغ متوسط سعر الصرف خلال العام حوالي 258 دينار للدولار مقابل 195 دينار للدولار عام 1998.

6. سوق الأوراق المالية :
بلغ حجم التداول خلال العام 1554.930 مليون دينار مقابل 237.4 مليون دينار عام 1998. ومن حيث التوزيع القطاعي احتل بند القطاعات الأخرى المركز الأول بنسبة 53.6 %، من حجم التداول الإجمالي ،ثم قطاع المصارف بنسبة 43.7 %، فيما توزعت النسبة الباقية بين قطاع التأمين، القطاع التجاري، القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي.

بلغ عدد الأسهم المتداولة 198.6 مليون سهم مقابل 11.7 مليون سهم عام 1998، احتل قطاع المصارف المركز الأول إذ تم تداول 186.6 مليون سهم بنسبة 94 % من العدد الكلى للأسهم المتداولة في السوق النظامية .
آما بالنسبة للتداول فقد ارتفع عدد العقود المنفذة خلال العام إلى 927 عقداً مقابل 791 عقداً تم تنفيذها عام 1998.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات بنهاية العام حوالي 780.1 مليون دولار مقابل 595.7 مليون دولار بزيادة نسبتها 31% فيما بلغت الواردات حوالي 1414.9 مليون دولار مقابل 1924.6 مليون دولار عام 1998 بانخفاض نسبته 26.5%. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في بند السلع المصنعة بنسبة 60%، البترول والمنتجات البترولية بنسبة 28%، وسائل النقل بنسبة 32%- إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع المستوردة.

وعليه انعكست هذه التطورات إيجابا على الميزان التجاري إذ انخفض العجز إلى 634.8 مليون دولار مقابل 1328.9 مليون دولار عام 1998 بنسبة 52.5%- مشكلا نسبة 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 31 % عام 1998 إلى 55.1% خلال العام.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للتجارة الخارجية فان أهم السلع المصدرة خلال العام: البترول بنسبة 35.4% من أجمالي الصادرات فيما شكلت الحيوانات الحية والجلود نسبة 18.2%، الحبوب الزيتية ومشتقاتها بنسبة 17%، وحقق الذهب عائداً بنسبة 7.1%. وعلى صعيد الواردات تشكل الآلات والمعدات نسبة 25.4% من أجمالي الواردات، البترول والمواد الخام والمنتجات الكيماوية ما نسبته 21.7%، السلع المصنعة 16.8%، المواد الغذائية 10.8%، ووسائل النقل نسبة 9.3%.

على مستوى الشركاء التجاريين تأتي مجموعة دول غرب أوروبا في المرتبة الأولى إذ تستحوذ على ما نسبته 40.3% من أجمالي قيمة الصادرات تليها مجموعة الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة 32.7% أما الدول الأسيوية فجاءت في المركز الثالث بنسبة 24 %. أما فيما يتعلق بالواردات فان مجموعة دول غرب أوروبا تأتي في المركز الأول تليها الدول العربية وجاءت مجموعة دول أسيا في المركز الثالث.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغت قيمة الصادرات إلى الدول العربية خلال العام حوالي 254.9 مليون دولار مقابل 242.4 مليون دولار عام 1998م بزيادة نسبتها 20%، وتشكل الصادرات إلى المملكة العربية السعودية ما نسبته 55.2% من أجمالي الصادرات إلى الدول العربية تليها جمهورية مصر العربية بما نسبته 16.9%، فالإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.9%. ومن أهم السلع المصدرة إلى الدول العربية الحيوانات الحية، اللحوم، الجلود، السمسم، السكر، والمولاس، الخضراوات والفواكه، الذرة، الكركدى، حب البطيخ، والقطن.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشير التقديرات المتوافرة إلى أن الحساب الجاري قد سجل عجزاً قدره 416 مليون دولار في نهاية العام بما نسبته 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 957.4 مليون دولار عام 1998 بما نسبته 8% من الناتج المحلى الإجمالي.

10. الديون الخارجية:

بلغت جملة التدفقات من قروض نقدية ومنح تنموية وسلعية 33.4 مليون دولار في التسعة اشهر الأولى من العام مقابل 10.7 مليون دولار في نفس الفترة من العام 1998. فيما بلغ سداد الدين الخارجي 52.5 مليون دولار في ذات الفترة من عام 1999 مقابل 48.5 مليون دولار عام 1998، منها 20.3 مليون دولار لصندوق النقد الدولي، 16.35 مليون دولار لمنظمات دولية أخرى. وبذلك يكون قد تم توجيه 12.2% من قيمة الصادرات لسداد الدين الخارجي مقابل 10.4% عام 1998.

وتشير البيانات إلى أن جملة التزامات السودان الخارجية قد بلغت 20.194 مليار دولار بنهاية عام 1998 مقابل 19.357 مليار دولار بنهاية عام 1997- يشكل أصل الدين ما نسبته 56.9% من جملة الالتزامات، الفوائد التعاقدية 21%، والفوائد التاخيرية 22.1%. ويتكون هيكل التزامات السودان الخارجية المستحقة بنهاية عام 1998 من مؤسسات دولية وإقليمية بنسبة 21%، دول غير أعضاء في نادي باريس 31.9%، دول نادي باريس 28.7%، البنوك التجارية 14.5% وتسهيلات الموردين الأجانب 3.9%.

تم التركيز خلال العام على فتح مجالات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والقطرية من أجل استقطاب المزيد من التمويل والعون الفني، بجانب الاستمرار في سداد الديون الحرجة التي تؤدي إلى تدفق موارد خارجية، ورفع وزيادة كفاءة استغلال الموارد المتاحة من المصادر الخارجية. كما تم تنفيذ الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي حول البرنامج الاقتصادي متوسط المدى للأعوام 1999- 2001 ووضع الترتيبات اللازمة مع

الصندوق للدخول في برنامج الحقوق المتراكمة والاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وشهد العام بداية تطبيع العلاقة مع البنك الدولي، وتم التطبيع الكامل للعلاقة مع صندوق ألاوبك، وتوقيع اتفاقيتين مع الصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية بإعادة جدولة طويلة المدى لمديونية السودان وتطبيع العلاقة معهما. كما أوفى السودان بالتزامه بمعالجة جزء من متأخرات بنك التنمية الأفريقي، وشهد العام أيضاً تعزيز العلاقة مع البنك الإسلامي للتنمية.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال العام حوالي 929 مليون دولار مقابل 503 مليون دولار عام 1998 مسجلة زيادة نسبتها 85%.

على صعيد التوزيع القطاعي لهذه التدفقات استحوذ قطاع النفط (التنقيب) على ما قيمته 877 مليون دولار بنسبته قدرها 94% من إجمالي هذه التدفقات، فيما استحوذ قطاع الصناعة على حوالي 30 مليون دولار، وقطاع الخدمات على 22 مليون دولار.

على صعيد مصادر هذه التدفقات يلاحظ أن مجموعات التمويل الأجنبية (كونسورتيوم) قد استأثرت بحوالي 515 مليون دولار أي ما نسبته 55.4% من جملة التدفقات الاستثمارية الأجنبية. أما على صعيد التوزيع الجغرافي فقد جاءت الصين في المرتبة الأولى باستثمارات قدرها 361 مليون دولار أو ما نسبته 38.9% من هذه التدفقات، فيما جاءت كل من إيران وماليزيا في المرتبتين الثانية والثالثة بحصة قدرها 20 مليون دولار و18.5 مليون دولار على التوالي.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام حوالي 151.7 مليون دولار مقابل 68.8 مليون دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 120.5%.

وتشير البيانات المتوافرة أن قطاع الصناعة والتعدين قد استحوذ على النصيب الأوفر من الاستثمارات العربية الوافدة بما قيمته 121 مليون دولار (حوالي 80% منها) فيما بلغت حصة القطاع الزراعي حوالي 30 مليون دولار أو ما نسبته 19.8% من جملة الاستثمارات العربية الوافدة.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فقد احتلت الأردن المرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في السودان بإجمالي استثمارات قدرها 52.5 مليون دولار (34.6 % من جملة الاستثمارات العربية الوافدة) تليها الإمارات باستثمارات بلغت 44.8 مليون دولار (29.5%) ثم قطر باستثمارات قدرها 31.2 مليون دولار (20.6%) فالسعودية باستثمارات بلغ حجمها حوالي 13.2 مليون دولار (8.7%).

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى السودان خلال الفترة 1985-1999 حوالي 1211.1 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 60.4 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية:

13-1 الزراعة والثروة الحيوانية:

يشكل القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ بلغت مساهمته 49.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مقارنة مع ما نسبته 48.7% عام 1998- يساهم هذا القطاع بنسبة 75% (في المتوسط) في قطاع الصادر، ويعتمد عليه في توفير الغذاء وفرص العمالة ومعظم المواد الخام للصناعات المحلية.

بلغت نسبة مساهمة الزراعة النباتية حوالي 24.25% من الناتج المحلي الإجمالي، واحتلت المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في القطاع الزراعي بنسبة قدرها 48.7%. ويلاحظ زيادة المساحات التي تم حصادها في موسم 1999/98 إلى 31 مليون فدان مقابل 29 مليون فدان في الموسم السابق حقق إنتاج الحبوب الغذائية زيادة كبيرة حيث بلغ الإنتاج في موسم 1999/98 حوالي 5.2 مليون طن مقابل 4.2 مليون طن متوسط الإنتاج في الموسمين السابقين بنسبة زيادة قدرها 23.8%، وبالمقابل انخفض إنتاج الحبوب الزيتية إلى 931 ألف طن في موسم 1999/98 مقابل 1.5 مليون طن في موسم 97/ 1998. كما سجل القطن تدنيا واضحاً في الإنتاج من 237 ألف طن في موسم 1998/97 إلى 146 ألف طن.

وشهد العام موضوع التقرير نمواً موجباً في قطاع الثروة الحيوانية بلغ 8.9% مقابل 15.2% في عام 1998. وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.3 %. ونتيجة للاهتمام المتزايد بالقطاع التقليدي وللسياسات المشجعة والمحفزة إضافة إلى تحسين الخدمات البيطرية، تزايدات أعداد الثروة الحيوانية إلى أكثر من 120 مليون رأس مقابل 112 مليون رأس عام 1998.

تغطي الغابات والمراعي الطبيعية أكثر من 120 مليون فدان، ويتباين الغطاء النباتي من أشجار ذات قيمة اقتصادية عالية كالأبنوس والمهوجن، إضافة إلى الأشجار الخشبية كالهشاب وأشجار السنط اللذان يمثلان بجانب المخلفات الزراعية والحيوانية حوالي 80% من استهلاك الطاقة. حافظ قطاع الغابات على معدل النمو ذاته البالغ 4% وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.3% في عام 1999. يذكر بأن رصيد التمويل الممنوح لقطاع الزراعة بلغ 13171 مليون دينار بنهاية العام بما نسبته 26% من جملة التمويل الممنوح لكل القطاعات، بينما بلغ 15763 مليون دينار بنهاية ديسمبر 1998م بما يعادل 33% من التمويل الكلى الممنوح.

13-2 القطاع الصناعي:

ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 15% في عام 1998 إلى 15.8% في العام.

وخلال العام واصلت الصناعة التحويلية تحسنها وازدهارها حيث حققت معدل نمو بلغ 6 %. ونتيجة للسياسات المالية والغذائية التي طبقت خلال العام حققت بعض الصناعات طفرات مميزة حيث زاد إنتاج السكر بمعدلات عالية بلغت 22% في موسم 1999/98، وتحسن الأداء في صناعة الجلود بأنواعها المختلفة، كما تحركت المصانع المعطلة ونشط الأداء في صناعة المسابك وحققت الصناعات الإلكترونية والكيماوية وصناعة الدواء معدلات نمو متزايدة.

أما على صعيد قطاع الطاقة والتعدين، فقد بدأ إنتاج البترول بمعدل 150 ألف برميل في اليوم ليصل الإنتاج من كافة الحقول بنهاية العام 10304869 برميل. وشهد النصف الثاني من العام بداية تصدير البترول إذ تم تصدير أول شحنة في 30 أغسطس 1999 محققاً إنجازاً كبيراً يزيد من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وخلال العام تواصلت العمليات الاستكشافية حيث تم اكتشاف حقول جديدة أخرى في خيرات وغرب يامبيو ومنقا، ويجري العمل لتطوير هذه الحقول وإدخالها في منظومة الإنتاج تدريجياً. كما هو معلوم فقد تم إنشاء ميناء بشائر لتصدير النفط على ساحل البحر الأحمر على بعد 18 كيلو متر جنوب مدينة بور تسودان وهو ميناء مزود بأحدث التقنيات في صناعة النفط، وبدأت بطاقة تخزينية تبلغ 2 مليون برميل وبسرعة ضخ للسفن قدرها نصف مليون برميل في اليوم.

وفي جانب التعدين شهد العام التوسع في مشروعات التنقيب واستخراج الذهب وتشير البيانات المتوافرة إلى أن إنتاج الذهب خلال العام بلغ حوالي 5,5 طن أي ما نسبته 91.6

% من الكميات المستهدفة. وفي الجانب الآخر تعمل الدولة على تشجيع الاستثمار في مجال المعادن الصناعية لسد النقص في حاجة البلاد منها وتشمل تلك الصناعات الأسمنت والجير النقي، الزجاج، السيراميك. وتم خلال العام وبموجب قانون تشجيع الاستثمار منح عدد من الشركات والأفراد تراخيص لإنتاج الرخام والجرانيت والكروم وغيرها.

ونتيجة للاهتمام بزيادة التوليد الكهربائي يتوقع أن يرتفع الإنتاج الكهربائي في نهاية العام إلى أكثر من 2000 ميقا واط/الساعة هذا وقد تم تأمين قرض من البنك الإسلامي للتنمية لزيادة التوليد الكهربائي بمحطتي الروصيرص وبحري الحرارية.

من ناحية أخرى تدنى معدل نمو قطاع البناء والتشييد إلى 2.3% مقابل 5.1% عام 1998 نسبة لانخفاض الطلب على استيراد مواد البناء والتشييد عما كان عليه في العام السابق.

13-3 قطاع الخدمات:

يعتبر القطاع الخدمي من قطاعات البنية الأساسية الهامة للاقتصاد ويأتي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات المتوافرة إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى 34.5% خلال العام مقابل 36.3% عام 1998 مما يعكس توجهات الدولة نحو دعم القطاعات الإنتاجية.

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى التناقص في نسب مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والتي تناقصت نسبتها إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مقابل 6.5% في العام السابق، ومقابل متوسط قدره 12% خلال الثمانينات. أما بالنسبة للخدمات الأخرى فقد انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.2% خلال العام مقابل 30.8% عام 1998.

14. تنمية الموارد البشرية:

احتلت تنمية القدرات البشرية جانباً هاماً في البرنامج الأخير للاستراتيجية القومية الشاملة بما يتفق والاتجاهات العالمية الجديدة. وقد واصلت الحكومة جهودها لتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل .حيث تمت مراجعة المناهج الدراسية وتأصيلها لتوطين التقنية، ومراجعة قوانين التعليم العالي لتكون أكثر مرونة وربط البحث العلمي بالإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي. وشهد العام نشاطاً مكثفاً للجان العلمية المتخصصة في إطار ترقية التعليم وتطوير البحث العلمي وربط الجامعات السودانية بالشبكة العالمية للمعلومات.

ويذكر أنه تمت مضاعفة القبول في الجامعات الذي أرتفع في العشر سنوات الأخيرة من 5 ألف طالب في العام إلى 50 ألف طالب سنوياً، وزاد عدد الجامعات من خمس إلى ثلاثين جامعة بجانب تنويع التخصصات التقنية الحديثة في مجال الحاسوب، الاتصال، هندسة البترول والمعادن، والطرق.

وخلال العام واصلت الحكومة جهودها في مجال تدريب العاملين بالدولة خاصة في مجال التقنيات الحديثة، وتزايدت مراكز المعلومات والتدريب في القطاعين العام والخاص. وعملت الحكومة على دعم وتقوية القدرات الإدارية والتنفيذية بوحدات الحكومة المختلفة،كما عملت على زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب المهني ومد نطاقها جغرافياً، وتأهيل وتطوير مراكز التدريب بتوفير المعينات اللازمة، وشهد العام تزايد الشركات العاملة في مجال الإنترنت.

وتواصل في العام ذاته إجراء تحسينات أساسية في الأجور ومراجعة هياكلها ورفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية العمالية، كما تم تحسين ظروف وبيئة العمل بالإضافة إلى الاستمرار في برامج الاستخدام الذاتي لخريجي الجامعات وتخفيض معدل البطالة، وتواصل أيضاً إعادة هيكلة الخدمة العامة ومراجعة لوائحها.

وفي مجال الدعم الاجتماعي تمت زيادة رأس مال مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ووضع السياسات والبرامج من خلال المشروع القومي للتكافل والإنتاج. هذا بالإضافة إلى تأهيل المستشفيات التخصصية ومرافق التعليم العالي وتنفيذ مشروعات تنمية المناطق المختارة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد النصف الثاني من العام إجازة قانون جديد لتشجيع الاستثمار متزامناً مع نجاحات الاستثمارات في قطاع البترول تحت إشراف وزارة التعاون الدولي والاستثمار. ومن أهم الملامح التي تميز بها هذا القانون عن سائر القوانين السابقة تقسيم المشروعات حسب جهة التصديق والإشراف. كما أن القانون أضاف مجالات جديدة لتلك التي تضمنها قانون 1996م، وهي بالتحديد تشمل الاتصال، الخدمات الإدارية والاستشارية، تقنية المعلومات، والمياه. وألزم القانون في الفصل الخامس المادة (30) كل الولايات أن تصدر قانون استثمار خاص بها على نسق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999.

وحسب ما جاء بالقانون الجديد، فقد تم تكوين اللجنة الوزارية للاستثمار، واللجنة المفوضة للاستثمار، كما تم إنشاء جهاز للاستثمار بوزارة التعاون الدولي ليضطلع بالمهام التي

حددها القانون والتي تتلخص في تلقي وتسجيل طلبات الاستثمار وإرسال دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع إلى الجهات المختصة، والنظر في طلبات المستثمرين بشأن إعادة تحويل المال المستثمر والتوصية بشأنها للجهات المختصة. وأصبح دور الوزارات الاتحادية في تحديد الأولويات ووضع السياسات وإعداد الخرائط الاستثمارية القطاعية، ومتابعة تنفيذ المشروعات الخاصة بها ورفع تقارير دورية للوزير.

وفي إطار السياسات الاقتصادية الكلية تم اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة المعوقات والتشوهات الهيكلية التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية وحركة الموارد الداخلية للبلاد. وتم تعزيز ذلك بالاستمرار في برامج الاستخصاص وتحرير الأسواق ونظم الدفع ومراجعة النظم القانونية والمحاسبية والإدارية . وتم بناء سوق رأس المال، وتوحيد سوق النقد الأجنبي، وتسجيل رؤوس الأموال الأجنبية، وإصدار سندات الخزانة (شهامة).

وفي العام ذاته اهتمت الحكومة بتحريك الاتفاقات الثنائية في مجال الاستثمار وعقد اتفاقيات جديدة لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي وللتعاون الاقتصادي. وعلى سبيل المثال لا الحصر تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع سلطنة عمان وتوقيع اتفاقية حماية وضمان الاستثمار مع دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك تم توقيع عدد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي والزراعي والصناعي مع تركيا وروسيا. كما عملت الحكومة على توثيق الصلة بمنظمات ضمان وحماية الاستثمار، وتطبيع العلاقات مع المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية.

16. الجهود الترويجية :

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج :

في مجال الجهود الترويحية للاستثمار تم عقد مؤتمرات وندوات ومعارض للترويج داخلياً وخارجياً، حيث تم عقد ندوة للتعريف بفرص ومجالات الاستثمار المتاحة في السودان وذلك بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأخرى بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث تم التركيز على مجالات الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية.

هذا وقد شكل معرض الخرطوم في دورة عام 1999 فرصة سانحة لجمع العديد من المستثمرين ورجال الأعمال والغرف التجارية من دول الاتحاد الأوربي ودول آسيا إضافة إلي الدول العربية والأفريقية، وتعريفهم بفرص ومجالات الاستثمار بالسودان.
كما شهدت معظم المدن السودانية انعقاد ندوات للتعريف بمجالات الاستثمار وبقانون الاستثمار لعام 1999. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية سودانية في عدد من

الندوات والمؤتمرات والمعارض نذكر منها على سبيل المثال معرض دمشق الدولي، معرض بغداد الدولي ،مهرجان دبي للتسويق، مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة بساحل العاج، معرض ازمير الدولي بتركيا، معرض هانوفر، سوق القاهرة الدولي.

16-2 تنفيذ زيارات ترويحية واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار بالسودان:
شهد العام زيارة وفود رسمية سودانية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في السودان شملت كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية اليمنية، دولة البحرين، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية الجزائر، تركيا، نيجريا، العراق، دولة قطر، النيجر، ليبيا، تشاد، إيران، ماليزيا، جنوب أفريقيا، ألمانيا، فرنسا، جمهورية مصر العربية، وسوريا.

من جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رسمية ورجال أعمال من الصين، ماليزيا، كندا، النمسا، السويد، اليابان، بريطانيا، النرويج، جنوب أفريقيا ،فرنسا، إيطاليا، الأرجنتين، الفليبين، كوريا، الهند، باكستان، كولومبيا، أسبانيا، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، روسيا، قطر، إيران، تركيا، اليمن، نيجريا، كينيا، بوركينافاسو، المغرب، أفريقيا الوسطى، وألمانيا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:
تواصل العمل خلال العام في إصدار مطبقات ترويجية توضح فرص ومجالات الاستثمار المتاحة وفق المواقع المحددة . وتم أعداد دليل الاستثمار في مجال النفط ومطبقات عن الاستثمار في مجال الإنتاج وتوزيع الكهرباء، ومطبقات عن مجالات الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، هذا بالإضافة إلى أفلام ترويجية باللغتين العربية والإنجليزية.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
شهد العام توقيع اتفاقية تعاون ومذكرات تفاهم مع حكومات كل من:
جمهورية اليمن، المملكة الأردنية الهاشمية، الجزائر، تركيا، العراق، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، إيران، سوريا، البحرين، قطر، فرنسا، جنوب أفريقيا، ألمانيا، جمهورية مصر العربية، الصين، كندا، نيجريا، كينيا، تشاد، النيجر، المغرب، وليبيا.

16-5 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة :
تم خلال العام افتتاح منطقة البحر الأحمر الحرة – وسيتم افتتاحها رسميا في 19/فبراير/ 2000 كأول منطقة حرة في البلاد، وبلغ عدد المستثمرين بالمنطقة الحرة (201) مستثمراً من المحليين والأجانب حيث تغطى استثماراتهم مختلف النشاطات التجارية والصناعية والخدمية.

(9)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية السورية
1999

(9)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية
1999

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة السورية جهودها خلال عام 1999 لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية المتمثلة في تحقيق وتائر مقبولة في معدلات النمو، وتقليص عجز الميزانية العامة، وتنمية الموارد المحلية الذاتية وصولاً إلى تأمين التناسب بين الموارد المحلية والنفقات، وترشيد الإنفاق والسيطرة على التضخم، فضلا عن تلبية متطلبات الصمود والدفاع. وقد تواصلت هذه الجهود على الرغم من العوامل السلبية التي كان لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني سواء ما تعلق منها بالمناخ الاقتصادي العالمي، أو العوامل المناخية غير المواتية وانعكاساتها على الإنتاج الزراعي. وقد تركزت جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء قاعدة اقتصادية متوازنة ومتنوعة ضمن سياسة التعددية الاقتصادية التي تبنتها الدولة.

على الصعيد السياسي تواصلت جهود الانفراج على المستويين الداخلي والخارجي إذ شهد العام اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الداعمة للاستقرار السياسي والاجتماعي. على الصعيد الداخلي شهد العام الولاية الدستورية الخامسة لرئيس الجمهورية، وبسط المزيد من أسس الديمقراطية والتعددية وحقوق الفرد، والحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية بالعفو العام الذي أصدره رئيس الجمهورية.

وتنطلق سورية في توجهاتها نحو السلام من قناعتها بأن السلام المنشود هو غاية سامية وحاجة ملحة للمنطقة والعالم، ويستند هذا السلام في سورية على مواقفها المبدئية والثابتة القائمة على أساس الحق والعدل وقرارات الشرعية الدولية وبإعادة الحقوق المغتصبة والأرض المحتلة بحدود ما قبل الرابع من حزيران 1986. وتحظى الجهود السورية ومواقفها الصريحة والواضحة في هذا الشأن بدعم عربي وإقليمي ودولي كبير.

2. الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 1.7% مقابل 1.5% عام 1998. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء، مكتب الاستثمار.

من حوالي 796 مليار ليرة سورية** عام 1998 إلى حوالي 813 مليار ليرة في عام 1999. ويعزى هذا النمو الطفيف إلى تراجع الإنتاج الزراعي- الذي يساهم بحوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي – نسبة للظروف المناخية غير المواتية، إلا أن التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية قد ساهم في تخفيف حدة آثار هذا التراجع.

على الصعيد القطاعي تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 33% عام 1998 إلى حوالي 27% خلال العام، فيما حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره 11% مما زاد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 17% عام 1998 إلى حوالي 22% خلال العام. أما قطاع التجارة فقد شهد معدل نمو مماثلاً إذ ارتفع من حوالي 4% عام 1998 إلى 9.5% خلال العام لترتفع مساهمته في الناتج المحلي من حوالي 20% إلى حوالي 22% خلال العامين المذكورين.

هذا وقد شهد العام زيادة ملحوظة في نشاط القطاعين الخاص والمشترك تطبيقا للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة في تشجيع القطاع الخاص على المبادرة والقيام بأنشطة مكملة لدور القطاع العام خاصة في مجال الصناعات التحويلية صغيرة ومتوسطة الحجم والتصدير.

3. الأوضاع المالية:

بلغت اعتمادات مشروع الميزانية العامة لعام 1999 255.3 مليار ليرة، منها 103.5 مليار ليرة للعمليات الجارية، 121.8 مليار ليرة للعمليات الاستثمارية، و30 مليار ليرة تسديدات الدين العام ودعم التصدير والمساهمة في تثبيت الأسعار.
وقد تم إعداد مشروع الميزانية على أساس سعر صرف موحد وفق سعر صرف الدول المجاورة (46.45 ليرة للشراء و46.5 ليرة للبيع للدولار الأمريكي في جانبي النفقات والإيرادات) باستثناء معدل سعر صرف الدولار الجمركي الذي بقى وفق المعدلات المعمول بها تحاشيا لاية ضغوطات تضخمية. وقد روعى في أعداد الميزانية العامة مبدأ ضغط الإنفاق العام والتوازن بين الإيرادات الذاتية والإنفاق العام وتخفيف عجز الميزانية.

بلغ إجمالي اعتمادات المشاريع الاستثمارية المغطاة بالموارد المحلية حوالي (95000) مليون ليرة أو ما نسبته 78.5% من إجمالي الاعتمادات المغطاة بالموارد المحلية، و26 مليار ليرة أي ما نسبته 21.5% من إجمالي الاعتمادات المغطاة بالموارد الخارجية،

** الدولار يعادل حوالي 46.5 ليرة سورية كما في 1999/12/31

بالإضافة إلى 800 مليون ليرة لدعم رؤوس أموال جهات القطاع العام الاقتصادي بما يشكل 121.8 مليار ليرة.

من جهة أخرى من المؤمل أن يحقق مشروع الميزانية اكثر من 90 ألف فرصة عمل منها حوالي 25 ألف فرصة عمل في القطاع الاداري، وحوالي 40 ألف فرصة عمل في القطاع الاقتصادي، يضاف إليها فرص العمل لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المقدرة بحوالي (27) ألف فرصة.

4. الأوضاع النقدية:

يتكون القطاع المصرفي السوري-الذي تم تأميمه عام 1963-من المصرف المركزي ومصرف تجاري واحد وخمسة مصارف متخصصة، إلا أن المصرف التجاري السوري يعتبر الأكبر إذ أن ميزانيته تشكل حوالي 85% من مجموع ميزانية القطاع المصرفي.

تشير البيانات المتوافرة أن مجموع الموجودات والمطلوبات في الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي قد بلغ بنهاية عام 1999 حوالي 625.5 مليار ليرة، منها في جانب الموجودات حوالي 324.8 مليار ليرة ديون ممنوحة للدولة، وحوالي 154.4 مليار ليرة ديون ممنوحة للمصارف المتخصصة، وحوالي 63.7 مليار ليرة موجودات أجنبية محسوبة على أساس سعر صرف الدولار يساوي 11.25 ليرة أما في جانب المطلوبات فقد بلغ حجم النقد حوالي 200.6 مليار ليرة، فيما بلغ حجم الودائع الحكومية حوالي 321.6 مليار ليرة.

من جهة أخرى بلغ مجموع الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف المتخصصة بنهاية العام حوالي 679.3 مليار ليرة منها 275.9 مليار ليرة موجودات بالعملة الأجنبية، وحوالي 296.1 مليار ليرة ديون ممنوحة للقطاعات الاقتصادية تتضمن القروض الممنوحة لتمويل الإنتاج الزراعي. أما الودائع فقد بلغت في مجملها 249.7 مليار ليرة تشكل الودائع تحت الطلب والودائع لاجل حوالي 86% منها فيما تشكل الودائع بعملات أجنبية حوالي 6%. هذا وقد بلغت جملة رأس المال والاحتياطيات بنهاية العام حوالي 42.2 مليار ليرة.

على صعيد الإجراءات الناظمة للعمليات الخارجية المصرفية أصدرت الجهات المسئوولة عددا من القرارات أهمها ربط عمليات الاستيراد بالتصدير حيث تم السماح للمصدر بالاحتفاظ بالعملة الأجنبية الناجمة عن التصدير بنسبة 100% إذا كانت تعود للمحاصيل الزراعية وبنسبة 70% للصادرات الأخرى على أن تعود النسبة المتبقية (30%) إلى

المصرف التجاري السوري مقابل ما يعادلها من ليرات لصالح المصدر على أساس سعر العملة في الدول المجاورة. وقد ساعد هذا الأجراء على توفير عملة أجنبية لمقابلة الواردات دون أن يتحمل المصرف أية أعباء مالية. كما ساهم هذا القرار في قيام سوق جيدة للعملة الأجنبية تتحدد أسعارها في ضوء عمليات التصدير ومحكومة بعوامل العرض والطلب.

على صعيد تطورات الأسعار تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد بلغ حوالي 1.7% خلال العام مقابل 2.6% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:

في إطار السياسة العامة التي ينتهجها لتنظيم سوق صرف العملات الأجنبية اصدر مصرف سورية المركزي قرارا بتحديد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية حيث تحدد السعر بما يوازي 46.5 ليرة للدولار وفق أسعار العملات الأجنبية في الدول المجاورة. وقد تم تطبيق هذا السعر اعتبارا من الأول من كانون ثان/ يناير 1999 على نفقات وإيرادات الدولة بالعملة الأجنبية والرسوم الجمركية باستثناء بعض المواد المستوردة لاسباب اجتماعية وإنسانية.

6. سوق الأوراق المالية:

تواصلت جهود الحكومة والقطاع الخاص لدراسة فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية لتداول الأسهم والنقد الأجنبي. ويرى الجانبان ضرورة تشجيع إقامة الشركات المساهمة وقيام سوق للأوراق المالية لبيع وشراء الأسهم بغية تحريك المدخرات – وتشير المصادر الرسمية إلى أن تطوير النظام المصرفي محكوم بتطوير أسواق المال إذ أن فاعلية الجهاز المصرفي محكومة بتطوير أسواق المال كما تعتمد على وضع الضوابط والقيود على دخول الأموال الأجنبية تفاديا للمضاربات. وتدرس الحكومة السورية حاليا إمكانية إنشاء مصارف خاصة أو مشتركة لزيادة المدخرات المحلية.

7. التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة عن المصادر الرسمية أن حجم الصادرات خلال العام قد بلغ حوالي 3471.4 مليون دولار مقابل حوالي 2896.7 مليون دولار عام 1998، مسجلة نسبة زيادة قدرها 35.1%.

وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية، في الوقت الذي شهد فيه القطاع الزراعي خلال العام تراجعا في الإنتاج والصادرات. وتشكل صادرات النفط

الخام والمنتجات البترولية حوالي 47% من إجمالي الصادرات، فيما تشكل المنتجات الزراعية ما نسبته 14.4% منها. وتأتي المنسوجات وصادرات القطن الخام وصادرات الأغنام الحية في المراتب الثلاثة التالية بأنصبة قدرها 7.3% و5.5% و2.0% من إجمالي الصادرات الوطنية على التوالي. وتشكل صادرات القطاع العام حوالي 81% من إجمالي الصادرات خلال العام.

أما بالنسبة للواردات فقد بلغ إجمالي الواردات خلال العام حوالي 3823 مليون دولار مقارنة مع 3887 مليون دولار عام 1998، أي أنها تراجعت بمعدل 1.6%. ويعزى هذا التراجع إلى سياسة تقليص العجز في الميزان التجاري الذي تبنته الدولة. وتشكل واردات القطاع الخاص حوالي 86% من إجمالي الواردات فيما تبلغ حصة القطاع العام منها 14 % وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري قد بلغ حوالي 362.6 مليون دولار خلال العام مقارنة مع ما يقارب 1639.1 مليون دولار عام 1998. من جهة أخرى بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام حوالي 89.6% مقابل مع 74.2% عام 1998.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

سجلت الصادرات السورية إلى الدول العربية خلال العام تراجعا نسبته 9.8% إذ انخفضت من حوالي 807 مليون دولار عام 1998 إلى حوالي 728 مليون دولار خلال العام. من جهة أخرى شكلت الصادرات السورية إلى الدول العربية ما نسبته 22% من إجمالي الصادرات خلال العام مقارنة مع ما نسبته 27% عام 1998. وتعتبر المنسوجات وصادرات اللحوم الحية والمنتجات الزراعية أهم الصادرات السورية إلى الدول العربية.

9. ميزان الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات نهاية العام فائضا قدره 112 مليون دولار مقابل فائض قدره 72 مليون دولار عام 1998. وبذلك يكون الفائض قد سجل ما نسبته 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما نسبته 0.13% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

لم تتوافر بيانات رسمية حول هذا البند.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية المرخصة خلال العام والمشمولة بقانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 حوالي 47.6 مليون دولار أمريكي أو ما نسبته 17% من إجمالي الاستثمارات المرخصة خلال العام، مقابل 33.7 مليون دولار خلال عام 1998. وقد

توزعت هذه الاستثمارات قطاعيا على النحو التالي: الصناعة التحويلية 32.8%، الزراعة 27.6%، قطاع النقل 22.7%، قطاع الخدمات العقارية 16.9%. أما على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات حسب المصدر فقد احتلت الاستثمارات الفرنسية المرتبة الأولى بما نسبته 36.4% من جملة الاستثمارات الأجنبية، تليها الاستثمارات الألمانية ثم البريطانية فالهولندية واليابانية بنسب متفاوته.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

سجلت الاستثمارات العربية الوافدة إلى القطر خلال العام زيادة طفيفة مقارنة مع مثيلتها خلال عام 1998. فقد ارتفعت هذه الاستثمارات من حوالي 212 مليون دولار عام 1998 إلى حوالي 224 مليون دولار خلال العام، مسجلة نسبة زيادة قدرها 5.7%. هذا وقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخص لها 10 مشاريع. وقد احتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى من بين الاستثمارات العربية الوافدة تليها الاستثمارات الكويتية. من جهة ثانية استأثر قطاع الصناعة التحويلية بالنصيب الأوفر من الاستثمارات العربية الوافدة في حين جاء قطاع الخدمات العقارية في المرتبة الثانية.

وعليه فقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى سوريا خلال الفترة 1985-1999 حوالي 1487.9 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات السورية الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 468.9 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الزراعة:

تولى الحكومة السورية القطاع الزراعي أهمية كبيرة مما دعاها إلى إنشاء المجلس الزراعي الأعلى الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم في عضويته عددا من الوزراء والجهات المعنية في القطاع الزراعي. وقد وافق المجلس على مشروع الخطة الزراعية للموسم 1999-2000 الهادفة إلى تحقيق افضل معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية لاسيما الاستراتيجية منها مع توفير التكامل بين شقي الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني. وقد استندت الخطة على الاستثمار الأمثل للموارد الأرضية والمائية والثروة الحيوانية والسمكية، وتطبيق الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تتناسب واستراتيجية إنتاج السلع الغذائية من جهة والحفاظ على الموارد المتوافرة من جهة أخرى.

هذا وقد حقق الإنتاج الزراعي تراجعاً في الوفرة المحصولية نتيجة للجفاف الذي ضرب الموسم الزراعي 99/1998 مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي

المخزن من القمح لتأمين الاستهلاك المحلي. وتشير البيانات المتوافرة أن الإنتاج المتوقع من هذا المحصول الاستراتيجي قد بلغ حوالي 2.66 مليون طن مقارنة مع مثيله في الموسم الزراعي السابق 98/1997 والذي بلغ حوالي 4.1 مليون طن.

بلغت المساحات المزروعة بالحبوب خلال الموسم الزراعي 99/1998 حوالي 3.221 مليون هكتار منها 1.598 مليون هكتار للقمح، وحوالي 1.427 مليون هكتار للشعير بالإضافة إلى ما يقارب 196 مليون هكتار للعدس والحمص.

هذا وقد أدّى انخفاض الهطولات المطرية خلال الموسم بما يقدر بحوالي 45% وارتفاع درجات الحرارة خلال الشهور الأولى من صيف عام 1999 إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمحاصيل في المناطق البعلية والأراضي المروية. وعليه فقد قدرت الجهات المعنية وجود عجز في الإنتاج مقابل الاستهلاك بحوالي 500 ألف طن بالنسبة للقمح.

من جهة ثانية بذلت الحكومة جهوداً مقدرة لتأمين أماكن تخزين ملائمة (صوامع أسمنتية وصويمعات معدنية ومستودعات) مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في الطاقات التخزينية.

ومن التطورات المهمة في مجال الإنتاج الزراعي موافقة الحكومة على تأسيس شركة خاصة لتسويق المنتجات الزراعية في الدول العربية والعالم برأسمال أولي قدره (400) مليون ليرة. ومن المقرر أن يتم تسجيل الشركة حسب قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بغرض الإفادة من الميزات والتسهيلات التي يمنحها القانون للمستثمرين. وستتولى الشركة العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية ضمن مواصفات قياسية عالمية، فضلا عن التسويق الداخلي بجانب نشاطها الأساسي المتمثل في التصدير.

13-2 قطاع الصناعة:

تساهم القاعدة الصناعية الحديثة والمتطورة التي تم وضع أسسها منذ العقود الثلاثة الماضية في تلبية معظم احتياجات القطر سواء للسوق المحلية او التصدير. وقد لعب القطاع الخاص دوراً محورياً في بناء هذه القاعدة وتطويرها إذ اخذ على عاتقه دور المكمل لدور القطاع العام وذلك بالتركيز خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات الطبية ومستلزماتها فضلاً عن صناعة الأثاث والصناعات الخشبية والمعدنية الأخرى.

وتسعى الحكومة السورية إلى بذل مزيد من الجهود نحو إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتناسب والدور المناط به ليتمكن من تمتين وترسيخ الأسس التي تمكنه من المنافسة في

ظل المستجدات على الساحة العالمية. وفي هذا الإطار أعلنت وزارة الصناعة عن إعداد مشروع إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليتمكن من مواجهة متطلبات المنافسة العالمية بعد توقيع اتفاق الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع ان تبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي (6) مليار دولار.

ويهدف المشروع إلى تقليص الفجوة التنموية بين سوريا ودول العالم المتقدم، وتقديم مشاركة فاعلة في تطوير وتنمية وتمتين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي انسجاماً مع السياسة الاقتصادية ذات الصلة ببرامج الإصلاح الهيكلي ودعم القطاع الخاص.

ويشمل برنامج تأهيل القطاع الصناعي العام والخاص تطوير البنية التحتية للصناعة وعلى وجه الخصوص المناطق الصناعية والخدمات المرافقة والمساندة، وتطوير البرامج الوطنية للتأهيل الشامل، وإنشاء المراكز والهيئات الداعمة للصناعة في مجال التدريب والتأهيل المهني وضبط الجودة وتطوير التقنية والمعلوماتية. من جانب آخر تبذل الحكومة جهودا كبيرة في مجال تشجيع القطاع الصناعي العام والخاص على تحسين الأداء وتجويد المنتج لمقابلة ضرورات المنافسة في الأسواق الخارجية والسوق المحلية التي ستفتح أبوابها تدريجياً للمنتجات العربية والأجنبية وفقا للاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي أقرتها الحكومة مؤخراً. ويشار في هذا الصدد إلى أن الإنتاج الصناعي السوري قد أفاد كثيرا من القانون رقم (10) لعام 1991 حيث تميز الإنتاج الصناعي بثلاث ميزات أساسية هي تحسن النوعية وزيادة الكمية المنتجة وتنوع الأصناف.

13-3 قطاع النفط والغاز:

تؤكد المعلومات الرسمية أن لدى سوريا دراسات لانتاج النفط والغاز حتى عام 2040. وتقوم الحكومة بجهود استكشاف مكثفة ومستمرة في كافة أنحاء القطر خاصة في المناطق الواعدة. وتنظر الدولة إلى الصناعة النفطية باستراتيجية بعيدة المدى. ويبلغ إنتاج سورية من الخام الثقيل والخفيف حوالي 600 ألف برميل يومياً يصدر منها إلى الأسواق الخارجية ما يقدر بحوالي 330 ألف برميل يوميا. وتسعى الدولة إلى جلب استثمارات إضافية سواء في مجال التنقيب او الانتاج، حيث تم في مجال التنقيب توقيع أربعة عقود وبدأت ثلاث شركات منها عمليات الحفر، كما أن هنالك خطوات لتوقيع ثلاثة عقود أخرى للتنقيب.

وتعمل الحكومة وبشكل مواز مع أنشطة الاستكشاف والتنقيب عن النفط على تنفيذ المشروعات الغازية إذ تم خلال العام توقيع عقد مشروع غاز دير الزور المتكامل مع شركتي "كونوكو" الأمريكية و "ألف اكيتان" الفرنسية. ومن المؤمل أن يؤمن المشروع ما

بين 3-4 مليون متر مكعب من الغاز يومياً وكميات إضافية من الغاز المنزلي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدة سنوات قادمة.

وتبلغ تكاليف المشروع حوالي (430) مليون دولار، وتصل مدة تنفيذه إلى (24) شهراً على أن تقوم الشركتان الأمريكية والفرنسية بإدارة المشروع وتشغيله خلال فترة الاسترداد التي تقدر بأربع سنوات.

ويهدف المشروع إلى تجميع الغاز المصاحب من الحقول النفطية البالغ عددها (22) حقلاً في منطقة دير الزور والتي يتم ربطها بمصنع الغاز في حقل عمر. كما يشمل المشروع بناء مصنع للغاز لاستخلاص السوائل بإنتاج نحو 4 ملايين متر مكعب يوميا من الغاز النظيف، إضافة إلى مد خط أنابيب بين معمل المعالجة ونقطة الربط بطول 250 كيلو متر وربطه بالشبكة الوطنية العاملة في القطر.

14. تنمية الموارد البشرية:

تولى الدولة قضية الموارد البشرية وتنميتها أولوية قصوى لما لهذا الجانب من تأثير مباشر في تأهيل الكوادر المناط بها إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الطاقة والقطاع الصناعي. وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة في توطين التكنولوجيا وتنمية المعارف والمعلوماتية.

يوجد في القطر عدد من الجامعات والمعاهد والكليات التي تخرج وتوفر سبل التأهيل والتدريب لما يربو على (50) ألف خريج ومتدرب سنويا، وفي مسعى منها لتأهيل الكوادر العليا العاملة في القطاع العام وافقت الحكومة مبدئياً على المشروع الأوروبي لإقامة "المعهد العالي للإدارة" بديلاً عن " المعهد العالي للتنمية الإدارية". وسيقوم المعهد بتزويد القطاع العام بخريجين قادرين على إدارة مؤسسات الدولة. وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم اقتراحاً لإقامة أكاديمية عليا لتدريس فن الإدارة بتمويل أوروبي على مرحلتين، تبلغ تكلفة الأولى حوالي (20) مليون يورو والثانية (22) مليون يورو.

ويهدف المعهد إلى تنمية الموارد البشرية ومهارات الأعمال وتحديث الآطر القيادية على مختلف المستويات وفي جميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والمشتركة بغية تحقيق الارتقاء بمستوي الإدارة والكفاية الإنتاجية للمؤسسات والشركات العامة والخاصة والمشتركة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

في إطار التطبيق العملي للقانون رقم (10) لعام 1991، واستكمالا للجهود الرامية لتطوير المناخ الاستثماري، تم إعداد مشروع قانون يتضمن تعديل أحكام المواد (6، 13، 14، 15، 16، 19، 22، 23) من قانون الاستثمار المذكور. وقد تضمن مشروع القانون تعديل بعض المواد وإضافة بعض الأحكام الجديدة إليه وتوضيح بعضها الآخر بما يؤدي لسد مختلف الثغرات التي حالت دون الاستفادة المثلى من أحكامه.

من أهم الإضافات الجديدة التي تضمنتها التعديلات الأحكام التالية:

- الترخيص لرعايا الدول العربية بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها أو التوسع فيها، مع إمكانية تجاوز سقف الملكية المحدد بقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958. وقد اشترطت التعديلات أن يقوم المستثمر بالتخلي للغير عن ملكيته الزائدة عن السقف عند تصفية المشروع او إلغائه وذلك وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.
- تطبيق الإعفاءات المنصوص عليها في القوانين التي تعود إلي بعض المشاريع الاستثمارية بعد استنفاذ فترة الإعفاء المنصوص عليها في القانون رقم (10) لعام 1991. ذلك أن بعض المشاريع الاستثمارية التي تشجع الدولة إقامتها في مجالات حيوية معينة (كالاستثمار الزراعي والنقل البحري والمشافي الصحية الخاصة) تتمتع أصلا بمزايا وإعفاءات دائمة بموجب قوانين وأنظمة خاصة بها. وقد نص التعديل على تطبيق هذه المزايا والإعفاءات بعد استنفاذ فترة الإعفاء الضريبي المحددة وفقا للقانون رقم (10) لعام 1991.
- السماح بتمديد فترة تأسيس المشروع المحددة بثلاث سنوات لمدة او مدد إضافية متصلة بحيث لا تتجاوز فترة التأسيس بحدها الأقصى خمس سنوات. وقد أكد النص الجديد على أن المدة الإضافية هذه لا تحسم من اصل مدة الإعفاء الضريبي المنصوص عليها في القانون.
- تم تعديل المادة (15) من القانون (10) لعام 1991 التي تقضى بان تضاف إلى مدة الإعفاء سنتان إضافيتان إذا تجاوزت حصيلة صادرات المشروع السلعية والخدمية بالنقد الأجنبي المحول 50% من مجموع إنتاجه خلال فترة الإعفاء الأصلية، فاضاف إلى مفهوم حصيلة التصدير ما يشمل التحويل الفعلي سواء أكان نقدا أم عينا كالتجهيزات والمعدات ومواد التشغيل ومستلزمات الإنتاج التي يستوردها المستثمر من الخارج ويسدد قيمتها مباشرة من حصيلة صادراته بدلا من تحويلها إلى المصارف.
- منح المشاريع المشتركة التي تتخذ شكل شركة مساهمة فعلية أو شركة محدودة المسئولية والتي تساهم الدول بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمالها نقداً أو عيناً

مرونة اكثر في العمل وتحريرها من بعض القيود والإجراءات المنصوص عليها في بعض القوانين النافذة.

- السماح بإقامة شركات استثمارية قابضة، حيث اصبح هذا النوع من الشركات إحدى أهم القنوات الاستثمارية لجذب الأموال الفائضة المحلية والخارجية. ومن هذا المنطلق نص مشروع التعديل على أن تضاف الشركات القابضة إلى مفهوم الشركات المنصوص عليها في القانون التجاري السوري ويطبق عليها الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة المنصوص عليها في قانون التجارة.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت سورية خلال العام انعقاد مؤتمر دولي في دمشق حول العولمة والمعلوماتية.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في سورية:

شهد العام زيارة وفود رسمية سورية إلى عدة دول عربية وأجنبية للتعريف بمجالات ومزايا وفرص الاستثمار في سورية. ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية السورية وفودا استثمارية وتجارية من الكويت، فرنسا، تونس، الأردن وبلجيكا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الحكومية السورية عدة مشاريع استثمارية بقيمة 328 مليار ليرة سورية.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقية مع لبنان لإطلاق حرية التبادل للمنتجات وطنية المنشأ بين لبنان وسورية إضافة إلى اتفاق لتنفيذ مشاريع اقتصادية وتأسيس شركة قابضة بين البلدين. كما تم التوقيع على اتفاق مع الأردن لتبادل السلع الزراعية واتفاق مع تونس لتأسيس شركة تسويقية تجارية سورية-تونسية، كما تم التمهيد لتوقيع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات بين سورية والكويت.

إطار رقم (4)
سورية تخطو خطوات واسعة نحو استثمار الغاز واستخدامه في مجال الطاقة

تعلق سورية آمالاً كبيرة على استغلال الغاز واستخدامه كطاقة نظيفة وكفوءة في كافة المجالات التي يتاح استخدامه فيها كالصناعة أو محطات توليد الطاقة الكهربائية أو الاستخدامات المنزلية والخدمية الاخرى، فضلاً عن تصدير الفائض منه إلى دول الجوار باعتباره أحد المصادر المدرة للعملات الأجنبية.

وتهدف الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها سورية في هذا المجال إلى وقف هدر الغاز المصاحب في حقول النفط، وتأمين طاقة نظيفة بديلاً عن المشتقات النفطية.

يبلغ الإنتاج اليومي من الغاز حوالي 12.5 مليون متر مكعب من مصانع "الجبسة" و"عمر" و"السويدية". ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 20 مليون متر مكعب بعد استكمال إنشاء المصانع الجديدة التي تم التعاقد عليها مؤخراً وتوسيع القائم منها.

وتقوم سورية حالياً بتنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى استثمار الغاز واستغلاله في مجال الطاقة بغية تحقيق قفزة نوعية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي من هذه الطاقة النظيفة. وفيما يلي أهم هذه المشاريع التي يتم تنفيذها:

- مشروع توسيع معمل الغاز في الجبسة بهدف زيادة طاقة المعمل إلى الضعف من حوالي 1.7 مليون متر مكعب يومياً إلى حوالي 3 ملايين متر مكعب. ومن المقرر أن يتم ضخ الغاز الفائض إلى خطوط الغاز الاخرى بواسطة "محطة الضاغط الغازي" في منطقة الريان لايصاله إلى المستهلكين. ويأتي المشروع ضمن الشبكة الغازية التابعة للمنطقة الوسطى. وقد تم التعاقد مع شركة "تكنو اكسبورت" التشيكية لتنفيذ المشروع حيث بوشر العمل فيه منذ شهر أيار/مايو 1999.
- مشروع معمل الغاز المصاحب في السويدية الذي يقوم بمعالجة 660 ألف متر مكعب من الغاز يومياً. وتبلغ طاقة مشروع استثمار الغاز المصاحب في حقلي "عودة" و "حمزة" حوالي مليون متر مكعب يومياً من الغاز غير المعالج تستهلك في توليد الطاقة في مشروع السويدية لتزويده بالكمية الكافية من الغاز.

- المرحلة الثانية من مشروع غاز المنطقة الوسطى بهدف تطور حقل "النجيب" واقامة المنشآت اللازمة لتجميع وفصل وتجفيف حوالي 1.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً وإنشاء خط لنقل الغاز إلى محطة "الآرك" بطول حوالي 46 كيلو متر، وتطوير حقلي "الهيل" و "الضبيات" بهدف تجميع الغاز ونقله إلى مراكز الاستهلاك – ويبلغ إنتاج مشروع غاز المنطقة الوسطى حاليا ما بين 3-4 ملايين متر مكعب من الغاز يومياً.
- مشروع زيزون لنقل الغاز إلى عنفات توليد الطاقة الكهربائية الذي يهدف إلى إنشاء خط لنقل الغاز بطول 105 كيلو متر مع إنشاء محطة قياس وتنظيم الضغوط في منطقة زيزون. ويأتي هذا المشروع ضمن العقد الذي تم توقيعه مع كل من شركة "كونوكو" الأمريكية و "ألف اكيتان" الفرنسية بقيمة 420 مليون دولار لاستغلال الغاز المصاحب وغاز حقل الطيبة.
- مشروع محطة التنظيم والقياس في منطقة الزارة الذي باشرت شركة "بروسيس تكنولوجي" الأمريكية تنفيذه بهدف تنظيم ضغوط الغاز وقياس كمياته، وتأمين الغاز اللازم لمحطة توليد الطاقة في الزارة.
- مشروع إنشاء مركز تنسيق الغاز للتنسيق بين منتجي ومستهلكي الغاز في سورية الذي بدأت بتنفيذه شركة "بنسين" البريطانية. ويضم المشروع كافة أنظمة التحكم والاتصالات والحماية والخدمات لتأمين التنسيق مع كافة مراكز الإنتاج والاستهلاك المربوطة مع شبكة الغاز في سورية ولبنان مستقبلاً.
- مشروع استثمار الغاز الفائض في منطقة دير الزور واعادة الحقن في حقل "الطابية" الذي تنفذه شركتا "كونوكو" و "ألف". ويهدف المشروع إلى تجميع الغاز المصاحب في حقول شركتي "الفرات" و "دير الزور".

أما مشاريع الغاز قيد الدراسة فإنها تضم مشروع استثمار الغاز من حقول الغاز الحر شمال منطقة التدمرية والحقول الشرقية لمنطقة حمص، ومشروع خط نقل الغاز إلى محطة حلب الحرارية من مشروع غاز المنطقة الوسطى ومن شمال التدمرية عبر خط طوله 235 كيلو متر.

(10)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال الديمقراطية
1999

(10)
مناخ الاستثمار في جمهورية الصومال الديمقراطية
1999

1. مقدمة*:

بحلول نهاية عام 1999 تكون المشكلة الصومالية – التي تتجاذبها المجموعات السياسية الخمس عشرة بفصائلها المتصارعة – قد أكملت عامها التاسع دون أن يلوح في الأفق ما يوحي بقرب انتهائها أو حتى التخفيف من حدتها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها أطراف عربية وأفريقية لوضع حد للاقتتال والتناحر الدائر بين هذه الفصائل لتمهيد الطريق أمام عودة الحياة الطبيعية للبلاد إلا أن عوامل داخلية وخارجية تحول دون اتفاق الأطراف المتناحرة للجلوس على طاولة المفاوضات.

وفي هذا الإطار طرحت جمهورية جيبوتي في شهر أيلول/سبتمبر من العام مبادرة لإحلال السلام في الصومال تتضمن برنامجاً سياسياً من تسع نقاط ليكون نواة لمؤتمر المصالحة الوطنية. ويهدف البرنامج إلى وضع آلية لقيام دولة فيدرالية موحدة داخل الحدود الدولية التي كانت قائمة ومعترف بها قبل عام 1991. ومن المقرر أن تتبنى السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (أيقاد) هذه المبادرة التي تلقى دعماً من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى.

2. الأداء الاقتصادي:

تعاني المؤسسات الإنتاجية في البلاد من حالة الشلل شبه الكامل نتيجة لتوقف الدورة الاقتصادية. فقد أفضى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية إلى انفلات الأوضاع المالية والنقدية وغياب الرقابة المؤسسية بكافة أشكالها. ومع التدهور المريع للحالة الأمنية تتفشى ظاهرة البطالة وتتسارع معدلات التضخم لتسجل – وفقا للمصادر غير الرسمية – مستويات قياسية غير مسبوقة. وكان طبيعياً أن تتدهور أسعار صرف الشلن الصومالي**، وان تتراجع البيئة المحفزة والجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

ونتيجة للعوامل سالفة الذكر فان أمور الحياة اليومية أصبحت تسير بقوة الدفع الذاتية المتمثلة في المبادرات الفردية ونشاط القطاع الخاص خاصة ما يتعلق منها بالتبادل السلعي وأسعار صرف العملات الأجنبية والتجارة الخارجية الحدودية خارج القنوات الرسمية.

---

* حال شح المعلومات المعتمدة وضعف الاتصال دون الحصول على بيانات عن بنود التقرير.

** الدولار الأمريكي يعادل تقريبا 11.000 شلن صومالي.

3. الأوضاع المالية والنقدية والتجارة الخارجية:

حالت أوضاع البلاد التي سبقت الإشارة إليها دون توافر أية بيانات رسمية عن الأوضاع المالية أو النقدية أو التجارة الخارجية وما يتصل بها من بيانات أخرى تتعلق بسياسات الصرف أو الموازين الداخلية والخارجية أو التدفقات الاستثمارية أو الديون الخارجية أو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

4. التطورات التشريعية:

لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار الأجنبي لعام 1987 ويشرف عليه مجلس الاستثمارات الأجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني، الذي يختص باعتماد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

وإلى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون وتوفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.

ويتمتع المستثمر الأجنبي وفقاً لقانون الاستثمار بالمعاملة ذاتها التي يتمتع بها نظيره المحلى .ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة، تربية المواشي، الصيد البحري، المواد المعدنية، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية والطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الأجنبية .

أما فيما يتعلق برأس المال فيمكن أن يكون على شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد. كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر والأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات.

(11)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية العراق
1999

(11)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية العراق
1999

1. مقدمة*:

ظل الاقتصاد العراقي خلال عام 1999 يعاني من الاختلالات في مختلف القطاعات والموازين وأسعار الصرف** بسبب الحصار الاقتصادي الواسع الذي فرض عليه منذ آب/أغسطس 1990، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في جميع المجالات خاصة المالية والنقدية والتجارية للتخفيف من المشاكل الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد في هذه المرحلة الاستثنائية كالتضخم والبطالة وانخفاض مستوى الفعاليات عموماً. ومن جهة أخرى ساهمت اتفاقية التفاهم حول (النفط مقابل الغذاء والدواء) في التخفيف إلى حد ما من حدة هذه المشاكل رغم أن اللجنة المختصة بتنفيذ الاتفاقية لا تزال تقوم بتعطيل تنفيذ عدد كبير من عقود تجهيز مختلف السلع والمواد وقطع الغيار التي يحتاجها الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تحقق أرصدة جيدة من العملات الأجنبية عن صادراته النفطية في المصارف المعتمدة دون استعمالها لتلبية بعض الحاجات.

وأعطت الحكومة اهتماماً كبيراً لاعادة النظر في هيكل القطاعات المؤسسية الحكومية، إذ استحدثت الهيئة العامة للكهرباء والهيئة العامة للمياه والمجاري، وكذلك تم تنظيم العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والممولة ذاتيا التي تمارس نشاطاً اقتصادياً من خلال تأسيس شركات عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري انسجاما مع قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997. فقد صدرت عن دائرة مسجل الشركات الموافقات وبيانات التأسيس خلال العام لشركات عامة في قطاعات: المصارف، الصناعة، التجارة، النقل والمواصلات وغيرها.

أما على الصعيد السياسي الدولي خاصة ما يتعلق بمجلس الأمن فقد استمرت الأزمة بين المجلس والعراق، إذ نظر المجلس منذ بداية العام وحتى نهايته في مسودات مشاريع كالمشروع الكندي والمشروع الفرنسي والمشروع البريطاني الذي صدر بموجبه في أواخر العام القرار رقم 1284 الذي الغي لجنة التفتيش الخاصة واستبدلها بلجنة الرصد والتحقق والتفتيش.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية والبنك المركزي.

** السعر الرسمي للدينار العراقي يعادل 3.22 دولار، اما بالنسبة لسعر الصرف الموازي فإن الدولار يعادل 1972 دينار عراقي كما في 12/31/1999.

2. الأداء الاقتصادي:
ظل الاقتصاد العراقي خلال العام يعاني من الاختلالات الهيكلية جراء استمرار الحصار الاقتصادي الواسع المفروض عليه منذ آب/أغسطس 1990.

وقد ساهمت مذكرة التفاهم حول النفط مقابل الغذاء والدواء في التخفيف من تلك الاختلالات إذ أصبح قطاع النفط الخام يمثل بالأسعار الثابتة حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر المؤشرات الرئيسية الأولية إلى أن الناتج القومي الحقيقي قد حافظ خلال العام على مستواه عام 1998، وذلك بالرغم من انخفاض إنتاج قطاع الزراعة بشكل كبير للشح الحاد في الأمطار والمياه. الا أن قطاعي الصناعة التحويلية، والتعدين والمقالع سجلا ارتفاعاً معتدلاً أدى إلى تعويض التراجع المسجل في قطاع الزراعة. هذا ويتوقع أن تكون القطاعات غير السلعية قد حافظت على مستوياتها عام 1998.

3. الأوضاع المالية:
اتصفت السياسة المالية خلال العام باستمرار ترشيد الإنفاق في الميزانية العامة للدولة وزيادة الإيرادات، إذ أعلن عن تقليص في الإنفاق عدا الرواتب قابلتها زيادة لبعض أوجه الإيراد، فقد ارتفعت أسعار بعض المنتجات في القطاع العام خاصة المنتجات النفطية والخدمات العامة والرسوم المحلية إضافة إلى التوسع في سياسة التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع العام بهدف التخفيف من العبء المالي على الميزانية العامة.

ومن جهة أخرى صدرت خلال العام قرارات نظام أو تعليمات حوافز للموظفين أو العاملين في الوزارات والشركات الحكومية العامة وجميع الهيئات، بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتحسين الخدمة العامة وزيادة دخول الموظفين والعاملين. فقد تضمنت أساليب تنظيم توزيع صافي الأرباح القابلة للتوزيع في الشركات وفق أسس تتناسب مع طبيعة العمل ووظائف العاملين أو بنسب محددة من الإيرادات المتحققة لدوائر الدولة. وشملت بعض النظم والتعليمات النفطية من الأرباح أو الإيرادات لتغطية المستلزمات والمؤتمرات والاحتفالات.

واتخذت لجنة الشؤون الاقتصادية التي تتمتع بصلاحية فرض وتغيير الأجور والغرامات والرسوم خلال العام رفع أجور وغرامات بعض الخدمات العامة وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة كالسيارات وغيرها وذلك بهدف تنشيط الفعاليات الاقتصادية.

وفي مجال الجانب التنظيمي لجباية الضرائب اتخذ مجلس الوزراء في بداية العام قراراً بإجراءات تصفية المتبقي من تأخير استحصال ضريبة الدخل المستحقة على المواطنين

وكذلك معالجة ظاهرة التهرب الضريبي حيث استجاب عدد كبير من المواطنين بدفع ما ترتب بذمتهم تجاه وزارة المالية.

كما صدر خلال العام تعديل هام لقانون ضريبة الدخل النافذ بتخفيض العبء الضريبي على الجهات المكلفة لتشجيعها على نشاطها الاقتصادي والدخول في استثمارات جديدة إضافة إلى تحسين مستوى الدخل.

4. الأوضاع النقدية:

واصل البنك المركزي تنفيذ سياسته النقدية التي تلعب دورا هاما في معالجة الاختلالات وتفعيل الاقتصاد الوطني إضافة إلى تعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي. فقد استمر البنك في تحرير هيكل أسعار الفائدة تدريجيا، إذ اقر في شهر أبريل (نيسان) من العام حرية التحرك للمصارف بهامش على سعر الفائدة الأساسي على جانبي الإيداع والائتمان بنسبة 3% سنويا. مثلا إذ كان سعر الأساس على ودائع التوفير 10% سنويا فيمكن فرض أسعار فائدة تتراوح بين 7% إلى 13% سنويا، وكذلك إذا كان الائتمان قصير الآجل 20 % سنويا تصبح الحدود بين 17% و 23% سنويا. وقد لعبت هذه السياسة دوراً هاماً في التنافس بين المصارف العامة.

ومن جهة أخرى قام البنك المركزي بزيادة خطة الائتمان لسنة 1999 عن عام 1998، في محاولة منه لتنشيط الاقتصاد الوطني مع إعطاء مرونات محددة لزيادة السقوف الائتمانية للمصارف. وقد أدى هذا التوجه إلى حدوث توسع كبير في الائتمان الممنوح، إذ ازداد رصيد الائتمان خلال العام لغاية أكتوبر/تشرين أول من العام بحدود 75% توجه جزء كبير منه نحو إقراض القطاع الأهلي. كما ازدادت أرصدة الودائع خلال العام بمقدار 28% في نهاية أكتوبر/تشرين أول جاءت أساسا من زيادة ودائع القطاع الخاص. واستمر البنك المركزي بتطبيق سياسة تشجيع تأسيس المصارف الأهلية لتمارس عمليات الصيرفة الشاملة فقد بلغ عددها خلال العام 13 مصرفا مقابل 9 مصارف عام 1998، ليصبح عدد الفروع 61 فرعا مقابل 48 فرعا عام 1998.

ومن جهة أخرى واصل البنك المركزي سياسته في تعزيز الرصانة المالية للجهاز المصرفي من خلال عمليات الرسملة أو زيادة رؤوس الأموال لبعض المصارف الأهلية ليصبح المدفوع 6.5 مليار دينار، كما ازدادت رؤوس أموال بعض المصارف الحكومية. كما تمت إجازة مصرفين جديدين خلال العام ويتوقع أن يستأنفا نشاطهما عام 2000.

5. سياسة سعر الصرف:

إن استمرار الحصار الاقتصادي وإيقاف التعامل المصرفي الدولي الاعتيادي لفترة طويلة أدى إلى تقليل دور سياسة سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي وكعملة وسيطة البالغ سعره الوسطي 3.22 دينار/دولار، إذ يستخدم هذا السعر حاليا في معاملات مذكرة التفاهم والرسوم السيادية والإفادات الرسمية وحسابات النفط. إما بالنسبة المعاملات الأخرى فقد تم تبني أسعار الصرف المتعدد كالتحاسبي والمعلن والسياحي التي تتلائم مع طبيعة المعاملة الخارجية.

لابد من التأكيد على حقيقة أن أسعار الصرف أعلاه لم تف بمتطلبات الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، إذ توسع وبشكل متزايد دور سوق سعر الصرف للعملات الأجنبية في السوق الموازية داخليا بتداولها وتأثيرها على الأسعار في السوق المحلية وخارجيا لاستخدامها في معاملات القطاع الخاص. هذا وقد بلغ المعدل السنوي لسعر صرف الدينار في السوق الموازية حوالي 1972 دينار/ دولار، وتراوحت معدلاته الشهرية بين الحد الأعلى (2146) دينار/دولار لشهر مارس/آذار، والحد الأدنى (1865) دينار/دولار لشهر ديسمبر/ كانون الثاني.

ومن جهة أخرى بلغ عدد شركات الوساطة التي تتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية في محافظة بغداد 83 شركة نهاية العام مقابل 40 شركة عام 1998، وفي المحافظات الأخرى 50 شركة مقابل 20 شركة عام 1998.

6. سوق الأوراق المالية:

شهدت سوق بغداد للأوراق المالية خلال العام نشاطا كبيرا، إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة من 1871 مليون سهم إلى 2288.6 مليون سهم خلال العام، بزيادة نسبتها 22.3%. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 13478.8 مليار دينار عام 1998 إلى 29892.3 مليار دينار خلال العام بزيادة نسبتها 121.8%.

وقد انعكس هذا الوضع على المؤشر العام للأسعار خلال العام إذ بلغ حوالي 1292 نقطة مقابل 912 نقطة عام 1998.

وفيما يتعلق بعدد الشركات المساهمة المدرجة في السوق فقد بلغ 97 شركة منها 34 شركة صناعية، 22 شركة زراعية، 33 شركة خدمية، 8 شركات مصرفية.

وبلغ عدد الوسطاء المجازين التعامل في السوق 46 وسيطا يتوزعون على 15 مصرف و29 شركة ومكتبين للوساطة المالية.

يعود النشاط الكبير الذي تحقق خلال العام مقارنة مع عام 1998 إلى عدة عوامل منها الثقة المتزايدة للجمهور بالشركات المدرجة في السوق مما أدى إلى توسع التعامل، والأرباح الجيدة التي حققتها هذه الشركات إضافة إلى زيادة رؤوس أموالها أو رسملة أرباحها واحتياطياتها، والتوقعات المستقبلية لتطور الشركات واستمرار الإدارة العامة في تبسيط الإجراءات وتحسين الجوانب التنظيمية.

7. التجارة الخارجية:
لم تتوافر بينات رسمية عن هذا البند خلال العام.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
جاءت حركة التجارة مع كل من الأردن وسوريا بالدرجة الأساس استجابة لسد احتياجات مذكرة التفاهم حول النفط مقابل الغذاء والدواء. وقد انحصر التبادل التجاري على السلع ذات الأهمية القصوى لتلبية حاجة الاقتصاد الوطني تتمثل في السلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

9. ميزان الحساب الجاري:
شهد ميزان الحساب الجاري خلال العام عجزا كبيرا يقارب نظيره عام 1998، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الواسع المفروض على القطر بالرغم من تنفيذ مذكرة التفاهم التي أدت منذ عام 1998 إلى زيادة تخصيصات صادرات النفط الخام. فيما يتعلق بالميزان التجاري تشير البيانات المتوافرة إلى تحقيق فائض جزئي فيه بسبب تقليص أو إلغاء عدد كبير من عقود الاستيراد في حين قابلت الصادرات السلعية الأخرى الاستيرادات. أما ميزان الخدمات فقد شهد العام عجزا واضحا لزيادة النفقات بشكل كبير على الإيرادات لفقرات الشحن والنقل والسفر الخارجي والتأمين والخدمات الأخرى التي لم تغطيها إيرادات السياحة الدينية والخدمية الأخرى. وقد لعبت التحويلات الخاصة دوراً كبيراً في المحافظة على مستوى مقبول لعجز الحساب الجاري، إذ حققت خلال العام فائضا كبيرا لاستمرار العراقيين المقيمين في الخارج والمغتربين بتحويل العملات الأجنبية إلى البلاد، هذا إلى جانب المنح والمساعدات المقدمة من المنظمات والهيئات المختلفة إلى العراق.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
ليست هناك استثمارات أجنبية وافدة إلى القطر خلال العام بسبب الظروف المرحلية السائدة.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
إن الاتجاه العام لسياسة العراق الاقتصادية يتمثل في تشجيع جذب رؤوس الأموال العربية داخل القطر للمساهمة في حركة الإصلاح الاقتصادي لفترة ما بعد رفع الحصار كليا عن القطر.

وفيما يتعلق بالعام موضوع التقرير لم تسجل استثمارات عربية وافدة، ويتوقع أن يكون للمناطق الحرة دورها في جذب رؤوس الأموال.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى العراق خلال الفترة 1985-1999 حوالي 19.1 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات العراقية الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 164.8 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13- القطاعات الاقتصادية الأساسية:
لم تتوافر بيانات رسمية خلال العام عن هذا البند.

14. تنمية الموارد البشرية:
إن إحدى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها القطر تتمثل في البطالة لانخفاض مستوى الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الحكومي والأهلي قياسا بنمو السكان. الا أن الدولة استمرت في إعطاء التعليم أهمية خاصة، اذ ازداد القبول في المدارس والمعاهد والجامعات العراقية بهدف تأهيل الشباب أكاديميا وعمليا. كما قررت القيادة هذا العام استحداث جامعة جديدة أطلق عليها جامعة ديالي تعنى بالدراسات الإنسانية والعلمية. بالإضافة إلى تجربة المدارس الثانوية المهنية المسائية التي استحدثت وانتشرت في محافظات القطر كافة لاستيعاب الطلاب الذين تركوا الدراسة الصباحية لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
صدر خلال العام عدة تشريعات اقتصادية ومؤسسية فيما يلي أهمها:

- على المستوى المؤسسي تم خلال العام تشكيل الهيئة العليا للاستثمار في إطار هيئة التخطيط التي تتكون من موظفين مسؤولين لوزارات ودوائر متخصصة يرأسها

رئيس هيئة التخطيط وهو بدرجة وزير مهمتها النظر في أي مشروع استثماري عربي أو أجنبي يتقدم للقطر وتقدم الهيئة رأيها في ضوء حاجة القطر للسلع التي ينتجها.

- وعلى مستوى الاستثمار الأجنبي اصدر مجلس قيادة الثورة في شهر أغسطس/آب من العام قراراً باستيفاء هيئة التخطيط رسما قدره 25 ألف دينار عن طلب تأسيس مشروع للاستثمار الخارجي ونسبة 1% من رأسمال المشروع عن إصدار إجازته.
- على صعيد ضريبة الدخل، وبهدف التوسع بالسماحات وتخفيف العبء الضريبي وتنمية الاستثمارات صدر القانون رقم 25 لسنة 1999 الذي يعدل قانون ضريبة الدخل المرقم بـ 113 لسنة 1982، إذ ألغى بعض فقراته وحل محلها فقرات منح الفرد المقيم وغير المقيم سماحات عن كل سنة تقديرية، بلغت 50 ألف دينار للمكلف ذاته و 40 ألف دينار عن زوجته أو زوجاته و15 ألف دينار عن كل ولد دون 18 سنة و 70 ألف دينار للأرملة أو المطلقة ذاتها. كما شملت التعديلات تخفيض نسبة ضريبة الدخل للشركات المساهمة الخاصة والمختلطة لتصبح 25%. وأعطى القانون لوزير المالية صلاحية تعديل السماحات ومقياس الضريبة.
- على مستوى حيازة وتداول العملات الأجنبية، قرر مجلس قيادة الثورة في شهر حزيران/ يونيو من العام حق الشخص غير العراقي والعراقي المقيم حيازة وتداول العملات الأجنبية بما في ذلك فتح حسابات جارية أو توفير أو ودائع لدى المصارف العراقية لقاء فوائد تحدد من البنك المركزي وتدفع بعملة الحسابات ذاتها. ويحق للشخص استخدام مبلغ الحسابات والفوائد المترتبة عليه لتسديد التزاماته داخل العراق مع صلاحية فاتح الحساب غير المقيم إخراج العملة التي ادخلها إلى العراق بموجب سندات رسمية. وقد اصدر البنك المركزي نهاية الشهر ذاته تعليمات حدد بموجبها أسعار الفائدة وقواعد السحب على أرصدة الحسابات وغيرها.
- وعلى المستوى المصرفي قرر مجلس قيادة الثورة في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني من العام إعادة تأسيس (المصرف الاشتراكي) ليمارس أعمال الصيرفة التجارية ويرتبط بوزارة المالية وبرأسمال قدره مليار دينار يسدد من وزارة المالية إلى جانب الاستمرار بدوره الأساسي عند إنشائه عام 1991 بإدارة تقديم القروض لموظفي الدولة بدون فائدة والممولة من وزارة المالية.
- على مستوى شركات التأمين صدرت في شهر نوفمبر/تشرين ثاني من العام التعليمات رقم 12 لسنة 1999 حول ممارسة التأمين، واعادة التأمين، إذ تضمنت تعيين خبير في التأمين يعاونه عدد من الموظفين للقيام بالمهام المتعلقة بإصدار إجازة ممارسة أعمال التأمين واعادة التأمين بعد موافقة وزير المالية، وحفظ السندات ومراقبة أنشطة الشركات وإيداع ورهن الوديعة وتفاصيل أخرى متعددة.

- على المستوى القطاعي قرر مجلس قيادة الثورة في شهر يوينو/ حزيران من العام استحداث هيئة باسم "هيئة الكهرباء" ترتبط بمجلس الوزراء يرأسها مدير بدرجة وزير. تتولى الهيئة إدارة جميع شؤون الكهرباء بما فيها إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها وتتكون الهيئة من دوائر وأقسام متخصصة إضافة إلى فك ارتباط 8 شركات عامة لانتاج وتوزيع الطاقة في وزارة الصناعة وربطها بالهيئة. ويعتبر هذا القرار ذا أهمية بالغة يهدف إلى إعادة تنظيم قطاع الكهرباء الذي يعاني من مشاكل حادة تتمثل بانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في عموم القطر.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

تم خلال العام افتتاح الدورة 32 لمعرض بغداد الدولي في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وشاركت فيه 37 دولة و950 شركة عربية وأجنبية من كل من السويد، سويسرا، الفليبين، جنوب أفريقيا إضافة إلى عدد من الشركات الألمانية والبريطانية. كما انعقد خلال العام معرض دولي لتكنولوجيا النفط والغاز بحضور أكثر من 50 شركة عربية وأجنبية، هذا بالإضافة إلى افتتاح معارض متخصصة خلال فترات متباينة في سوريا ولبنان والأردن.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في العراق:

شهد العام زيارات لرجال أعمال ووفود رسمية من كل من سوريا ولبنان والأردن إضافة إلى بعض الدول الأجنبية.

16-3 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم في شهر آذار / مارس 1999 إصدار النظام الداخلي للهيئة العامة للمناطق الحرة الذي تضمن مواد تنظيمية شاملة لجميع إجراءات وأعمال المنطقة الحرة منها أسلوب تولي وتدقيق طلبات الاستثمار واستكمال كافة الإجراءات القانونية ومتابعة تنفيذها واستملاك العقارات والأراضي وأسس تولي مسؤولية إدارة المناطق الحرة وغيرها من الأمور التفصيلية.

وشهد العام إنشاء منطقة حرة في منطقة خور الزبير قرب مدينة البصرة ومنطقة الفليفل بالقرب من الموصل.

(12)

تقرير مناخ الاستثمار
في
سلطنة عمان
1999

(12)
تقرير
مناخ الاستثمار في سلطنة عمان
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات هامة على صعيد الاقتصاد الوطني، نتيجة مواصلة الحكومة تطبيق خطتها الخمسية الخامسة من جهة، وارتفاع أسعار النفط خلال العام من جهة أخرى.

فقد تمكنت الحكومة من تحقيق معدل نمو موجب، وعجز مقبول في ميزان المالية العامة، واستقرار في سعر الصرف**، وانخفاض في معدل التضخم، بالإضافة إلى تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى السلطنة. كما شهد العام إنشاء مجلس للتنسيق الاقتصادي برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني، وتشكيل مجلس لرجال الأعمال للتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، وافتتاح المرحلة الأولى من منطقة المزيونة الحرة على الحدود بين السلطنة واليمن لزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وعلى المستوى السياسي شهد العام التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين السلطنة والإمارات العربية المتحدة للجزء الفاصل بين السلطنة وامارة أبو ظبي، ومن جهة أخرى تم أجراء تعديل وزاري خرج بموجبه وزيران ودخل وزير جديد، ودمجت وزارتا المواصلات والإسكان تحت مسمى وزارة النقل والإسكان. ومنحت الرقابة المالية للدولة الاستقلال المالي والإداري، وتم تعيين رئيس لها بدرجة وزير. وفيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، فقد شهد العام صدور القوانين المنظمة للسلطات القضائية في السلطنة (قانون السلطة القضائية، قانون الادعاء العام وقانون المحكمة الإدارية).

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 6.01 مليار ريال عماني مقابل 5.4 مليار ريال عام 1998، مسجلا بذلك معدل نمو اسمي قدره 10.4% مقابل معدل نمو سالب قدره 10.6% عام 1998.

كما سجل معدل نمو حقيقي قدره 1.5% مقابل معدل نمو قدره (2.9%) عام 1998.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، البنك المركزي.

** الريال العماني يعادل 2.6 دولار كما في 1999/12/31

وعلى المستوى القطاعي حقق قطاع النفط والغاز بنهاية العام معدل نمو قدره 38.6% مقابل نمو سالب قدره 31.4% في نهاية عام 1998. وفي المقابل سجلت القطاعات الصناعية غير النفطية معدل نمو قدره 7.4% مقابل معدل نمو موجب قدره 4% نهاية عام 1998. فقد سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره 1.7% مقابل معدل نمو موجب قدره 5.4%، بينما حقق قطاع الكهرباء والمياه معدل نمو قدره 0.4% مقابل 1.6 %. وتراجع نمو قطاع الإنشاءات خلال العام بشكل كبير، إذ سجل معدل نمو قدره 20.3 % مقابل معدل نمو موجب قدره 11.8%. أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة والأسماك فقد حقق معدل نمو قدره 1.1% مقابل معدل سالب قدره (2.7%). وتراجع قطاع الخدمات مسجلا معدل نمو سالب قدره 1.5% مقابل 3.6% خلال الفترة ذاتها من عام 1998.

3. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها الهادفة إلى ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، وقد صدرت في بداية العام بعض القرارات الهادفة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع الكمالية، ورفع ضريبة الدخل على الشركات العمانية والمختلطة من 7.5% إلى 12%.

قدر إجمالي الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 1.68 مليار ريال منها 1.14 مليار ريال إيرادات نفطية، وحوالي 0.05 مليار ريال إيرادات الغاز الطبيعي. وقد سجلت الإيرادات خلال العام انخفاضا نسبته 9% عما كانت عليه عام 1998، مع ملاحظة أن إيرادات النفط تم حسابها على أساس 9 دولار للبرميل فيما تم تحويل المبالغ الزائدة عن ذلك السعر إلى الاحتياطي.

قدر إجمالي النفقات العامة خلال العام بحوالي 2.09 مليار ريال مقابل 2.22 مليار ريال عام 1998 بانخفاض نسبته 6%. وعليه قدر عجز الميزانية العامة بحوالي 0.42 مليار ريال مقابل عجز قدره 0.37 مليار ريال عام 1998. ومن جهة أخرى قدرت نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام بحولي 6.9% مقابل 2.2% عام 1998.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) خلال العام حوالي 0.51 مليار ريال مقابل 0.50 مليار ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 2%. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها

الواسع (ن2) خلال العام حوالي 2.27 مليار ريال مقابل 2.13 مليار ريال عام 1998 بزيادة نسبتها 6.6%.

وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم خلال العام إذ بلغ 0.1% مقابل 0.3% عام 1998.

بلغت الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي حوالي 1.09 مليار ريال مقابل 0.77 مليار ريال عام 1998 بزيادة نسبتها 41.6%. وبلغت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية 1.91 مليار ريال مقابل 1.80 مليار ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 6.1%.

بلغت قيمة أصول (موجودات) المصارف التجارية حوالي 3.84 مليار ريال نهاية العام مقابل 3.58 مليار ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 7.3%. وقد سجل صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية قيمة سالبة قدرها 0.26 مليار ريال نهاية العام مقابل قيمة سالبة قدرها 0.12 مليار ريال عام 1998.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة فإن البيانات المتوافرة تشير إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العماني بلغ 5.905% نهاية نوفمبر/تشرين ثاني من العام مقابل 5.604% للفترة ذاتها من عام 1998. أما أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت حوالي 4.587% مقابل 4.191% للفترة ذاتها من عام 1998. وبلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العماني 10.346% مقابل 10% للفترة ذاتها من عام 1998. أما فيما يتعلق بالقروض بالعملات الأجنبية فقد بلغ سعر الفائدة 6.989% مقابل 6.807% عام 1998، علما بأن البنك المركزي فرض سقفا على سعر الفائدة على القروض الشخصية قدره 13% في منتصف أكتوبر من العام.

5. سياسة سعر الصرف:

يرتبط الريال العماني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ حوالي 2.6 دولار، لذلك فإن سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية الأخرى يعتمد بشكل أساسي على معدلات تذبذب الدولار الأمريكي مقابل تلك العملات.

6. سوق الأوراق المالية:

لازالت السوق تعاني من آثار الأزمة الحادة التي مرت بها خلال عام 1998، فاستمرت أزمة شح السيولة وتردد المستثمرين عن الاستثمار في السوق.

بلغ حجم التداول في السوقين النظامية والموازية نهاية العام حوالي 274.7 مليون ريال مقابل 912.0 مليون ريال عام 1998، بانخفاض نسبته 72.8%. كما بلغ عدد الأسهم المتداولة 138.43 مليون سهم مقابل 283.5 مليون سهم عام 1998، بانخفاض نسبته 51.2%.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لنشاط السوق تأتي البنوك وشركات الاستثمار في المرتبة الاولى، إذ بلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة 68.2% من إجمالي الأسهم المتداولة وبلغت نسبة قيمة التداول 65.9% من إجمالي قيمة التداول. وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 16.5% بالنسبة لعدد الأسهم و 18.5% بالنسبة لقيمة التداول، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة 14.9% بالنسبة لعدد الأسهم و 15.3% بالنسبة لقيمة التداول، فقطاع التأمين بنسبة 0.3% بالنسبة لعدد الأسهم و 0.3% بالنسبة لقيمة التداول.

فقد شهدت السوق الأولية قيام شركة حديثة التأسيس بطرح أسهمها للاكتتاب العام مقابل 10 شركات عام 1998، بالإضافة إلى قيام 3 شركات بزيادة راس المال. وقد بلغ إجمالي قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب 14.4 مليون ريال مقابل 214 مليون ريال عام 1998 بانخفاض نسبته 93.3%. كما شهدت السوق إنشاء 12 شركة مساهمة مقفلة براس مال قدره 39.9 مليون ريال مقابل 20 شركة برأسمال قدره 83.7 مليون ريال عام 1998. أما فيما يتعلق بسندات التنمية فقد تم طرح 4 إصدارات مقابل إصدارين عام 1998، وبلغت القيمة الإجمالية لها 135 مليون ريال مقابل 80 مليون ريال عام 1998 بزيادة نسبتها 68.8%.

بلغ المؤشر العام نهاية العام حوالي 111.66 نقطة مقابل 115.26 نقطة بداية العام، بتراجع نسبته 3.1%.

ومن جهة أخرى شهد العام التوقيع على اتفاقية التعاون بين سوقي مسقط ولندن للأوراق المالية، والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات في مجال أساليب التعامل الحديثة والمتطورة، وإلى تسهيل سبل تعزيز التعاون في مجال الخدمات المالية، وإتاحة الفرصة للكوادر العمانية لتنمية خبراتهم وتأهيلهم، والتعاون فيما يتعلق بتحسين قواعد الإفصاح وأساليب الرقابة على التعاملات والتداول والتدقيق على الشركات العاملة في هذا المجال. وشهد العام كذلك التوقيع على اتفاقية بين هيئة سوق المال ومعهد الدراسات المصرفية والمالية العماني لتأهيل وتدريب العاملين في مجال الأوراق المالية، وتخريج وسطاء مؤهلين للعمل في سوق المال. كما تم في شهر نوفمبر/تشرين ثاني من العام إدراج سوق مسقط ضمن عينة المؤشر لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي حجم الصادرات خلال العام حوالي 7.23 مليار دولار مقابل 5.52 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 31% عن عام 1998. بلغت الصادرات النفطية حوالي 5.51 مليار دولار مقابل 3.71 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 48.5%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغ متوسط سعر النفط 17.35 دولار للبرميل عام 1999 مقابل 11.92 دولار للبرميل عام 1998. وتشكل الصادرات النفطية ما نسبته 76% من إجمالي الصادرات. فيما بلغت الصادرات غير النفطية واعادة التصدير 1.70 مليار دولار مقابل 1.80 مليار دولار، وبذلك انخفضت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية واعادة التصدير من 32.7% من إجمالي الصادرات عام 1998 إلى 23.5% عام 1999.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت قيمتها حوالي 4.67 مليار دولار مقابل 5.83 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 19.9%. وبذلك حقق الميزان التجاري فائضا قدره 2.56 مليار دولار مقابل عجز قدره 0.31 مليار دولار عام 1998.

وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات حسب المجموعات السلعية خلال العام، فان النفط يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 76% من إجمالي صادرات السلطنة، ومعدات النقل في المرتبة الثانية بنسبة 8.6%، ثم الآلات وأجهزة ومعدات كهربائية في المرتبة الثالثة بنسبة 3%، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 1.9%، والحيوانات ومنتجاتها بنسبة 1.4%.

أما فيما يتعلق بالواردات فتأتي الأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الأولى بنسبة 21.5%، ومعدات النقل في المرتبة الثانية بنسبة 19.8%، ثم منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 10.4%، فالمعادن ومصنوعاتها بنسبة 6.8%، ومنتجات الصناعة الكيماوية بنسبة 6.2%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للسلطنة على صعيد الصادرات غير النفطية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تأتي في المرتبة الأولى بما نسبته 42% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تليها إيران بنسبة 7%، والسعودية 6.8%، واليمن 5.3%، والولايات المتحدة الأمريكية 5.1%، وبريطانيا 4.6%. أما فيما يتعلق بالصادرات النفطية للسلطنة، فتأتي اليابان في المرتبة الأولى بما نسبته 31%، تليها تايلاند بنسبة 21.2%، وكوريا 18.1%، والصين 12.7%، وتايوان 6.1%، والفلبين 3.1%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لواردات السلطنة فتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولي بنسبة 28% من إجمالي الواردات، تليها اليابان بنسبة 15%، وبريطانيا 7%، والولايات المتحدة الأمريكية 6.5%، والمانيا 4%، وفرنسا 3.5%. لذلك فإن أهم شريكين تجاريين للسلطنة هما دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

10. الديون الخارجية:
قدر حجم الديون الخارجية خلال العام بحوالي 3.0 مليار دولار بما نسبته 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقدرت خلال العام خدمة الدين بحوالي 215 مليون دولار مقابل 550.4 مليون دولار عام 1998، بما نسبته 7.6% من إجمالي الصادرات.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي استثمارات الشركات التي يشارك فيها راس المال الأجنبي، باستثناء الشركات المساهمة العامة، بلغ حوالي 402.5 مليون دولار نهاية العام. وقد بلغت المساهمة الأجنبية بما فيها المساهمة العربية في هذه الشركات حوالي 169 مليون دولار ما نسبته 42% من إجمالي راس المال، منها 123.2 مليون دولار مساهمات أجنبية غير عربية، ما نسبته 72.9% من الإجمالي.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي استثمارات الدول العربية في الشركات التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي بلغت حوالي 45.8 مليون دولار نهاية العام، بما نسبته 27.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال العام، منها 19.8 مليون دولار مساهمات دول مجلس التعاون، بما نسبته 43% من إجمالي المساهمات العربية، وحوالي 26 مليون دولار للدول العربية الأخرى، بما نسبته 57%. فقد بلغت حصة المستثمرين اليمنيين حوالي 41.4 فيما بلغت حصة الاستثمارات الاماراتية 29.3% وحصة الاستثمارات البحرينية والاردنية حوالي 17% و12.3% على التوالي. أما على صعيد التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات فقد بلغت حصة قطاع الخدمات حوالي 45% فيما بلغ نصيب كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حوالي 39% و16% على التوالي.

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى السلطنة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 151.8 مليون دولار، فيما بلغ رصيد استثمارات السلطنة في الدول العربية خلال الفترة المذكورة 145 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز:

يبلغ احتياطي السلطنة من النفط حوالي 5.7 مليار برميل. ويعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وأهم مصادر الثروة في السلطنة، إذ ساهم بما نسبته 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ساهم بما نسبته 76.4% من إجمالي الصادرات و67.8 % من إجمالي الإيرادات الحكومية.

بلغ إنتاج السلطنة من النفط حوالي 904 ألف برميل يوميا خلال العام مقابل حوالي 899 الف برميل عام 1998، بزيادة نسبتها 0.6%.

وعلى مستوى عمليات التنقيب والاستكشاف، أعلنت شركة تنمية نفط عمان عن اكتشاف حقول نفطية جديدة في جنوب عمان يبلغ معدل التدفق النفطي فيها 6500 برميل يوميا.

كما تم خلال العام التوقيع على اتفاقية مع شركة فيليبس بتروليوم لاستكشاف البترول وانتاجه في المنطقة الواقعة أقصى الجنوب الغربي للسلطنة. وبموجب الاتفاقية ستقوم الشركة بإنفاق ما لا يقل عن 29 مليون دولار خلال فترات الاستكشاف الثلاث والممتدة إلى عشر سنوات. وكذلك تم الاتفاق مع مجموعة شركات عالمية (نوفس استراليا، واتلانتيس هولدنج، وايجل اينرجي عمان) لاستكشاف البترول وانتاجه بمنطقة شبه جزيرة مسندم البرية والبحرية. وبموجب الاتفاقية ستقوم هذه الشركات بإنفاق 36 مليون دولار لتنفيذ برنامج العمل خلال فترات الاستكشاف الثلاث والتي تمتد لمدة تسع سنوات. كما تم خلال العام توقيع اتفاقية مع تايلند تقوم بموجبها السلطنة بتصدير 17 ألف برميل يوميا إليها ابتداءا من يناير 2000 ولمدة عام قابلة للتجديد.

وفيما يتعلق بقطاع الغاز الطبيعي فقد قدرت احتياطيات الغاز المصاحب وغير المصاحب بحوالي 29 تريليون قدم مكعب. وتعتمد السلطنة على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. بلغت نسبة مساهمة الغاز في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.1% نهاية العام. وبلغت نسبة مساهمته في إجمالي الإيرادات الحكومية نهاية العام حوالي 3.3%.

كذلك شهد العام توقيع اتفاقية بيع وشراء بين الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال وشركة توتالفينا يتم بموجبها بيع 130 ألف طن من مكثفات الغاز إلى الشركة. وتم أيضا خلال العام التوقيع على اتفاقية مع الشركة كورال الأمريكية لبيعها 11 شحنة من الغاز الطبيعي المسال حجم كل شحنة 125 ألف متر مكعب، وسيتم تصدير تلك الشحنات خلال عامي 2000-2001. كما تم خلال العام الانتهاء من أعمال الشق العلوي لمشروع الغاز الطبيعي المسال، الذي بلغت تكلفته الاستثمارية حوالي 1.25 مليار دولار، وذلك بافتتاح محطة معالجة الغاز في وسط عمان، والذي سيقوم بتزويد الغاز إلى مصنع التسييل.

ومن جهة أخرى تم خلال العام التوقيع على مذكرة تفاهم بين السلطنة ومكتب برنامج المبادلة في دولة الإمارات (أوفست). وبموجب الاتفاق ستشمل مشاركة السلطنة في مشروع دولفين لتمديد أنبوب واحد أو اكثر للغاز في السلطنة.

13-2 قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 258 مليون ريال نهاية العام، بما نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 253.6 مليون ريال عام 1998، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 1.7%.

بلغت استثمارات المشاريع في المناطق الصناعية نهاية العام حوالي 285 مليون ريال، كما بلغ عدد المصانع في هذه المناطق 182 مصنعا.

13-3 قطاع الزراعة والأسماك:

بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية العام حوالي 156.8 مليون ريال مقابل 155.2 مليون ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 1.1%. فيما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2.6%. بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 104.3 مليون ريال خلال العام مقابل 83.5 مليون ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 4%.

أما قطاع الأسماك فبلغت مساهمته حوالي 52.5 مليون ريال مقابل 50.9 مليون ريال، بزيادة نسبتها 3.1%.

ومن جهة أخرى شهد العام توقيع شركة الأسماك العمانية(اكبر شركة اسماك عاملة في السلطنة) على اتفاقية لشراء سفينتي صيد من شركة سياك الإيطالية بقيمة تقدر بحوالي 6.5 مليون دولار.

13-4 قطاع الخدمات:

يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام حوالي 3.15 مليار ريال مقابل 3.19 ريال عام 1998، بانخفاض نسبته 1.2%، كما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 52.3% خلال العام مقابل 58.6% عام 1998.

ومن أهم أنشطة القطاع، تجارة الجملة والتجزئة التي ساهمت بنسبة 24.1% من إجمالي مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ثم الخدمات الحكومية بنسبة 21.5%، والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة 14.2%، والأنشطة العقارية بنسبة 10.3%.

ومن المشاريع الهامة التي تم تنفيذها خلال العام، افتتاح المرحلة الأولى من مشروع منطقة المزيونة الحرة على الحدود العمانية اليمنية بهدف تنمية وتطوير التبادل التجاري بين البلدين. وقد بلغت تكلفة هذه المرحلة 450 الف ريال عماني. كما تم الإعلان عن خطة لتأسيس منطقة حرة في ميناء صلالة.

ومن جهة أخرى تم خلال العام البدء في الأعمال الإنشائية لمشروع ميناء صحار الجديد والذي سيكون ميناءاً صناعيا كبيرا، يحتوي على الصناعات الثقيلة المعتمدة على الغاز، علما بأن السلطنة وقعت على اتفاقية قرض مع بنك الصادرات والواردات الياباني لتمويل إنشاء الميناء بقيمة 250 مليون دولار.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل، وتحسين نوعية مراكز التدريب والتأهيل المهني في مختلف المجالات لتدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساعدهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءة كفاءتهم المهنية.

وتوجد بالسلطنة جامعة السلطان قابوس، واثنتي عشر كلية تشمل تخصصات مختلفة منها 6 كليات للمعلمين والمعلمات، 5 كليات فنية صناعية، وكلية واحدة للشريعة والقانون. كما بلغ عدد المعاهد خلال العام حوالي 19 معهدا، منها 14 معهدا للعلوم الصحية، 4 معاهد للتدريب المهني، ومعهد واحد للدراسات المصرفية والمالية.

ومن جهة أخرى شهد العام تطوراً هاماً تمثل في إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال التعليم العالي، إذ وافقت الحكومة على إنشاء أربع جامعات أهلية في مختلف مناطق السلطنة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

تم في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني من العام إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني، وعضوية الوزراء المعنيين بالشئون الاقتصادية والتجارية، وحددت اختصاصاته بالنظر في جميع المسائل الاقتصادية وما يعترض مسيرة التطور الاقتصادي من معوقات واقتراح الحلول الناجعة لتنشيط الاقتصاد الوطني بوجه عام وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في بعض المجالات بوجه خاص. وفي ذات الفترة تم تشكيل مجلس رجال الأعمال، والذي ضم نخبة من أبرز رجال الأعمال في السلطنة، وحددت اختصاصاته في التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في كل ما من شأنه تنمية الاقتصاد الوطني بوجه عام وتطوير التجارة والصناعة والسياحة والاستثمار المحلي والأجنبي بوجه خاص.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

نظم المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ندوة بعنوان " ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات" في روتردام بهولندا، ومن أهداف الندوة الترويج لفكرة إقامة معرض دائم للمنتجات العمانية بروتردام. كما تم خلال العام تنظيم عدد من الندوات وورش العمل منها" ندوة فرص الاستثمار المتوافرة في إيران في قطاعي النفط والغاز" نظمتها غرفة تجارة وصناعة عمان بالتعاون مع الجانب الإيراني، وحلقة تعريفية عن برنامج الأمم المتحدة للمشتريات نظمها مركز ترويج الاستثمار بالتنسيق مع الأمم المتحدة، كما شاركت غرفة تجارة وصناعة عمان في معرض بغداد الدولي وقامت بعقد ندوة بعنوان التسويق والصادرات وذلك بالتعاون مع غرفة التجارة العربية البريطانية، كما نظم مركز ترويج الاستثمار العديد من الندوات والمحاضرات التعريفية بفرص الاستثمار المتاحة في السلطنة في عدد من دول العالم.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في سلطنة عمان:

شهد العام زيارة الوفد العماني إلى العديد من الدول نذكر منها على سبيل المثال هولندا والعراق. كما استقبلت الجهات الرسمية العمانية العديد من الوفود الاستثمارية العربية والأجنبية الراغبة في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في السلطنة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

قام المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بتسويق 14 مشروعاً استثمارياً تم إعداد دراسات جدوى أولية لها بالتنسيق مع البنك الصناعي العماني وشركة آرثر أندرسون.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

قام المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بتعيين 26 ممثلا له في مختلف دول العالم للترويج للمشاريع الاستثمارية التي تقام في السلطنة والترويج للمنتجات العمانية.

إطار رقم (5)
بعض الالتزامات المترتبة على عضوية سلطنة عمان في منظمة التجارة العالمية

تلزم اتفاقيات (الجات) أية دولة ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ بنود الاتفاقيات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق وهي:

اتفاقية السلع وملاحقها، اتفاقية الخدمات وملاحقها، واتفاقية التجارة ذات الصلة بالملكية الفكرية. ويتم ذلك من خلال التفاوض مع الدول الأعضاء وعددها 135 دولة حتى نهاية عام 1999.

ومنذ أن تقدمت السلطنة بمذكرتها حول النظام التجاري للسلطنة في تشرين ثاني/ أكتوبر 1997 وحتى كانون أول/ ديسمبر 1999 عقدت عدة جولات من المفاوضات الثنائية بشأن طلب انضمام السلطنة للمنظمة. وقد تم خلال هذه المفاوضات مراجعة عروض السلطنة بشأن سقوف التعرفة الجمركية في مجال البضائع، والالتزامات المتعلقة بفتح الأسواق العمانية أمام الخدمات، والتشريعات ذات الصلة بالملكية الفكرية. وقد تمت هذه المفاوضات عبر الدول الراغبة في التفاوض وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوروبي، كندا، استراليا، نيوزيلندا، سويسرا، المكسيك، والهند.

يمكن إيجاز التزامات السلطنة تجاه هذه الاتفاقيات في الآتي:

1- التزامات في مجال البضائع:

1-1 **المنتجات الزراعية:** تم الاتفاق على ربط سقف التعرفة في معظم المنتجات الزراعية بمعدل 15%، إلا انه تم استثناء بعض المنتجات وفقا لمواسم الإنتاج بنسب تتراوح بين 100% في مواسم الإنتاج و20% خارج مواسم الإنتاج.

2-1 **المنتجات الصناعية:** تم ربط التعرفة الجمركية للمنتجات الصناعية بشكل عام بمعدل 15% مع بعض الاستثناءات مثل المنتجات النفطية 20%، وصفر% بالنسبة للكيماويات والمواد الصيدلانية ومنتجات اتفاقية المعلومات التقنية. وهنالك بعض المنتجات تم ربط سقف تعرفتها الجمركية ما بين 5% و10%. كما تتفاوت مدة نفاذ التعرفة بين السنة الأولى للانضمام للمنظمة و10 سنوات بعد الانضمام.

2- التزامات في مجال الخدمات:

سلطنة بفتح أسواقها لموردي الخدمات الأجانب سواء من خلال تأسيس وجود تجاري في عمان بشكل مباشر أو بما يعرف بمصطلح "عبر الحدود" وقد تم الالتزام بفتح القطاعات أو القطاعات الفرعية التالية: خدمات الاتصالات- خدمات المصارف وغيرها من الخدمات المالية- خدمات التأمين- خدمات النقل البحري- الخدمات القانونية- الخدمات المحاسبية وتدقيق الحسابات- خدمات الإنشاءات والتشييد- خدمات الحاسوب والاستشارات الإدارية- الخدمات التعليمية والصحية والبيئية- بعض الخدمات السمعية والبصرية- خدمات الإعلانات والتوزيع. ومراعاة للمصالح الوطنية وحمايتها في مجال توريد الخدمات تم الاتفاق على تضمين القيود التالية:

2-1 **تحديد المساهمة الأجنبية:** تم تحديد نسب المساهمة الأجنبية على النحو التالي:

- يستمر العمل بالنسب المعمول بها حالياً (وهى 45-51%) حتى نهاية عام 2000 وتعدل النسب بدءاً من 2001/1/1 لتصبح 70% مساهمة أجنبية و30 % مساهمة محلية.
- فيما يتعلق بالقطاعات الحساسة يتم الاحتفاظ بالنسب التالية حتى بعد عام 2000 وهى كالتالي:

49% بالنسبة لكل من خدمات عرض الأفلام السينمائية والأشرطة المرئية وقطاع المطاعم،

51% بالنسبة لكل من: بيع وتسويق خدمات النقل الجوي، امتلاك دور السينما وتشغيلها، خدمات الحجز الآلي للرحلات الجوية، وخدمات التخزين والمخازن.

2-2 **الشكل القانوني للمؤسسات الأجنبية:** طالبت الدول السلطنة بعدم تحديد الأشكال القانونية لتأسيس المؤسسات التجارية أو التمثيل التجاري وان يكون لها مطلق الحرية في التأسيس سواء كانت شركات مملوكة بالكامل أو فروعا للشركات الام أو الشركات المشتركة. إلا أن السلطنة توصلت إلى اتفاق بهذا الشأن يقضى باعتماد الجدول الزمني التالي:

- الحاسب الآلي والخدمات التابعة له المملوكة بالكامل للشركات الام: مع بداية عام 2003.
- خدمات الاتصالات المملوكة بالكامل للشركات الأجنبية الام: مع بداية عام 2005.

- في قطاع الخدمات البنكية: يسمح للفروع بالاستمرار وكذلك الجديدة منذ البداية،
- أما بالنسبة لفروع الشركات الام المملوكة بالكامل فيكون مع بداية عام 2003.
- في قطاع التأمين: يسمح للفروع أو فروع الشركات المملوكة بالكامل مع بداية عام 2003.

3- القطاع الزراعي:

تنص الاتفاقية المتعلقة بالزراعة أن تقوم الدول الأعضاء بتخفيض وإلغاء الدعم الممنوح للتصدير من خلال فرض نسب معينة. وبما أن السلطنة لا تقدم دعما تصديريا للزراعة فانه لا يوجد أي أجراء لاتخاذه في هذا المجال. إلا أن بإمكان السلطنة – وفقا للتدابير المتفق عليها والمعروفة باسم "تدابير الصندوق الأخضر للدعم المسموح به" – أن تقدم دعما للمنتج المحلي الزراعي بنسبة لا تتجاوز 10% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة.

4- دعم الصناعة الوطنية:

تمنع قواعد المنظمة تقديم الدعم للصناعات الوطنية إلا وفق ما جاء باتفاقية الإعانات والتدابير المقابلة. وفقا لهذه الاتفاقية فان الصناعة تعتبر متلقية للدعم عندما تنتفع بواحدة أو اكثر من العمليات التالية:

أ- التحويل المباشر من الأموال الحكومية أو عن طريق تقديم ضمانات لسداد القروض.

ب- تنازل الحكومة عن تحصيل الإيرادات.

ج- تقديم السلع أو الخدمات من الحكومة أو شراء المنتجات بواسطتها.

وتهدف الاتفاقية إلى إلزام الدولة العضو بعدم استخدام أو تشجيع الدعم الذي يؤدى إلى آثار سلبية على تجارة الدول الاخرى.

وفي هذا الإطار التزمت السلطنة بعدم استخدام دعم التصدير في المنتجات الصناعية، والعمل على الاستفادة من الدعم المسموح به في المنتجات المحلية وفق قواعد الاتفاقية.

(13)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة فلسطين
1999

(13)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة فلسطين
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي سجل الاقتصاد الوطني نمواً موجباً للناتج المحلي الإجمالي وانخفاضاً في كل من عجز الميزانية العامة ومعدل البطالة. كما شهد العام بداية العمل بخطة البناء والأعمار للفترة 1999-2003، بلغت مخصصاتها حوالي 4.5 مليار دولار، تعهدت الدول المانحة بالمساهمة بما قيمته 3 مليار دولار، فيما تم تمويل حوالي 1.2 مليار دولار من الموارد الذاتيه للسلطة.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات عديدة كان أبرزها الانتخابات الرئاسية للحكومة الإسرائيلية التي جرت خلال شهر أيار/مايو من العام. وقد غيرت تلك الانتخابات من الخارطة السياسية لإسرائيل، إذ تمكن اليسار الإسرائيلي من الفوز على حزب الليكود الإسرائيلي بما نسبته 12% وهي الأكبر في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية.

وعكس ما كان متوقعاً شهد العام خلافات جوهرية بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والفلسطينيين، فيما يتعلق بالمضي قدماً في عملية السلام. وقد كان أول بند على قائمة أعمال محادثات السلام تنفيذ اتفاقية واي ريفر التي تم تعليق تطبيقها من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1998. وقد دعت الحكومة الإسرائيلية إلى تأجيل تنفيذ الاتفاق إلى محادثات الوضع النهائي والتي تهدف إلى استكمال العملية السلمية والوصول إلى حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي.

ونتيجة للضغط الإقليمي والدولي لتنفيذ اتفاق واي ريفر، شهد العام توقيع اتفاقية شرم الشيخ في شهر أيلول/سبتمبر من العام، التي نتج عنها حل بعض الخلافات التي تفجرت في الأشهر السابقة لتوقيع الاتفاق. قضت الاتفاقية الجديدة باستكمال إعادة الانتشار لما نسبته 13% إضافية من الضفة الغربية، بالإضافة إلى إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين وإنشاء ممر آمن يربط غزة بالضفة الغربية والبدء في إنشاء ميناء بحري في غزة.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، سلطة النقد الفلسطينية، سوق فلسطين للأوراق المالية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

تختلف هذه الاتفاقية عن الاتفاقات السابقة التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوضعها جدولاً زمنياً لاستكمال مفاوضات الوضع النهائي والتي ستضع حداً للصراع بين الجانبين.

كما تضمنت الاتفاقية تعهداً من الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة لمرة واحدة تقدر بحوالي 400 مليون دولار للفلسطينيين إذا ما تم تنفيذ الاتفاق المذكور.

وحسب الاتفاق فإن العمل في الميناء البحري قد بدأ في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من العام، إذ أن هذا المشروع سوف يوفر فرص عمل جديدة ويحدث نشاطاً اقتصادياً وفيراً في محافظات غزة.
كما أن فتح الممر الآمن بين محافظات الضفة ومحافظات غزة سيسهل حركة التجارة بين المنطقتين كما سيزيد من حجم الحركة في مطار غزة الدولي.

2. الأداء الاقتصادي:
قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 4.84 مليار دولار مقابل 4.48 مليار دولار عام 1998.

وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 4.5% مقابل 4.2% عام 1998. كما شهد العام انخفاض معدل البطالة إلى حوالي 13.9% مقابل 14.5% عام 1998. من جهة أخرى واصل الاقتصاد الفلسطيني خلق فرص عمل جديدة وبوتيرة مرتفعة، إذ بلغ عدد فرص العمل الجديدة بين النصف الأول من عام 1998 والنصف الأول من العام حوالي 47.1 ألف وظيفة. وعلى الرغم من أهمية العمل في إسرائيل، إلا أن 6 وظائف من كل 10 وظائف جديدة كانت في الاقتصاد الفلسطيني وأن حوالي ثلاثة أرباع هذه الوظائف تم خلقها من قبل القطاع الخاص الفلسطيني.

وعلى المستوى القطاعي شهد قطاع التشييد والبناء تطورا هاما، خاصة فيما يتعلق بالحركة المعمارية من قبل القطاع الخاص وزيادة إقراض الجهاز المصرفي واستقرار أسعار المستهلك.

3. الأوضاع المالية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الإيرادات العامة قد بلغت خلال العام حوالي 1.14 مليار دولار، منها 0.9 مليار دولار إيرادات محلية، و 0.24 مليار دولار منح ومساعدات.

وبلغت قيمة الإيرادات الضريبية خلال العام حوالي 0.48 مليار دولار، منها 0.39 إيرادات ضريبة القيمة المضافة والمكوس بما نسبته 81% من إجمالي الإيرادات الضريبية، في حين بلغت إيرادات الجمارك حوالي 0.30 مليار دولار. وفي المقابل بلغت قيمة الإيرادات غير الضريبية حوالي 0.12 مليار دولار بما نسبته 13.2% من إجمالي الإيرادات المحلية.
أما فيما يتعلق بالنفقات العامة فقد بلغت خلال العام 1.39 مليار دولار، شكلت النفقات الجارية منها 1 مليار دولار، وبلغت قيمة النفقات الرأسمالية والتطويرية 0.39 مليار دولار.

وعليه بلغ عجز الميزانية العامة خلال العام حوالي 0.25 مليار دولار بما نسبته 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى، تم ابتداءاً من مطلع العام إجراء تخفيضات ضريبية على دخل الأفراد والشركات، إذ تم تخفيض نسبة الضريبة من حدودها القصوى البالغة 48% على الأفراد و38.5% على الشركات إلى 20%. وسيؤدي هذا التخفيض إلى الحد من التهرب الضريبي وإلى تشجيع الاستثمار.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ إجمالي موجودات/مطلوبات الجهاز المصرفي نهاية العام حوالي 3.86 مليار دولار بزيادة نسبتها 15.6% عن عام 1998. وبلغت الودائع حوالي 2.88 مليار دولار نهاية العام مقابل 1.41 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 42.5%. اما فيما يتعلق بالتسهيلات المباشرة فقد تجاوزت مليار دولار، بزيادة نسبتها 21% عما كانت عليه عام 1998. وقد انعكس هذا الوضع على توسيع قاعدة الائتمان وهو تطور تم تسجيله لأول مرة في القطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، فقد استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته 26.4% من إجمالي التسهيلات المقدمة حتى كانون أول/ديسمبر من العام مقابل 25 % للفترة ذاتها من عام 1998. وكان نصيب قطاع الصناعة والتعدين 10.5% مقابل 14 % عام 1998. واستحوذت قطاعات الإنشاءات، الزراعة، السياحة والخدمات والمرافق العامة على 12.3% و1.6% و3.5% و6.5% على التوالي مقابل 13% و1.5% و3.5 % و3.5% على التوالي عام 1998.

وبلغت نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الودائع خلال العام حوالي 35% مقابل 34.5 % عام 1998. أما التسهيلات غير المباشرة (ضمانات، كفالات، تعهدات) فقد بلغت حوالي 500 مليون دولار خلال العام مقابل 365 مليون عام 1998.

بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين خلال العام 22 مصرفا وهو العدد ذاته عام 1998 . وبلغ عدد الفروع 115 فرعاً ومكتبا نهاية العام مقابل 105 فروع نهاية عام 1998.

وفيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، فقد تم خلال العام تعديل نسب الائتمان لتصبح 40% كحد أدنى من إجمالي حجم الودائع بدلاً من 30%. كما تم تحديد الاحتياطي الإلزامي بواقع 14% للودائع على الدينار الأردني و 8% للودائع على الشيقل الإسرائيلي، و10% للودائع على الدولار الأمريكي والعملات الأخرى. هذا وقد تم خلال العام إصدار القرار رقم 99/30 المتعلق بتخفيض نسبة الفائدة التي تدفعها سلطة النقد على الاحتياطيات الإلزامية.
هذا وقد بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 5.5% مقابل 5.6% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:
لم تصدر السلطة الفلسطينية حتى الآن عملة وطنية، إذ أن التعامل يتم من خلال الدينار الأردني والشيقل الإسرائيلي والدولار الأمريكي.

6. سوق الأوراق المالية:
بلغ حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام حوالي 107 مليون دينار أردني، بزيادة نسبتها 118% عن عام 1998، في حين بلغ عدد الأسهم المتداولة 68.9 مليون سهم.
وبلغ عدد الصفقات خلال العام حوالي 10.62 ألف صفقة، بزيادة نسبتها 39% عن عام 1998.

وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق نهاية العام حوالي 849 مليون دولار.

ومن جهة أخرى ارتفع مؤشر القدس من 155 نقطة نهاية عام 1998 إلى 236.8 نقطة نهاية العام موضوع التقرير.

خطت سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام خطوة جديدة وصفت بأنها نوعية نحو جذب المستثمرين الأجانب والعرب للاستثمار في السوق بتوقيعها اتفاقية "تقديم خدمات

الحفظ الأمين ومقاصة الأوراق المالية للمستثمرين الأجانب في المنطقة مع البنك البريطاني للشرق الأوسط".

وبموجب هذه الاتفاقية سيقدم البنك البريطاني "خدمات الحافظين الأمينين والسماسرة العالميين وخدمات التسليم والاستلام والمحفظة المالية والنقدية وتقصي أخبار الشركات، وتحصيل أرباح الأسهم والإنابة وخدمات الصرف الأجنبي".

وسيقوم البنك البريطاني بموجب هذه الاتفاقية بعمليات تسوية الشراء والبيع وذلك بعد التداول بما ييسر للمستثمر الأجنبي ان يتصل ويتداول في السوق.

شهدت السوق المالية تطوراً مهما نحو زيادة الانفتاح على المستثمرين العرب والأجانب، إذ أتاحت شبكة الإنترنت للمستثمر مراقبة التداول مباشرة على الإنترنت والاتصال بوكيله، وخاصة بعد تشغيل المفتاح الدولي الفلسطيني.

7. التجـــارة الخارجية:

قدر حجم الصادرات خلال العام بحوالي 0.71 مليار دولار مقابل 0.68 مليار دولار عام 1998. أما الواردات فقد قدرت بحوالي 2.7 مليار دولار مقابل 2.5 مليار دولار عام 1998.

وعليه قدر عجز الميزان التجاري خلال العام بحوالي 2 مليار دولار مقابل 1.82 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 10%.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حوالي 94% من صادرات فلسطين تذهب إلى إسرائيل فيما يتم تصدير حوالي 5% إلى الأردن ومصر. أما فيما يتعلق بالواردات فإن حوالي 90 % منها يأتي من إسرائيل.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:

قدر عجز الحساب الجاري خلال العام بحوالي 755 مليون دولار مقبل 730 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 3.4%.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 15.6%.

10. الديون الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى انه منذ التوقيع على اتفاق اوسلو في أيلول/سبتمبر عام 1993، تعهدت الدول المانحة بدفع حوالي 4.25 مليار دولار للسلطة الفلسطينية، تم الالتزام بمبلغ 3.75 مليار دولار منها، الا انه حتى منتصف العام موضوع التقرير لم يدفع سوى 2.75 مليار دولار.

التزمت الدول المانحة بتقديم 524.4 مليون دولار خلال العام الا أن قيمة المبالغ المدفوعة من الدول المانحة حتى منتصف العام لم تتجاوز 174 مليون دولار.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها في مناطق الضفة الغربية بناءاً على القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار خلال العام حوالي 143 مليون دولار.

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية حوالي 5,5 مليون دولار، بما نسبته 4% من إجمالي الاستثمار، أما الاستثمار المشترك فقد بلغت قيمته 35 مليون دولار وشكلت نسبته 25% من مجموع الاستثمارات.

وعلى المستوى القطاعي جاء القطاع الصناعي في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 87 مليون دولار بما نسبته 63% من إجمالي الاستثمارات (محلي اجنبي، مشترك)، جاء بعده قطاع السياحة بحوالي 26 مليون دولار بما نسبته 18.9%، وقطاع التعليم بحوالي 16 مليون دولار، بما نسبته 11.6%، ثم قطاع الصحة بحوالي 11 مليون دولار، بما نسبته 8%.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي للمشاريع الأجنبية الصرفة، فقد استحوذ قطاع السياحة على حوالي 3.6 مليون دولار بما نسبته 65.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (باستثناء المشتركة). جاء بعده قطاع الصناعة بحوالي 1.37 مليون دولار، بما نسبته 25% ، ثم قطاع الزراعة بحوالي 0.12 مليون دولار بما نسبته 2.2%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى فلسطين خلال الفترة 1985-1999 حوالي 330.8 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات الفلسطينية في الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 244.6 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

13-1 قطاع التشييد والبناء:

يعتبر نقص عدد الوحدات السكنية واحدة من أهم القضايا التي تشغل السلطة الفلسطينية نتيجة للطلب المتزايد على الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية لتلبية احتياجات الأسر حديثة التكوين والأسر التي ترغب في تحسين مساكنها، بالإضافة إلى حاجة آلاف الأسر العائدة من الشتات لهذه المساكن.

بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 10.6%، كما استوعب القطاع حوالي 23% من إجمالي حجم العمالة الوطنية.

تشير البيانات حول إحصاءات الإنشاءات إلى ان عدد رخص الأبنية الصادرة في مناطق الضفة الغربية وغزة للأغراض السكنية وغير السكنية قد بلغ نهاية عام 1998 حوالي 890 رخصة، منها 57% لإقامة مبان جديدة، و25% لإضافة جديدة للمباني المرخصة و18% لإضافات جديدة وترخيص مبان قائمة.

بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة حتى نهاية النصف الأول من العام موضوع التقرير حوالي 2.69 ألف رخصة، منها 59% لإقامة مبان جديدة، و 22% لإضافة جديدة للمباني المرخصة، و19% لإضافات جديدة وترخيص مبان قائمة، في حين بلغت المساحة المرخصة للبناء 926 ألف متر مربع.

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن إجمالي عدد المؤسسات العاملة في قطاع مقاولي الإنشاءات في محافظات الضفة وغزة (باستثناء محافظة القدس) تبلغ 488 مؤسسة، بينما بلغ عدد المشتغلين في مؤسسات مقاولي الإنشاءات 5538 مشتغلا، وبلغت قيمة تعويضات العاملين في أنشطة المقاولين نحو 28 مليون دولار، فيما بلغ إجمالي الإنتاج 216.7 مليون دولار. وفيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط فقد بلغ 136.4 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي القيمة المضافة 80.4 مليون دولار.

من ناحية أخرى، تبنى كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مشروعاً للإسكان خاصة لذوي الدخل المنخفض (25 مليون دولار من البنك الدولي وحوالي 19 مليون دولار كأسهم من مؤسسة التمويل الدولية)، سيساهم في تأسيس شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية لتسهيل تدفق رأس المال الخاص إلى قطاع الإسكان في الضفة الغربية وغزة.

13-2 قطاع الصناعة:

أنجزت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من البرامج كان في مقدمتها برنامج المناطق الصناعية بتكلفة مقدارها 32 مليون دولار والذي يتوقع ان يخلق 5000 فرصة عمل، إذ أن العمل لا يزال جاريا حالياً لافتتاح مناطق صناعية في مدن: رفح وجنين ونابلس وطولكرم.

من ناحية أخرى، انتهت شركة فلسطين لتطوير وإدارة المناطق الصناعية "بيدكو" التابعة لشركة "باديكو" من المرحلة الأولى من منطقة غزة الصناعية وكامل البنية التحتية للمنطقة وبدأت العمل في تنفيذ المرحلة الثانية. وقد تم تأجير المرحلة الأولى بالكامل لمستثمرين محليين واجانب والتي اشتملت على حوالي 30 ألف متر مربع من المباني والهياكل المعدنية وعلى حوالي 3 آلاف متر مربع من المباني والمكاتب التجارية (الأسمنتية) وقد تم حجز حوالي 20 مصنعاً من المرحلة الثانية. وسيتم كذلك إنشاء ما مجموعه 35 مصنعاً اضافياً لمقابلة الطلب المتزايد على الاستثمار في منطقة غزة الصناعية.

وكانت الشركة قد حصلت على تمويل بقيمة 24 مليون دولار منها 9 ملايين عبارة عن قروض من مؤسسة التمويل الدولية والباقي تمويل من بنك الاستثمار الأوروبي وذلك بهدف إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة من هذا المشروع في الموعد المحدد لهما في شهر تشرين ثاني/نوفمبر من عام 2001 .

بلغ عدد الشركات والمصانع الفلسطينية الحاصلة على شهادة "الايزو 9000" حتى نهاية العام حوالي 48 شركة ومصنعاً، منها 12 شهادة في مجال المقاولات و7 في الصناعات الهندسية، و5 في مكاتب هندسية ومراكز فحوصات، و4 في الصناعات الإنشائية، و3 في الصناعات الغذائية و3 في الصناعات البلاستيكية، و3 في مستودعات الأدوية وصيدليات و2 في الأحذية والجلود و5 في صناعات أخرى، في حين حصل كل من قطاع الصناعات الدوائية والبلديات والجمعيات الأهلية والتكنولوجية والمعلومات على شهادة واحدة فقط.

13-3 قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 7% وحوالي 50% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، كما يستوعب حوالي 12% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية.

ومن أهم المحصولات المروية البطاطا والبندورة والباذنجان والفلفل الأخضر والخيار والفواكه والفراولة والحمضيات وفواكه وخضراوات غير تقليدية، هذا بالإضافة إلى الزهور. أما اهم المحصولات غير المروية فهي الزيتون والعنب والتين والتفاحيات واللوزيات.

ومن ناحية أخرى جاء برنامج طاقات وزارة الزراعة في مقدمة البرامج التي تبنتها خطة التنمية الفلسطينية (1999-2003) وبتكلفة إجمالية بلغت 840 الف دولار على مدى سنوات الخطة الخمس. أما البرنامج الثاني، الذي أولته خطة التنمية أهمية كبيرة، فكان برنامج تطوير البنية التحتية لقطاع الزراعة، الذي كان من ضمن أهم مشروعاته مشروع المركز الوطني للبحوث الزراعية، بلغت تكلفته 1.26 مليون دولار. كما جاء برنامج إعادة تأهيل المصادر (الأرض والمياه)، ضمن أولويات قطاع الزراعة وذلك لندرتها، وضعف السيطرة عليها مما يستدعي تحقيق الاستفادة المثلى مما هو متوفر منها. وكان أهم المشاريع المتضمنة في هذا البرنامج مجموعة مشاريع استصلاح الأراضي في محافظات الضفة وغزة بتكلفة قدرت بما قيمته 984 ألف دولار.

من جهة أخرى، شهد العام إنجاز مشروع قانون الزراعة الفلسطيني العام، إضافة إلى تسعة أنظمة تنفيذية وتفسيرية تتعلق بالمبيدات الزراعية والمشاتل والمراعي والثروة السمكية والحجر الزراعي وغيرها من الأمور الخاصة بالزراعة، وقد حول مشروع القانون إلى المجلس التشريعي لاقراره.

13-4 قطاع السياحة:

تعتبر السياحة في القدس وفي باقي الضفة الغربية مصدراً تقليدياً للعملات الصعبة إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على قطاعات النقل والإنشاء والصناعات الحرفية والفندقية.

استناداً إلى المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء للقطاع الفندقي، بلغ عدد الفنادق العاملة في فلسطين حتى نهاية أيلول/سبتمبر من العام حوالي 92 فندقاً، تضم حوالي 3720 غرفة و8100 سرير.

أما فيما يتعلق بجنسيات السياح الذين زاروا البلاد فإن حوالي 54% من إجمالي السياح من أوروبا، و9.4% من إسرائيل، و8.3% من أمريكا، و3% من الدول العربية، و2.9% من آسيا. وبلغ عدد العاملين في الفنادق 1681 شخصاً منهم 415 في الإدارة و1266 في التشغيل.
من ناحية أخرى، انتهى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" خلال العام من أعداد برنامج متكامل يعد الأول من نوعه يستهدف تطوير المواقع السياحية في مختلف المحافظات الفلسطينية بما يكفل تأهيلها كمناطق جذب سياحي.

14. تنمية الموارد البشرية:

في إطار الجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية في فلسطين،تم خلال العام تأسيس معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية،من قبل سلطة النقد الفلسطينية والبنوك العاملة في فلسطين وعددها (22) مصرفا وذلك كمؤسسة غير هادفة للربح.

ويتكون مجلس إدارة المعهد من أحد عشر عضواً، أربعة أعضاء من مجالس إدارة البنوك ومدرائها العامين ويترأس مجلس إدارة المعهد محافظ سلطة النقد الفلسطينية.

يأتي التدريب المصرفي في المقام الأول بالنسبة للمعهد الذي يتعامل مع مجموعة واسعة من المهنيين الذين يعملون في الجامعات ومؤسسات التدريب المصرفية والبنوك الدولية والهيئات الاستشارية والخبراء الذين يعملون بصفة مستقلة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صادق المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العام على القوانين المتعلقة بالمجالات التالية:

1. المصادر الطبيعية
2. الأحوال المدنية
3. تنظيم مهنة المحاماة
4. حقوق المعوقين
5. البيئة
6. العطاءات للأشغال الحكومية

ومن جهة أخرى تم خلال العام إحالة (11) قانوناً إلى المجلس التشريعي، تتعلق بما يلي: المصارف، ضريبة الدخل الفلسطيني، الإجراءات الجزائية، التموين، حقوق المؤلف، تنظيم تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية، المواصفات والمقاييس الفلسطينية، صندوق

تعويض المزارعين عن أضرار الكوارث التي يعانى منها الفلسطينيون، الرسوم القنصلية، المياه، وتشكيل المحاكم النظامية.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1- عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهد العام انعقاد المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمغتربين الفلسطينيين وذلك بمشاركة العديد من الجهات الحكومية وممثلين عن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والهيئات العربية والدولية ووفود تمثل المغتربين الفلسطينيين في دول العالم.

16-2- تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في فلسطين:
شهد العام زيارة وفود من أمريكا، أوروبا، الأردن ومصر.

(14)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة قطر
1999

(14)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة قطر
1999

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 1999 جهودها في تنفيذ سياساتها المتعلقة بتنويع مصادر الدخل، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، والاستفادة الكاملة من مواردها الهيدروكربونية التي تعتمد على النفط والغاز والبتروكيماويات، إذ تواصلت الجهود الخاصة بتنمية وتسويق مشاريع الغاز العملاقة، مما أدى إلى زيادة صادرات الغاز بصورة كبيرة هذا العام. كما استمرت الجهود الرامية إلى تحرير الاقتصاد وتفعيل القطاع الخاص، وتنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية. وبفضل هذه الجهود حقق الاقتصاد القطري نمواً حقيقياً موجباً، كما حافظ على ثبات الميزانين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى ثبات معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف**.

وعلى الصعيد السياسي شهد العام تفعيل دور الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، إذ تم خلال العام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي بالاقتراع الشعبي المباشر، وأصبح يمارس نشاطه الفعلي. كما تم تشكيل لجنة لوضع دستور دائم للبلاد تشمل بنوده الأساسية مجلساً منتخباً عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، بما يؤدي إلى تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم.

2. الأداء الاقتصادي:

شهد الاقتصاد الوطني تطورات هامة خلال العام أثرت إيجاباً على الأداء الاقتصادي العام، منها ارتفاع أسعار النفط، والزيادة الملحوظة في إنتاج وتصدير الغاز اثر اكتمال العمل في مشروعات الغاز العملاقة.

قدر الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 40.93 مليار ريال قطري مقابل 38.09 مليار ريال عام 1998 محققا بذلك معدل نمو بالأسعار الجارية قدره 7.5% مقابل نمو سالب (7.4%) عام 1998. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو حقيقي خلال العام قدره 2.3% مقابل 2% عام 1998. ويعود التحسن في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع في أسعار النفط إلى جانب الارتفاع الكبير في صادرات الغاز والمكثفات والبتروكيماويات فضلا عن الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد والتجارة، وزارة الطاقة والصناعة والكهرباء والماء، وزارة العدل، مصرف قطر المركزي، مجلس التخطيط ، المؤسسة العامة القطرية للبترول.

** الدولار يعادل 3.64 ريال قطري كما في 1999/12/31.

وعلى المستوى القطاعي قدرت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز خلال العام بحوالي 40.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 36.8% عام 1998.

أما فيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية فقد قدرت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 59.8%، منها 9.9% لقطاع المال والتأمين والعقارات و8.5 % للصناعات التحويلية، 7.2% لقطاع النقل والمواصلات، 1.5% لقطاع الكهرباء والماء، 0.7% لقطاع الزراعة والصيد. أما النسبة المتبقية (21.4%) فهي من نصيب القطاعات الخدمية الأخرى.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات الفعلية للسنة المالية 1999/1998 حوالي 15.1 مليار ريال مقابل 14 مليار ريال عام 1998/97، بارتفاع نسبته 7.9%.

وبلغت النفقات العامة الفعلية حوالي 16.8 مليار ريال مقابل 17.6 مليار ريال عام 97/ 1998 بانخفاض نسبته 4.5%. ونتيجة لذلك بلغ العجز حوالي 1.7 مليار ريال أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.5% عام 1998.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) حوالي 4.18 مليار ريال في نهاية من العام مقابل 4.22 مليار ريال عام 1998 بنسبة انخفاض قدرها 1% عن عام 1998.

وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 25.98 مليار ريال في نهاية العام مقابل 23.33 مليار ريال نهاية ديسمبر 1998 بزيادة نسبتها 8.3%.
كما بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 2.8% وهو المعدل ذاته عام 1998.

بلغ إجمالي موجودات البنوك التجارية حوالي 47.6 مليار ريال في ديسمبر من العام مقابل 42.5 مليار عام 1998، بزيادة نسبتها 12%. وقد حدثت معظم هذه الزيادات في بند الاستثمارات المحلية التي ارتفعت بنسبة 157% خلال الفترة المذكورة. ويعزى ذلك إلى اتجاه البنوك إلى الاستثمار في السندات المحلية. أما التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة- وهي التي تشكل حوالي ثلثي الموجودات- فقد انخفضت بنسبة 0.2% وذلك نتيجة لتحول الحكومة إلى السندات في تمويل عجز الموازنة العامة، إذ يلاحظ أن التسهيلات الممنوحة للقطاع العام قد انخفضت بنسبة 8.9% خلال الفترة. أما الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي فقد بلغت 13.33 مليار ريال في نهاية العام مقابل 11.95

مليار في نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 11.6%. أما الموجودات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي فقد بلغت حوالي 4.40 مليار ريال في نهاية ديسمبر من العام مقابل 3.49 مليار في نهاية عام 1998.

وعلى صعيد آخر واصل مصرف قطر المركزي خلال العام جهوده الرامية إلى ودعم واستقرار الجهاز المصرفي ورسم السياسات النقدية بما يواكب التطورات المالية المحلية والعالمية وبما يخدم مصلحة الاقتصاد وفقا للسياسات الاقتصادية للدولة. فقد اصدر المصرف المركزي مجموعة من الإجراءات والتدابير والتوجيهات للجهاز المصرفي شمل أبرزها موافقته على فتح حسابات توفير للحاصلين على تأشيرة زيارة عمل، وضرورة موافقة المصرف المركزي على مسودات التقارير السنوية لمراقبي الحسابات قبل إصدارها، وعدم تقديم التسهيلات في صورة سحب على المكشوف لبعض العملاء لفترات طويلة. كما اصدر مصرف قطر المركزي خلال العام تعميما بشأن تعديل الحدود القصوى المسموح بها للتركزات الائتمانية، وتعميما بشأن كيفية حساب نسبة كفاية السيولة لدى البنوك، إلى جانب دعوة البنوك للاكتتاب في أول إصدار لسندات الحكومة بقيمة 2000 مليون ريال، وهي تحمل فائدة 7.75% ولأجل مدته ثلاث سنوات تنتهي في 2002/06/30. كما استمر المصرف في تطبيق سياسة تحرير الفائدة التي بدأها منذ عام 1995 بالسماح للبنوك بحرية حساب الفائدة على القروض بدون حد أعلى. وقد تراوحت أسعار الفائدة على الودائع خلال العام بين 5.75% و6.75% وهي الأسعار ذاتها التي كانت سائدة خلال عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:

يرتبط الريال القطري رسميا بوحدة حقوق السحب الخاصة بعلاقة ثابتة قدرها 4.76 ريال لكل وحدة سحب خاصة، مع وجود هامش يتحرك فيه سعر الريال يساوي 7.25%. ومع هذا الارتباط الرسمي للريال فإنه يرتبط عملياً مع الدولار الأمريكي بعلاقة ثابته منذ منتصف عام 1980 بواقع 3.64 ريال لكل دولار.

6. سوق الأوراق المالية:

سجلت حركة التداول في سوق الدوحة للأوراق المالية، التي افتتحت رسميا في شهر أيار/مايو 1997 نموا في مختلف اوجه النشاط خلال العام مقارنة مع عام 1998، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 27.1% لتصل إلى 1.23 مليار ريال مقابل 0.97 مليار عام 1998. أما عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع بنسبة 13.1% ليصل إلى 35.32 مليون سهم مقابل 31.23 مليون سهم عام 1998. وبلغ المؤشر العام للأسعار

نهاية العام 134.10 نقطة مقابل 135.13 نقطة عام 1998، بانخفاض نسبته 0.76% وارتفع عدد العقود المنفذة بنسبة 80.2% ليصل إلى 13964 عقدا مقابل 7747 عقدا عام 1998.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 21 شركة، منها 6 في قطاع البنوك، 4 في قطاع التأمين، 8 في قطاع الخدمات، 3 في قطاع الصناعة، وقد ارتفعت القيمة السوقية لاسهم الشركات المدرجة في السوق من 13.9 مليار ريال نهاية عام 1998 إلى 20.0 مليار ريال نهاية العام بزيادة نسبتها 44%.

من ناحية أخرى، وفي إطار مواكبة التطورات التي تشهدها السوق، صدر قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة بتعديل اللائحة الداخلية للسوق والهيكل التنظيمي لها، بما يتيح للسوق تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها المستقبلية.

7. التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات خلال العام حوالي 4.74 مليار دولار مقابل 4.87 مليار دولار عام 1998 بانخفاض نسبته 2.7%.

هذا وقد بلغت صادرات الشركات العاملة في قطر خارج المؤسسة القطرية العامة للبترول لعام 1998 حوالي 4.022 مليار ريال.

أما الواردات فقد بلغت حوالي 3.53 مليار دولار مقابل 3.4 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 3.8%. وتأتي هذه الزيادة نتيجة استكمال مشاريع غاز الشمال وتوسعات مصانع البتروكيماويات خلال العام.

وعليه بلغ فائض الميزان التجاري خلال العام حوالي 1.21 مليار دولار مقابل 0.9 مليار دولار عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات، تأتي اليابان في المركز الأول بما نسبته 48.2 % من إجمالي الصادرات، جاءت بعدها دول جنوب شرق آسيا الأخرى بما نسبته 28.7 %، والدول العربية بما نسبته 6.4%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.2%، ودول الاتحاد الأوروبي بما نسبته 2.2%. أما بقية دول العالم الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 10.3%.

فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول بما نسبته 42.7 % من إجمالي واردات دولة قطر، تليها اليابان بما نسبته 15.5%، والدول العربية بما نسبته 12.5%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.4%، ودول جنوب شرق آسيا الأخرى بنسبة 3.8%. أما بقية دول العالم الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 15.1%.

على صعيد التركيبة السلعية للصادرات، جاء النفط والوقود المعدني في المركز الأول بما نسبته 82%، تليه المواد الكيماوية بنسبة 11.4%، والسلع المصنعة بنسبة 6%، والمواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 0.4%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت الآلات ومعدات النقل في المركز الأول بما نسبته 46.9%، تليها المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 9.1%، السلع المصنعة 9% المواد الكيماوية 5.4%. أما بقية السلع الأخرى فقد استحوذت ما نسبته 29.6%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ حجم الصادرات إلى الدول العربية خلال العام حوالي 345.6 مليون دولار، بما نسبته 7.3% من إجمالي صادرات دولة قطر. جاءت الإمارات في المركز الأول بما نسبته 45.1%، تلتها السعودية بما نسبته 29.1%، وسلطنة عمان بما نسبته 7.4%، والأردن بنسبة 3.8%، والبحرين 2.8%، ومصر 2.2%، ولبنان 1.7%، وسوريا 1.6%، واليمن 0.5%. أما بقية الدول العربية الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 5.8%.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشير البيانات غير الرسمية إلى أن الحساب الجاري قد سجل خلال العام عجزا نسبته 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17.3% عام 1998. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تحسن ملحوظ في وضع الميزان التجاري.

10. الديون الخارجية:

قدر إجمالي حجم الديون الخارجية بنهاية العام بحوالي 11.9 مليار دولار مقابل 9.8 مليار دولار عام 1998. ويعزى هذا الارتفاع في الديون إلى استدانة الحكومة حوالي مليار دولار على شكل سندات، وتوقيع شركات حكومية أو تلك التي تمتلك فيها الدولة حصة الأغلبية قروضاً تقدر بحوالي 1.15 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع هذه الديون تم استثمارها في مشروعات جديدة لتطوير قطاعات النفط والغاز والأسمدة والبتروكيماويات، وهي لا تتمتع بضمانات حكومية

مباشرة، بل تتم بضمان المشروع ذاته. وقد أصدرت دولة قطر خلال العام أول سندات دولية في سوق الدولار الأوروبية بقيمة مليار دولار لمدة عشر سنوات بفائدة 9.5%. وقد مثل هذا الإصدار حدثاً مهما لدولة قطر لكونه أول إصدار لها في السوق من جهة ولكون هذا الإصدار هو الأكبر كدفعة واحدة يقوم به مقترض من الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تساهم حصيلة هذا الإصدار في التوسع في مشروعات النفط والغاز العملاقة التي تقوم في قطر.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة قطر قد بلغت حوالي 90 مليون دولار خلال العام، بزيادة نسبتها 28.6% عن عام 1998. كما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية حوالي 1.45 مليار دولار خلال العام مقابل 1.43 مليار دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 1.3%. وقد بلغ نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات حوالي 4% من رؤوس أموال هذه الشركات.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات العربية في إجمالي رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي بلغ حوالي 58 مليون دولار خلال العام بزيادة نسبتها 6.6% مقارنة بعام 1998، منها حوالي 53.4 مليون دولار من الدول الخليجية، بما نسبته 92% من إجمالي حجم الاستثمارات العربية.

على صعيد التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات بلغت حصة قطاع الخدمات حوالي 82% منها فيما استأثر القطاع الصناعي بالنسبة المتبقية.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الدولة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 74.7 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات القطرية الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 731.9 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز:

واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ الخطط الرامية إلى زيادة الاحتياطي والطاقات الإنتاجية من النفط. فبعد اكتمال المرحلة الرابعة من تطوير حقل الشاهين البحري الذي يعتبر من أكبر

الحقول البحرية في العالم، وتطوير القطاع الجنوبي والشمالي من حقل العد الشرقي، استمر العمل في تطوير حقل دخان لرفع طاقته الإنتاجية من 295 ألف برميل في اليوم إلى 370 ألف برميل في اليوم. كما تواصل العمل في تطوير حقل الخليج الذي تم اكتشافه في يونيو/حزيران 1991، إذ تم حفر 10 آبار ويقدر أن يصل الإنتاج منه إلى 32 ألف برميل في اليوم ترتفع مستقبلا إلى 85 ألف برميل في اليوم.

كذلك تواصلت الجهود الرامية إلى تطوير الغاز، الذي يقدر الاحتياطي المعروف منه بحوالي 380 ألف مليار قدم مكعب، ويضع دولة قطر في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران. وتخطط قطر لتكون من أكبر المصدرين للغاز في العالم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اكتمل العمل في ميناء راس لفان الذي يعتبر أكبر ميناء لتصدير الغاز الطبيعي في العالم. وقد استثمرت دولة قطر عشرات المليارات من الدولارات لاستغلال هذه الاحتياطيات الضخمة من الغاز، إذ تم خلال العام افتتاح منشآت مشروع شركة راس لفان للغاز الطبيعي المحدودة (راس غاز) الذي قدرت تكلفته بحوالي 3.5 مليار دولار، والذي بدأ الإنتاج وتصدير أول شحنة منه إلى كوريا في أغسطس/آب من هذا العام ضمن برنامج متدرج للتصدير حتى تكتمل الكمية المتعاقد عليها مع كوريا وهي 4.8 مليون طن سنويا ولمدة 25 عاماً. ويأتي مشروع (راس غاز) بعد إنجاز مشروع شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) الذي بدأ إنتاجه عام 1997 بتكلفة تصل إلى 4.5 مليار دولار .

كما تم إبرام عقود طويلة الأجل يتم بموجبها رفع الطاقة التصديرية إلى ما يزيد عن 20 مليون طن من الغاز. فإلى جانب الاتفاقات السابقة بتصدير 6 مليون طن من الغاز إلى اليابان، و4.8 طن إلى كوريا، و6.5 طن إلى شركة "بترونت" الهندية، تم خلال العام توقيع اتفاق مع مجموعة "داكشين بهارات للطاقة"الهندية على تصدير 2.6 طن سنوياً 25 عاماً، إلى جانب اتفاقيات قصيرة الأجل لتصدير الغاز إلى كل من إسبانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وقد تواصلت الزيادة في صادرات الغاز، فارتفعت إلى ما يزيد على 11 مليون طن منذ بدء التصدير عام 1997، تم تصدير حوالي 6 مليون طن خلال العام إلى كل من اليابان وكوريا وايطاليا وفرنسا واسبانيا وأمريكا . ومن جانب آخر ما زالت الجهود مستمرة في الأعداد لمشروع دولفين الذي أعلن عنه خلال العام ليعمل على ربط قطر بالإمارات وعمان وباكستان من خلال خط أنابيب لتزويد الدول الخليجية وباكستان بالغاز من قطر.

13-2 قطاع الصناعة:

شهد القطاع خلال العام تطورات هامة منها توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة إلى جانب إضافة طاقة إنتاجية جديدة. وشمل القطاع عدداً من الصناعات الكبرى مثل صناعة البتروكيماويات، وصناعة الأسمدة، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة تكرير البترول وتسييل الغاز، وصناعة الأسمنت، إلى جانب صناعة الدقيق والمنظفات والأصباغ والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفى إطار التوجه لإقامة المزيد من الصناعات البتروكيماوية المختلفة التي تعتمد على الغاز الطبيعي من حيث اللقيم والوقود، تم خلال العام افتتاح مصنع قطر للإضافات البترولية المحدودة "كافاك" الذي صمم لإنتاج 825 ألف طن سنويا من الميثانول و 610 ألف طن من مادة (ام. تي. بي. إي) كما تم وضع حجر الأساس لمشروع شركة قطر للكيماويات "كيوكيم" في منطقة مسيعيد الصناعية، ويتوقع ان يبلغ إنتاجه حوالي 500 ألف طن من مادة الايثيلين السائلة وحوالي450 ألف طن من مادة البولي ايثيلين البلورية عالية الكثافة، وحوالي47 ألف طن من مادة الهكسين السائلة . كما تم وضع حجر الأساس لمشروع "شركة قطر للفينيل "الذي يهدف إلى إنتاج 175 ألف طن من مادة كلوريد الايثيلين و 230 ألف طن من مادة (في .سي .ام) إلى جانب 290 ألف طن من مادة الصودا الكاوية.

كما تم وضع حجر الأساس لمصنع سوائل الغاز الطبيعي رقم 4 في منطقة مسيعيد الصناعية الذي يهدف إلى استخلاص الايثان من حقل غاز الشمال. وقد أوكل إنشاء المصنع إلى شركة إيطالية بالمشاركة مع شركة كورية بتكلفة 430 مليون دولار على أساس تسليم المفتاح. وتم التوقيع على قرض بمبلغ 400 مليون دولار لتمويل هذا المشروع . من جهة أخرى تم التوقيع على قرض بمبلغ 16 مليون ريال تمثل 50% من تكلفة إنشاء مصنع لإنتاج الأكياس البلاستيكية (40 مليون كيس سنويا) والرقائق البلاستيكية (700 طن سنويا) والمنتجات البلاستيكية الأخرى، وتمتلكه شركة قطر للمنتجات البلاستيكية التي تم إنشاؤها خلال العام من قبل شركة قطر للصناعات البتروكيماوية "قابكو" وشركة قطر للصناعات التحويلية وشركة "فيبو" الإيطالية.

وفى مجال الصناعات الأخرى شهد العام قيام مجموعة من الصناعات الجديدة إلى جانب التوسعات في المصانع القائمة، إذ بدأ مصنع "ماتكو" لتعبئة المواد الغذائية إنتاجه من صلصة الطماطم بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 10 مليون عبوة سنويا . كما تم افتتاح مشروعات التوسعة لمصنع شركة الريان لتعبئة المياه، التي شملت تغيير مادة العبوات وإضافة خط إنتاج طاقته 9.2 مليون عبوة في السنة. كذلك شهد العام افتتاح مصنع المروج لمنتجات الألبان والعصير والذي يبلغ إنتاجه (12) ألف طن سنويا من الألبان والعصائر. كما تمت

التحضيرات لإقامة مصنع لتعليب زيت الزيتون التونسي الذي تملكه الشركة القطرية التونسية التي أنشئت حديثا بين الشركة القطرية للصناعات التحويلية وديوان الزيت التونسي. كما تم التوقيع على العديد من مذكرات التفاهم لاقامة مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة.

14. تنمية الموارد البشرية:

تواصلت الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية التي تهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية، إلى جانب التطوير المستمر للبرامج التي تقدمها الجامعة والكليات والمعاهد المتخصصة الأخرى.

ومن جانب آخر واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إحلال العمالة الوطنية تدريجيا محل العمالة الوافدة، وتحديد نسب التقطير الواجب تحقيقها في مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الدولة المختلفة .كما عقد مؤتمر لرجال الصناعة في دول مجلس التعاون لمناقشة موضوع توطين العمالة الوطنية في الصناعة لزيادة دورها في التنمية الصناعية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الأجهزة الحكومية تحديث الأنظمة وتطويرها، إذ عملت على مراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وقانون الشركات وضرائب الدخل الشخصي وذلك بغرض تحسين البيئة الاستثمارية. فقد عملت الأجهزة المعنية على إجراء الدراسات وإعداد المقترحات الخاصة بمراجعة هذه القوانين بحيث تصبح اكثر مرونة وجاذبية للمستثمر، وتركز العمل على ضمان وجود آلية سريعة ومبسطة لتكملة وتبسيط المستندات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتعديل نسب المساهمة في رأس المال، بحيث يسمح للاستثمار الأجنبي بمساهمة تزيد عن 50% من راس المال في قطاعات النفط والغاز ومساهمة أجنبية بالكامل في القطاعات الأخرى، خاصة الصحة والسياحة والتعليم والزراعة والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. هذا وبالرغم من أن القانون في الوقت الحالي يشترط مشاركة رأس المال القطري بنسبة 51%، إلا انه يتيح استثناء المشروعات بناء على مرسوم يصدر بهذا الأمر.

وفي إطار إصدار القوانين الرامية إلى تهيئة مناخ جاذب للاستثمار، صدر القانون رقم 9 لسنة 1999 بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية في دولة قطر . كما صدر القرار رقم 10 لسنة 1999 بشأن إصدار اللائحة الداخلية لسوق الدوحة للأوراق المالية، والقرار رقم 11 لسنة

1999 بإصدار الهيكل التنظيمي لهذه السوق وذلك من اجل استكمال القوانين الخاصة بسوق الدوحة للأوراق المالية.

16. الجهود الترويجية:

شهد عام 1999 مواصلة الجهود الترويجية الخاصة بتسويق الغاز وفتح أسواق جديدة له لتصبح قطر مصدرا كبيرا للغاز. وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع عدة اتفاقيات لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوربية والأمريكية إلى جانب الأسواق الآسيوية. كما شهد العام أيضا جهودا كبيرة لتسويق المنتجات البتروكيماوية نتجت عنها اتفاقيات طويلة الأجل لتصدير الأمونيا واليوريا إلى كل من الهند واستراليا. ومن جانب آخر واصلت الحكومة جهودها الترويجية التالية:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض ترويج:

عقدت بالدوحة خلال العام عدة مؤتمرات وندوات ومعارض، منها معرض قطر الثاني للمال والاستثمار، مؤتمر الصناعيين السابع لدول مجلس التعاون، مؤتمر الدوحة الثاني للنفط والغاز والبتروكيماويات، المعرض الدولي الثاني للاستثمار العقاري، الاجتماع الثالث لمنتدي شركات الاستثمار في المجال الصناعي، مؤتمر ومعرض سوق السفر العربي، مؤتمر العولمة وأثرها على الأسواق المالية، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية. هذا إلى جانب إقامة مجموعة من المعارض والأنشطة والفعاليات الأخرى.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخري واستضافة وفود ترغب في الاستثمار في الدولة:

استمر النشاط الذي يهدف إلى تسويق الغاز والبتروكيماويات والتعريف بإمكانيات الاستثمار في دولة قطر، إذ تمت عدة زيارات شملت الهند واليابان ودول جنوب شرق آسيا وغيرها. ومن جهة أخرى زار وفد تجاري قطري لندن لإجراء مباحثات واتصالات مع رجال الأعمال البريطانيين. كما تم استقبال عدد من الوفود التجارية، من بينها البعثة التجارية الأمريكية وبعثات تجارية من كل من بريطانيا وجمهورية الشيك والدانمارك والبرازيل والهند وغيرها من الدول.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

ضمن نشاط بنك قطر للتنمية الصناعية للترويج للفرص الاستثمارية، قام البنك بالترويج لعدد من الفرص الاستثمارية التي طرحها عام 1998، وذلك بهدف إيجاد مستثمرين لتنفيذ هذه الفرص، إذ تم عقد لقاء ترويجي لمشروعات إنتاج الشيكولاتة، ولقاءات ترويجية أخرى لمناقشة مشروعات أخرى مما أدى إلي التوقيع على ثلاثة مذكرات تفاهم مع

شركة بلجيكية وأحد المستثمرين القطريين لإنشاء ثلاثة مصانع خاصة بتصنيع الأبواب والنوافذ وتلوين الألومنيوم وتصنيع الأبواب الخشبية بتكلفة مبدئية قدرت بحوالي 25 مليون ريال. كما قام البنك بدراسة وترويج مشروع لانتاج المستلزمات الطبية واتخذ الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة في قطر.

4-16 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة:

استمرت جهود وزارة النفط والصناعة في الإعداد لطرح المناقصات الخاصة بإنشاء منطقة صناعية نموذجية جديدة تتوافر فيها الخدمات الأساسية والخدمات المساندة والمناطق السكنية للعمال، وذلك في حدود 11 كيلومتر مربع في مدينة الدوحة تخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويقدر إجمالي التكاليف لإقامة المرحلة الأولي لهذه المنطقة الصناعية والسكنية بحوالي 500 مليون ريال يتم صرفها خلال فترة التنفيذ (خمس سنوات). كما استمرت جهود الوزارة في تنفيذ خطتها الرامية إلى تحديث وتطوير البنية الأساسية لمدينة مسيعيد الصناعية، وهي مدينة صناعية تبعد عن الدوحة حوالي 35 كيلومتر، تتمركز فيها الصناعات الكبيرة المتعلقة بالنفط والغاز والبتروكيماويات والحديد والأسمنت . وتتولى التنفيذ المؤسسة العامة القطرية للبترول. وتبلغ تكلفة المشروع 400 مليون دولار. ومن جانب آخر صدر قرار وزير الشؤون البلدية والزراعة رقم 83 لسنة 1999 بإنشاء منطقة صناعية جديدة جنوب مدينة الوكرة بمساحة إجمالية قدرها 1.42 مليون متر مربع.

(15)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة الكويت
1999

(15)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الكويت
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات هامة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية: على المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو جيداً، وانخفاضا في عجز المالية العامة، وزيادة ملحوظة في فائض الحساب الجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال العام. وفي المقابل سجلت سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام تراجعا ملحوظا من حيث عدد وقيمة الأسهم المتداولة. من جهة أخرى شهد العام افتتاح المنطقة التجارية الحرة في ميناء الشويخ، التي تهدف إلى تنشيط حركة التجارة في الدولة ومنطقة الخليج في إطار خطة شاملة. وتعتبر هذه المنطقة الحرة أول منطقة حرة يديرها القطاع الخاص بالكامل في المنطقة.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات عديدة أهمها حل مجلس الأمة (البرلمان) واجراء انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة جديدة. أما على صعيد علاقات الكويت الخارجية فقد شهد العام انفراجاً مع بعض الدول العربية التي شاب علاقاتها معها التوتر في السنوات القليلة الماضية.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 8.5 مليار دينار** مقابل 7.67 مليار دينار عام 1998، مسجلاً معدل نمو أسمى قدره 10.8%. كما قدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1,1% مقابل معدل نمو سالب قدره 2.5% عام 1998.

ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة أسعار النفط خلال العام مقارنة بعام 1998 إذ بلغ متوسط سعر النفط خلال العام 17.35 دولار للبرميل مقابل 11.92 دولار للبرميل عام 1998. فقد بلغت الإيرادات النفطية خلال العام حوالي 6.5 مليار دولار، بما نسبته 90% من إجمالي الصادرات. كما شهد قطاع النفط خلال العام تطورا هاما تمثل في تشكيل لجنة

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التخطيط، بنك الكويت المركزي، الهيئة العامة للاستثمار.

** الدينار الكويتي يعادل 3.27 دولار أمريكي في 1999/12/31.

لمتابعة مشاريع الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة، فقد واصلت الحكومة سياستها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على تطوير الصناعات التحويلية، وخلق مناخ ملائم لجذب القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع عن طريق إجراءات تشجيعية بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإدارية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الأوضاع المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية 99/1998 حوالي 2.80 مليار دينار، منها 2.25 مليار دينار إيرادات نفطية بما نسبته 80.6% من إجمالي الإيرادات العامة، و0.54 مليار دينار إيرادات غير نفطية بما نسبته 19.4%، من جانب آخر بلغت إيرادات استثمار الاحتياطي العام 0.28 مليار دينار بما نسبته 10%. بلغ إجمالي النفقات العامة حوالي 4.04 مليار دينار، منها 3.6 مليار دينار نفقات الميزانية، بما نسبته 89% من إجمالي النفقات العامة، و0.44 مليار دينار نفقات خارج الميزانية، بما نسبته 11%. وعليه بلغ عجز الميزانية العامة (باستثناء نفقات خارج الميزانية) حوالي 0.8 مليار دينار بما نسبته 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4% عام 1998. ويتم تمويل هذا العجز من إيرادات الاستثمارات الخارجية التي تقدر بحوالي 45 بليون دولار.

وفيما يتعلق ببرنامج الاستخصاص الذي بدأ عام 1994، بلغ عدد الشركات المحلية التي تم بيعها للقطاع الخاص حتى مارس/ آذار من العام 28 شركة، قيمتها الإجمالية 823 مليون دينار. ومن ابرز الشركات والمؤسسات التي باعت الحكومة حصتها فيها شركة الصناعات الوطنية (189 مليون دينار)، بنك برقان (130 مليون دينار)، مجموعة الأوراق المالية (70 مليون دينار)، شركة التسهيلات التجارية (49 مليون دينار).

ومن جهة أخرى بلغ حجم الدين العام نهاية أكتوبر/تشرين أول من العام حوالي 4.26 مليار دينار مقابل 2.27 مليار دينار نهاية عام 1998.

4. الأوضاع النقدية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) قد بلغ في نهاية العام حوالي 1363.8 مليون دينار، بزيادة نسبتها 14.3% عما كان عليه في نهاية عام

1998. ويعزى ذلك إلى الارتفاع في الودائع تحت الطلب (ضمن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية وارتفاع النقد المتداول).

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) في نهاية العام حوالي 7670.5 مليون دينار، بزيادة نسبتها 1.5% عما كان عليه في نهاية عام 1998، فيما بلغت أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية حوالي 7.23 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 0.3% عما كانت عليه عام 1998.

وفيما يتعلق بالائتمان المصرفي، فقد بلغ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين خلال العام حوالي 5.61 مليار دينار، مقابل 4.80 مليار دينار خلال عام 1998، بزيادة نسبتها 4.4%. وقد توزعت قيمة تلك الأرصدة بواقع 84.6% بالدينار الكويتي و15.4% بالعملات الأجنبية عام 1999.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لتلك الأرصدة، جاءت التسهيلات الشخصية في المرتبة الأولى بما نسبته 31.9% من إجمالي الأرصدة. جاء بعدها قطاع العقار بما نسبته 19.9 %، وقطاع التجارة بما نسبته 18.5%، وقطاعات أخرى بما نسبته 8.3%، وقطاع الصناعة بما نسبته 7.8%، قطاع الإنشاءات بما نسبته 7.2%، قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بما نسبته 6.1%، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك 0.3%.

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية حوالي 12.97 مليار دينار نهاية عام 1999 مقابل 12.88 مليار دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 0.7%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أرصدة المطالب على القطاع الخاص، واستقرار أرصدة المطالب على الحكومة، زيادة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية وزيادة حقوق المساهمين مقابل تراجع الموجودات والمطلوبات الأجنبية.

بلغ الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) نهاية 1999 حوالي 2.34 مليار دينار مقابل 2.04 مليار دينار نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 15.4%.

هذا وقد أصدر بنك الكويت المركزي خلال العام العديد من القرارات والتعليمات تتعلق بمجالات اختصاصه فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام 2.3% مقابل 0.2% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:
واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها لتحديد سعر صرف الدينار الكويتي من خلال سلة موزونة من عملات الدول الرئيسية في التعامل التجاري والمالي مع دولة الكويت وقد تأثر سعر صرف الدينار بتقلب سعر صرف الدولار صعودا وهبوطا، الا أن ذلك كان ضمن هوامش ضيقة، إذ بلغ أعلى معدل ارتفاع الدولار مقابل الدينار حوالي 0.5% فيما بلغ أدنى معدل تراجع للدولار مقابل الدينار 0.7% خلال عام 1999. وقد ظل سعر صرف الدينار مقابل الدولار في حدود 3.29 دولار للدينار الواحد.

6. سوق الأوراق المالية:
شهدت سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام تراجعا ملحوظا من حيث عدد الأسهم المتداولة وقيمتها مقارنة بعام 1998 رغم الزيادة الطفيفة التي سجلها المؤشر العام.

بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 9.5 مليار سهم مقابل 13.9 مليار سهم عام 1998، بانخفاض نسبته 31.7%، بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 1.84 مليار دينار مقابل 3.34 مليار دينار، بانخفاض نسبته 44.9%. ومن جهة أخرى بلغ عدد الصفقات المبرمة خلال العام حوالي 212.4 ألف صفقة مقابل 349.9 ألف صفقة عام 1998.

على المستوى القطاعي، جاء قطاع البنوك في المرتبة الأولى من حيث قيمة التداول بما نسبته 24.3% (المركز الخامس عام 1998). جاء بعده قطاع الاستثمار بما نسبته 23.6 % (المركز الأول عام 1998). وقطاع الخدمات بما نسبته 20.8% (وهو الترتيب ذاته عام 1998)، فقطاع العقار بما نسبته 13.6%، وقطاع الصناعة بما نسبته 9%، والشركات غير الكويتية 6.5%، وقطاع الأغذية 1.6%، وقطاع التأمين 0.5%.

بلغ عدد الشركات المسجلة خلال العام 85 شركة مقابل 78 شركة عام 1998. وبلغت القيمة السوقية للشركات المسجلة خلال العام حوالي 6.163 مليار دينار.
على صعيد القيمة السوقية سجل قطاع الخدمات أعلى معدل نمو بلغت نسبته 24.2%، تلاه قطاع الأغذية بنسبة 7.5%. وفي المقابل سجل قطاع العقار انخفاضا نسبته 27.6%، كما سجل قطاع التأمين انخفاضا نسبته 7.2%.

بلغ المؤشر العام خلال العام حوالي 1442 نقطة مقابل 1582.7 نقطة عام 1998 بانخفاض نسبته 8.9%.

من جهة أخرى أصدرت الحكومة خلال العام قراراً بالسماح لشركات الاستثمار الكويتية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بالتعامل الآجل في أسهم الشركات المدرجة في السوق. كما شهد العام تطبيق قانون يقضى بضرورة الإعلان والإفصاح عن المصالح لمن يملك نسبة تزيد على 5% من اسهم شركات المساهمة بعد موافقة البنك المركزي وادارة السوق على ذلك.

7. التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الصادرات بلغ خلال العام حوالي 12.18 مليار دولار مقابل 9.55 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 27.5%. وبلغ حجم صادرات النفط حوالي 11.27 مليار دولار أو ما نسبته 90.5% من إجمالي الصادرات مقابل 8.47 مليار دولار عام 1998. وفي المقابل بلغ إجمالي حجم الواردات خلال العام حوالي 7.53 مليار دولار مقابل 8.62 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 12.8%. وعليه حقق الميزان التجاري خلال العام فائضا قدره 4.66 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار عام 1998. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام بعد أن شهدت أدنى مستوى لها عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات خلال العام تأتي مجموعة الدول الآسيوية غير العربية في المركز الأول بما نسبته 70.5%. تليها مجموعة دول أمريكا الشمالية بما نسبته 8.7%، ومجموعة دول أوروبا الغربية بحوالي 6.2%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات خلال العام، فتأتي اليابان في المرتبة الأولى بما نسبته 12.6% من إجمالي واردات دولة الكويت تليها الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 11.3%، والمانيا بما نسبته 7.8%، والسعودية بنسبة 6.4% وايطاليا 6%، وبريطانيا 5.9%، وفرنسا 4% والهند 3.9%، والصين 3.2%، وكوريا الجنوبية 2.3%. وتستحوذ بقية دول العالم الأخرى على حوالي 36.1%.

وعلى مستوى التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية خلال العام، تأتي السلع المصنعة في المرتبة الأولى، إذ تستحوذ على ما نسبته 86.7% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية، يأتي بعدها الوقود المعدني بما نسبته 5.2%، فالمواد الخام بما نسبته 3.6%، والأغذية والمشروبات بحوالي 3.2%.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للواردات فتأتي السلع الاستهلاكية في المركز الأول بما نسبته 46%، جاءت بعدها السلع الوسيطة بما نسبته 34.8%. والسلع الرأسمالية بنسبة 17.5%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري قد سجل خلال العام فائضا قدره 5.12 مليار دولار مقابل فائض قدره 2.22 مليار دولار عام 1998. ويعزى ذلك إلى التحسن الملحوظ الذي سجله الميزان التجاري نتيجة التحسن في أسعار النفط مما أدى إلى تزايد الصادرات بشكل أسرع من تزايد الواردات. وبلغت نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 18.4% مقابل 8.8% عام 1998.

10. الديون الخارجية:
سددت الكويت آخر دفعة من ديونها الخارجية، التي عرفت بالقرض الدولي العملاق (حوالي 5.5 مليار دولار)، في كانون أول/ ديسمبر عام 1996.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 78.8 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الكويتية الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 2538.8 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز:
يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بحوالي 96.5 مليار برميل بما نسبته 10% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة. ووفقا لنظام الحصص المقررة من قبل منظمة الأقطار المصدرة للبترول، بلغت حصة الكويت من الإنتاج خلال العام حوالي 1.84 مليون برميل يوميا مقابل 1.98 مليون برميل يوميا عام 1998.

بلغت الإيرادات النفطية خلال العام حوالي 6.5 مليار دولار، بما نسبته 80.6% من إجمالي الإيرادات العامة، و 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 90% من إجمالي الصادرات.

ومن جهة أخرى شهد العام نشاطا مكثفا حول مشاركة شركات النفط الأجنبية في قطاع الإنتاج النفطي التي تقتصر مشاركتها في توفير الخدمات التشغيلية ولا يحق لها تملك الثروة في باطن الأرض. وقد شكلت خلال العام لجنة لمتابعة مشاريع الاستثمار في حقول النفط التي ستقوم بها الشركات الأجنبية برئاسة وزير النفط.

وتقدر تكاليف مشروع مشاركة شركات النفط الأجنبية في قطاع الإنتاج النفطي بحوالي 7 مليار دولار خلال الفترة 2000-2003. ويهدف المشروع إلى رفع الإنتاج النفطي إلى حوالي 2.5 مليون برميل يوميا عام 2000، و 3 ملايين برميل يوميا عام 2005. ويضم المشروع سبعة حقول نفطية، خمسة منها في الشمال هي الروضتين، صبريا، ارتقاء، عبدلي، بحرة بالإضافة إلى حقلين في الغرب هما مناقيش وأم غدير.

ويشمل المشروع عدة مزايا أهمها خفض تكاليف الإنتاج إلى حوالي 30%، وان تمثل العمالة الكويتية حوالي 60% من إجمالي عمالة المشروعات التي ستقوم بها هذه الشركات.

يقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بحوالي 52.4 تريليون قدم مكعب، بما نسبته 1.1% من الاحتياطي العالمي المؤكد. ويشكل الغاز المصاحب معظم احتياطيات الكويت من الغاز. وتبلغ طاقة التكرير المحلية حوالي 895 ألف برميل ، بما نسبته 43% من إجمالي الإنتاج.

13-2 قطاع الصناعة:

في إطار سعيها لتنويع مصادر الدخل، تقوم الحكومة بجهود مكثفة لتطوير قطاع الصناعة، إذ تقدم حوافز عديدة لجذب القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في قطاع الصناعة منها توفير قروض طويلة الاجل، توفير الخدمات والإعفاءات الضريبية.

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 11%. وتشكل المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة حوالي 85% من قطاع الصناعة التحويلية.

ويشمل هيكل الصناعة التحويلية العديد من المنتجات أهمها المنتجات الكيماوية، ومنتجات الأغذية والمشروبات، والمنتجات التعدينية، والنسيج.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين نوعية مخرجات التعليم لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وإلى رفع كفاءة العمل في القطاع العام، وخلق حوافز تشجيعية من شأنها زيادة حجم العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

وتقوم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدور كبير في تنمية وتأهيل وتدريب القوي البشرية الوطنية. وتضم الهيئة أربع كليات هي التربية الأساسية، والدراسات التجارية، العلوم الصحية، والدراسات التكنولوجية. كما يوجد بالدولة معاهد متخصصة في مجالات عديدة منها الاتصالات والملاحة، والكهرباء والماء، والتدريب الصناعي، والتمريض، بالإضافة إلى الدور المتميز الذي تقوم به شركة الاستثمار البشري في تأهيل الشباب الكويتي من خلال الدورات والندوات التدريبية التي تتولى تنظيمها وتنفيذها كليات ومعاهد متخصصة.

كما واصلت الحكومة خلال العام جهودها في توجيه العمالة الكويتية إلى القطاع الخاص من خلال الحوافز التي تقدمها للقطاع الخاص من جهة وللعمالة الكويتية من جهة أخرى، مما أدى إلى خفض نسبة العاطلين عن العمل خلال العام إلى 1.2% مقابل 1.3% عام 1998، وإلى ارتفاع عدد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص والمشترك إلى 13500 عامل مقابل 1300 عامل عام 1998.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وتفعيل الأنشطة التجارية، خاصة التجارة الخارجية لدعم النشاط الاقتصادي في الدولة. فقد قامت الحكومة بإصدار عدة قوانين خلال العام منها:

- المرسوم رقم 10 لسنة 1999، بشأن تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في دولة الكويت، الذي حدد عمليات إصدار التراخيص للمستثمر الأجنبي في مزاولة المشروعات الاقتصادية بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة الجهات المختصة. ومن أهم بنود هذا القانون السماح بتملك الأجانب أية نسبة في حصص الشركات التي تنشأ طبقا لاحكامه حتى ولو وصلت إلى 100% من رأس مال الشركة. كما نص القانون على تشكيل لجنة استثمار رأس المال الأجنبي التي يرتبط الترخيص بتوصيتها. هذا بالإضافة إلى حق المستثمر الأجنبي في تحويل أرباح رأس ماله إلى الخارج والتعويضات التي قد يستحقها بموجب هذا القانون، بالإضافة إلى بعض المزايا

والإعفاءات التي تمنح له. لكن في المقابل حدد القانون التزامات المستثمر وعلى رأسها تشغيل العمالة الوطنية والمحافظة على البيئة من التلوث ومراعاة المحافظة على النظام العام والآداب في الدولة.

- إصدار قوانين حقوق النسخ والملكية الفكرية لمواجهة قرصنة حقوق الملكية، وهى قوانين شاملة صدرت في شكل مراسيم من شأنها أن ترسى قواعد ثابته لحقوق النسخ والملكية الفكرية وتقف حائلاً أمام الممارسات غير المشروعة في هذا المجال كالنسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر، لطمأنة شركات البرامج الأصلية باحتفاظها بحقوق النسخ.

كما شهد العام حركة نشطة من مختلف الجهات الرسمية لإجراء تعديلات على مجموعة من القوانين السارية، خاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لتتوافق مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي وقعت عليها الكويت عام 1994، ومع الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورغواي الثامنة لمؤتمر منظمة التجارة العالمية.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
تم خلال العام انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض في دولة الكويت، نذكر منها مؤتمر الاقتصاد الكويتي في القرن الواحد والعشرين، مؤتمر الخصخصة والاقتصاد الكويتي، مؤتمر الاستثمار في باكستان الذي عقد بمدينة الكويت، معرض المال الكويتي السابع، معرض بريطانيا في الكويت.
ومن جهة أخرى شاركت الكويت في عدة معارض أقيمت خارج البلاد كمعرض القاهرة الدولي والمعرض التجاري العربي الأفريقي الرابع.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الكويت:
شهد العام زيارة وفد كويتي إلى كل من تونس والمغرب ومصر واليابان وباكستان، ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية الكويتية وفودا من اليابان ومصر وباكستان وبريطانيا والسويد.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

وقعت الحكومة الكويتية خلال العام اتفاقية لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع كل من الأردن وتونس واتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات مع كل من المغرب والسويد إضافة إلى اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع المغرب والسويد وبريطانيا.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام بدء العمل بالمنطقة الحرة في منطقة الشويخ.

إطار رقم (6)
المنطقة التجارية الحرة... بوابة القطاع الخاص لتحويل الكويت كلها إلى منطقة حرة

افتتحت في الثاني والعشرين من تشرين ثاني/ نوفمبر 1999 بمدينة الكويت المنطقة التجارية الحرة الواقعة في ميناء الشويخ، ويأتي افتتاح هذه المنطقة الحرة في إطار سياسة وتوجهات الحكومة الكويتية لتنمية وتطوير الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالعمل التجاري وتنويع مصادر الدخل القومي. وتقوم المنطقة- كمرحلة أولى- على مساحة تبلغ (250) ألف متر مربع، تم تأجير واقامة مشاريع على 92% منها.

انطلقت فكرة المنطقة التجارية الحرة عام 1963 مع انضمام دولة الكويت لمنظمة (الجات)، إلا أن الظروف الإقليمية والدولية السائدة آنذاك حالت دون التعجيل بإقامتها. وتتضمن أنشطة المنطقة الحرة تقديم خدمات عرض وتخزين البضائع والسلع، وتوفير الحظائر الصناعية للمستثمرين الراغبين بتصنيع أو إعادة تغليف وتجميع المنتجات أو المواد الخام. ومن المتوقع أن تساهم هذه الخدمات في فتح آفاق أرحب لتقديم خدمات مساندة أخرى مثل الخدمات المصرفية والتأمين والشحن وغيرها من الأنشطة المكملة.

وقد تزامن افتتاح المنطقة الحرة مع النقاش الدائر حول قانون تنظيم استثمار راس المال الأجنبي والاطروحات التي تناولت كافة جوانبه. ومن المؤمل أن يساهم صدور القانون في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن المعروف أن القطاع الخاص- ممثلا في الشركة الوطنية العقارية- يتولى إدارة وتشغيل واستثمار المنطقة بالكامل.

ويقتصر الدور الحكومي في هذا الشأن على ثلاث مهام هي:

- العمل على تسهيل أعمال التطوير ضمن المنطقة التجارية.
- تقديم الدعم وتوفير المتطلبات الأساسية للخدمات التي قد تحتاجها المنطقة الحرة مثل الكهرباء والماء والاتصالات.
- العمل على زيادة الأراضي المخصصة للتجارة الحرة وصولا إلى تحويل الكويت كلها إلى منطقة حرة.

واستشعاراً منها بالمسئولية الوطنية الملقاة عليها والمتمثلة في إدارة واستثمار المنطقة الحرة فان الشركة الوطنية العقارية التزمت بتحقيق ثلاثة أهداف:

أولاً: استعادة الاقتصاد الكويتي لدوره الإقليمي الرائد، وذلك باعتبار المنطقة التجارية الحرة وإسناد أدارتها للقطاع الخاص هدفا استراتيجيا واقتصاديا يرمى إلى تنمية الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته.

ثانياً: الالتزام بتطبيق احدث الممارسات وادارة واستثمار المنطقة وفق احدث النظم والتقنيات، وتسهيل الإجراءات وتبسيطها.

ثالثاً: الالتزام الاجتماعي تجاه الكويتيين وذلك بتدريب وتأهيل وتوظيف العمالة الوطنية لادارة وتشغيل المنطقة التجارية الحرة بنسبة لا تقل عن 80%.

ومن المؤكد أن الموقع الاستراتيجي للكويت سيساهم في تفعيل حركة التبادل التجاري وتجارة الترانزيت واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وإنعاش حركة النقل والملاحة البحرية، كما تشكل الأسواق في الدول المجاورة أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح تجربة المنطقة التجارية الحرة. وتعول الكويت على السوق الاستهلاكية الكبيرة في جمهورية إيران الإسلامية وجمهوريات آسيا الصغرى التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة اكثر من 160 مليون نسمة.

(16)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اللبنانية
1999

(16)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية
1999

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة اللبنانية خلال العام مسيرتها الإصلاحية التي بدأتها عام 1998 إثر انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للبلاد، وتشكيل حكومة الدكتور سليم الحص.
على المستوى الاقتصادي، وضعت الحكومة خطة في إطار برنامج عمل للتصحيح المالي، تركزت حول عدة محاور أهمها التنمية المتوازنة، الإصلاح الضريبي والمالي، دعم قطاعات الإنتاج، زيادة نطاق الانفتاح التجاري، خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على الاستقرار النقدي. وقد حقق الاقتصاد الوطني خلال العام نمواً حقيقياً موجباً، وانخفاضاً في كل من عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. كما سجل العام ارتفاعاً ملحوظاً في الاستثمارات العربية الوافدة، هذا بالإضافة إلى التطورات الهامة التي حصلت في سوق الأوراق المالية والتشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار.

وعلى المستوى السياسي رفض لبنان مجدداً خلال العام الانسحاب الإسرائيلي المشروط من جنوبه، مطالباً بتطبيق القرار 425 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1978. وفي هذا الإطار واصلت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان خلال العام مما أثر سلباً على البنية التحتية للبلاد خاصة قطاع الكهرباء، مع ما ترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على قطاعات السياحة والتجارة والصناعة.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 16.6 مليار دولار مقابل 16.2 مليار دولار عام 1998. كما سجل معدل نمو حقيقيا قدره 1% مقابل 3% عام 1998. ويعزى التراجع المسجل في النمو الحقيقي خلال العام مقارنة مع عام 1998 إلى عدة عوامل أهمها استمرار الركود في قطاع البناء والعقارات، إذ تراجعت مساحات البناء المرخص بها بنسبة 13.4% خلال العام مقارنة مع عام 1998، التراجع في الإنفاق الاستهلاكي، تراجع حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات بمعدل 6% عما كان عليه عام

* يستند هذا التقرير على البيانات الصادرة عن وزارة المالية، مصرف لبنان المركزي، المجلس الأعلى للجمارك، المديرية العامة للإحصاء المركزي.

1998 مما انعكس سلباً على معدلات نمو الاستثمارات الخاصة، هذا بالإضافة إلى آثار العدوان الإسرائيلي خلال العام على الاقتصاد الوطني. إلا أن هنالك عوامل ساهمت في المحافظة على تحقيق معدل نمو موجب من أهمها التزايد الملحوظ في النمو المصرفي الذي بلغ 11.2% والنمو في حركة السياحة بنسبة 8.7%، بالإضافة إلى تحسن حركة إنشاء المصانع الجديدة بنسبة 16.4%.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي فقد احتل قطاع التجارة مركز الصدارة، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30%، جاء بعده قطاع الصناعة بما نسبته 17%، قطاع الزراعة 12%، البناء 9%، الإدارة العامة 8%، الإسكان 4%، النقل والمواصلات 3%، ثم الخدمات الأخرى بحوالي 17%.

ومن جهة أخرى ارتفع دخل الفرد السنوي من 4628 دولار عام 1998 إلى 4743 دولار خلال العام.

3. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة اللبنانية خلال العام اتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى إصلاح قطاع المالية العامة للدولة، تمثلت في إصلاح النظام الضريبي عبر تحسين معدلات الجباية والتوسُّع في قاعدة المكلفين وزيادة نسبة الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة ورفع معدلات الضريبة على الدخل والأرباح وضبط نمو الإنفاق العام، من أجل السيطرة على نمو العجز المالي والمديونية العامة. فقد بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 4824 مليار ليرة** مقابل 4373 مليار ليرة عام 1998، بزيادة نسبتها 10.3%، فيما بلغت النفقات 8442 مليار ليرة مقابل 7842 مليار ليرة عام 1998، بزيادة نسبتها 7.6%. وقد سجلت الإيرادات الضريبية خلال العام زيادة نسبتها 7%، فيما زادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 29%. ويرجع هذا التحسن إلى عدة عوامل أهمها زيادة الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بنسبة 28%، والضريبة على الأملاك بمعدل 55% ورسم الانتقال 67% من جهة، وإلى التحسن الملحوظ في التحويلات المتأتية من وفرة موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وزيادة واردات رسوم السير 58% من جهة أخرى.

** الدولار يعادل 1507.7 ليرة لبنانية كما في 1999/12/31.

أما فيما يتعلق بالنفقات فقد تمكنت الحكومة من تثبيت معدل نمو خدمة الدين العام خلال العام عند مستواه الذي كان عليه عام 1998.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 14.3% مقابل 14.1% عام 1998.

بلغ إجمالي الدين العام حوالي 29848 مليار ليرة خلال العام مقابل 25843 مليار ليرة عام 1998، بزيادة نسبتها 15.5%.

وبلغ إجمالي المديونية الداخلية حوالي 22462 مليار ليرة مقابل 19302 مليار ليرة عام 1998، بزيادة نسبتها 16.4%، مشكلا بذلك حوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

واصل مصرف لبنان المركزي جهوده للمحافظة على الاستقرار النقدي العام وكبح التضخم ومكافحة الدولرة وتعزيز مستوى إحتياطياته من العملات الأجنبية، بشكل يكفل استمرار الثقة بالليرة ويكسب النشاط الاقتصادي العام مزيداً من مقوّمات النمو القابل للاستمرار في بيئة مستقرة نسبياً.

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) 14.3 مليار دولار نهاية العام بزيادة نسبتها 10.2% عن عام 1998، كما بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 33.7 مليار دولار نهاية العام، بزيادة نسبتها 11.3% عن عام 1998.

وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم إذ بلغ حوالي 1% خلال العام مقابل 4% عام 1998.

وسجل المؤشر الاقتصادي العام الذي يستخدمه مصرف لبنان المركزي لقياس حركة تطور أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية نموا متواضعا بلغ 1.4% خلال العام مقابل 6 % عام 1998، إذ بلغ المؤشر حوالي 196.6 نقطة خلال العام مقابل 193.9 نقطة عام 1998. وحققت الموجودات لدى مصرف لبنان زيادة نسبتها 19%، لتبلغ 7.6 مليار دولار خلال العام مقابل 6.47 مليار دولار عام 1998. ويعزى هذا التحسن في موجودات مصرف لبنان المركزي إلى زيادة الودائع بالعملات الأجنبية لدى المصارف بما نسبته 2,2% مقابل توسع في الودائع بالعملة الوطنية بنسبة 21% خلال العام مقارنة مع عام 1998، هذا بالإضافة إلى إصدارات الدولة المالية الجديدة في الأسواق المالية بما قيمته 710 مليون دولار.

كما يرتبط هذا التطور بسياسة أسعار الفائدة الفاعلة التي ينتهجها مصرف لبنان منذ عام 1992، والرامية إلى تخفيض أسعار الفائدة في السوقين النقدية والمالية. فقد خفضت السلطات النقدية المعدل الوسطى لأسعار الفائدة في أسواق النقد وسوق سندات الخزينة خلال العام من 12.4% و 13.2% عام 1998 إلى 12% و 12.3% على التوالي خلال العام.

بلغت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال العام حوالي 61204 مليار ليرة (40.6 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 13.3% عما كانت عليه عام 1998. وحققت ودائع القطاع الخاص نسبة نمو بلغت 11.4%، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص 12.5%، وبلغ إجمالي أرباح المصارف اللبنانية خلال العام حوالي 439.6 مليون دولار مقابل 503 مليون دولار عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:

واصلت الحكومة اللبنانية سياسة التثبيت التي اعتمدتها منذ أواخر عام 1992، المرتكزة على ربط سعر صرف الليرة بالدولار الذي بلغ 1507.5 نهاية العام موضوع التقرير مقابل 1508 ليرة نهاية عام 1998. ويعزى هذا الاستقرار في سعر صرف الليرة إلى عدة عوامل منها التراجع الملحوظ في معدل التضخم ومعدل الدولرة في الاقتصاد، مع استمرار التدفقات المالية الأجنبية.

والجدير بالذكر أن مصرف لبنان المركزي يعتمد على وسيلتين أساسيتين في إطار سياسته للتثبيت النقدي أولاهما التدخل في سوق القطع، أما الثانية فترتبط بالمقايضة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لاطالة آجال استحقاق هذه السندات.

6. سوق الأوراق المالية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم سوق الأوراق المالية قد بلغ حوالي 27 مليار دولار بنهاية العام مقابل 25 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 8%. تشكل السندات حوالي 80% من إجمالي حجم الأوراق المالية، فيما تشكل الأسهم حوالي 20%.

فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، توسعت سوق شهادات الإيداع بمعدل 5.8% إلى 869 مليون دولار نهاية العام، منها حصة شهادات الإيداع الدولية 91.3% وشهادات الإيداع المحلية 8.7%. ووصلت حصيلة إصدارات اليوروبوندز إلى حوالي 3.93 مليار دولار، إذ شكلت إصدارات القطاع العام 93.6% والقطاع الخاص 6.4%. هذا وتواصل سوق سندات الخزينة توسُّعها في ظل جدوى الاستثمار في هذه السندات،

وصل حجم هذه السوق إلى أكثر من 16 مليار دولار خلال العام، ومن المرتقب أن يتوسع نطاق سوق سندات الخزينة في ضوء توجه الحكومة الراهن لإصدار سندات خزينة جديدة وبآجال تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، والذي يتماشى مع نيتها المستمرة في إعادة هيكلة محفظة الدين العام لتوسيع أجلها وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة اللبنانية خلال شهر شباط/فبراير 1999 بإصدار سندات الخزينة بالعملات الأجنبية على دفعتين: الدفعة الأولى بقيمة 400 مليون دولار لمدة عشر سنوات بمعدل فائدة 10.25% وهامش فائدة قدره 440 نقطة أساس مقارنة بسندات الخزينة الأميركية المشابهة. وبلغ سعر الإصدار للسند الواحد 99.53 دولاراً أميركياً. أما الدفعة الثانية فكانت بقيمة 300 مليون يورو لمدة سبع سنوات بمعدل فائدة 8.87% وهامش فائدة قدره 400 نقطة أساس مقارنة بسندات الخزينة الألمانية المشابهة، وبلغ سعر الإصدار للسند الواحد 99.65 يورو.

كما قامت الحكومة خلال شهر أيلول/سبتمبر 1999 بإصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية على دفعتين: الدفعة الأولى بقيمة 200 مليون دولا أميركي لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة 8.5% وهامش فائدة قدره 355 نقطة أساس مقارنة بسندات الخزينة الأميركية المشابهة. وبلغ سعر الإصدار للسند الواحد 99.504 دولار. أما الدفعة الثانية فكانت بقيمة 300 مليون يورو لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة 7.25% وهامش فائدة قدره 393 نقطة أساس مقارنة بسندات الخزينة الفرنسية المشابهة، وبلغ سعر الإصدار للسند الواحد 99.71 يورو.

أما فيما يتعلق بسوق الأسهم، فقد شهدت قيمة التداول تراجعا بنسبة 72.6% خلال العام مقارنة مع عام 1998، كما تراجع حجم التداول الإجمالي بنسبة 60.1%، إذ وصل إجمالي التداول إلى مستوى 16.83 مليون سهم وقيمة هذا التداول إلى 90.53 مليون دولار نهاية العام. ومن جهة أخرى بلغ المؤشر المرجح للقيمة السوقية لبورصة بيروت، نهاية العام حوالي 61.24 نقطة مقابل 78.41 نقطة عام 1998، بانخفاض نسبته 37.2 %.

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت 13 شركة تشمل شركة عقارية واحدة وخمسة مصارف وست شركات اقتصادية وصندوقاً استثمارياً واحداً. كما تم التداول في السوق الموازية في أسهم أربعة مصارف وثلاث شركات تجارية وسياحية وشركة صناعية وشركة عقارية.

ومن جهة أخرى ارتبط التراجع في نشاط بورصة بيروت خلال العام بعدة عوامل، أهمها عدم اكتمال الثقة الدولية بالأسواق الناشئة حول العالم (والأسواق العربية من بينها) بالنسبة للمستثمرين الدوليين، معدلات الفائدة المرتفعة على الاستثمار بالليرة اللبنانية في السوق المصرفية وفي سوق سندات الخزينة اللبنانية، بالإضافة إلى تراجع أسهم شركة سوليدير بنسبة تزيد عن 22% خلال العام لتصل إلى حوالي 7.8 دولار للسهم الواحد.

واستناداً إلى قيمة الأسهم المتداولة خلال العام، فقد شكلت حصة المصارف 46.5% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، مقابل 42.3% لسوليدير و8.6% للشركات الصناعية والتجارية و2.6% لصندوق استثمار ليبانون هولدنغ.

7. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي 677 مليون دولار مقابل 661 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 2.4%. فيما بلغت الواردات حوالي 6.2 مليار دولار مقابل 7.1 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 12.1%. وقد انعكس هذا التطور على وضع عجز الميزان التجاري، إذ بلغ حوالي 5,5 مليار دولار مقابل 6.4 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 14%. وبلغ العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 33.1% مقابل 39.5% عام 1998. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 10.9% مقابل 9.3% عام 1998.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، يلاحظ على مستوى الصادرات أن المعادن الثمينة تأتي في الصدارة، إذ تستحوذ على ما نسبته 14% من إجمالي الصادرات، تأتي بعدها الصادرات الكيماوية بما نسبته 13%، والمعادن العادية 12%، والمعدات الكهربائية ومنتجات الأغذية بحوالي 11% لكل منها، والمنتجات النباتية والمواد النسيجية والورق ومصنوعاته بحوالي 8% لكل منها، ومعدات النقل بحوالي 1%، وسلع أخرى 14%.

وعلى مستوى الواردات تأتي المصنوعات الكهربائية في الصدارة، إذ تستحوذ على ما نسبته 15% من إجمالي الواردات، تأتي بعدها كل من المنتجات المعدنية ومعدات النقل بحوالي 10% لكل منهما، والمنتجات الكهربائية 9%، منتجات الأغذية والمعادن العادية

بحوالي 7% لكل منها، المواد النسيجية والمنتجات النباتية بحوالي 6% لكل منهما، والسلع الأخرى بحوالي 30%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات فيلاحظ أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى نسبته 10% من إجمالي الصادرات، تليها الإمارات العربية المتحدة وفرنسا بحوالي 8% لكل منهما، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 6%، وسوريا 5%، الأردن والكويت بحوالي 4% لكل منهما، والدول الأخرى بحوالي 55%.

أما على مستوى الواردات، فتأتي إيطاليا في المرتبة الأولى بما نسبته 11% من إجمالي الواردات، تليها فرنسا بحوالي 10%، وألمانيا 9%، والولايات المتحدة الأمريكية 8%، وسويسرا 7%، وبريطانيا واليابان بحوالي 4% لكل منهما، والدول الأخرى بحوالي 47 %.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ إجمالي صادرات لبنان إلى الدول العربية خلال العام حوالي 246 مليون دولار مقابل 290 مليون دولار عام 1998، بما نسبته 36.3% من إجمالي الصادرات. جاءت السعودية في مقدمة الدول العربية المستوردة من لبنان بما نسبته 29% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، والإمارات بما نسبته 22%، وسوريا بحوالي 13%، والكويت 12%، والأردن 11%، ومصر 6%، وليبيا 4.5% وقطر 2.4%.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلغ عجز الحساب الجاري خلال العام حوالي 3.7 مليار دولار مقابل 4.2 مليار دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 13.6%. ويعزى هذا الانخفاض في عجز الحساب الجاري أساسا إلى التحسن الملحوظ في الميزان التجاري.

كما انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 26% عام 1998 إلى 22% خلال العام.

10. الديون الخارجية:

واصلت الحكومة سياستها المتعلقة بإعادة هيكلة الدين العام من خلال تحويل أجزاء من الدين الداخلي إلى دين خارجي عبر إصدارات اليورو بوندز في الأسواق الدولية، كما أن معدل الفائدة على الاقتراض الخارجي اقل إذا ما قورن بمعدل الفائدة على الاقتراض الداخلي.

وقد انعكس تطبيق هذه السياسة على حجم الديون الخارجية خلال العام، إذ بلغ حوالي 4.86 مليار دولار مقابل 4.20 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 15.7%.

وعلى مستوى توزيع الديون الخارجية وفقا لمصدرها، فقد احتلت إصدارات يوروبوندز الصدارة بما نسبته 76% من إجمالي حجم الدين، جاءت بعدها ديون منظمات اقتصادية ومالية وصناديق إقليمية بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف بحوالي 12%، وديون حكومات دول أجنبية وصناديق تنمية عربية ومؤسسات عالمية بموجب اتفاقيات ثنائية بحوالي 10%، وديون مصارف تجارية بما نسبته 2%.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام بلغت حوالي 500 مليون دولار مقابل 300 مليون دولار عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فقد استحوذ القطاع المالي على حوالي 175 مليون دولار، بما نسبته 35%. جاء بعده قطاع العقارات بحوالي 150 مليون دولار بما نسبته 30% وقطاع التجارة بحوالي 100 مليون دولار، بما نسبته 20% وقطاع السياحة بحوالي 75 مليون دولار بما نسبته 15%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الاستثمارات العربية الوافدة بلغت 500 مليون دولار خلال العام مقابل 400 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 25%.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات جاء القطاع المالي في الصدارة، إذ استحوذ على حوالي 200 مليون دولار بما نسبته 40% من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة، جاء بعده قطاع العقارات بحوالي 150 مليون دولار بما نسبته 30%، وقطاع

السياحة بحوالي 100 مليون دولار بنسبة 20%، وتأتي بعد ذلك قطاعات الصناعة والتجارة والاستهلاك بحوالي 50 مليون دولار بما نسبته 10%.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي فقد توزعت هذه الاستثمارات على مستثمرين من خمس دول على النحو التالي: السعودية (34.6%) الكويت (28.5%) الامارات (26.2) قطر (8.2%) وسوريا (2.5%).

من جهة ثانية بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 1737.8 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي، 528.2 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 17% مقابل 17.3% عام 1998. وشهدت الصادرات الصناعية خلال العام تطورا ملحوظا، إذ بلغت 576 مليون دولار مقابل 562 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 2.5%.

من جهة أخرى تم خلال العام إنشاء 526 مصنعا جديدا مقابل 451 مصنعا عام 1998، بزيادة نسبتها 16.6%. وقد ساهمت هذه المصانع خلال العام بتوفير حوالي 3886 فرصة عمل جديدة مقابل 3654 فرصة عام 1998، بزيادة نسبتها 6.3%. وبلغ إجمالي حجم الرساميل الجديدة حوالي 85 مليون دولار مقابل 128 مليون دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 120%.

كما بلغ حجم الواردات من الآلات الصناعية خلال العام حوالي 115 مليون دولار مقابل 171.3 مليون دولار عام 1998، بانخفاض نسبته 49%.

13-2 قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 12% مقابل 12.5% عام 1998. وبلغ إجمالي صادرات القطاع حوالي 101 مليون دولار مقابل 99 مليون دولار عام 1998.

13-3 قطاع البناء:

بلغت نسبة مساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 9%. وقد شهد القطاع خلال العام تراجعا في مساحات البناء المرخصة كمؤشر على حركة البناء المحتملة بنسبة 13.4% عن عام 1998 لتصل إلى 8.4 مليون متر مربع، كما تقلصت تسليمات الأسمنت، كمؤشر على حركة البناء الفعلية بمعدل 15.7% مقارنة بعام 1998، لتصل 2.95 مليون طن نهاية العام.

وبلغت الرسوم العقارية المحصلة لدى الدوائر العقارية في البلاد حوالي 224.7 مليون دولار خلال العام بزيادة نسبتها 5.6% عن عام 1998.

13-4 قطاع الخدمات:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 62%. وقد شهدت قطاعات النقل والتجارة والمصارف السياحة تطورات هامة خلال العام انعكست إيجابا على الأداء الاقتصادي. وبلغ عدد السواح حوالي 687 ألف سائح، بزيادة نسبتها 8.7% عن عام 1998.

14. تنمية الموارد البشرية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدر خلال عام 1999 العديد من القرارات في مجالات مختلفة لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد اللبناني بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية.

فعلى المستوى المالي، أقرت الحكومة تخفيض الرسوم الجمركية على الموارد الأولية من 6% إلى 3%. وفي مجال الإصلاح الضريبي تقرر زيادة ضريبية الدخل الفردي من 10 % إلى 20%، وضريبة الأرباح الرأسمالية من 5% إلى 10%، وضريبة أرباح الشركات من 10% إلى 15%، بالإضافة إلى زيادات ضريبية على عدد من المنتجات الاستهلاكية المستوردة مثل البنزين وخدمات الهاتف المحمول.

فيما يتعلق بالمجال المصرفي، اصدر مصرف لبنان عددا من التعاميم أهمها: إعفاء المصارف بما نسبية 60% من الاحتياط الإلزامي للأموال الموجهة إلى المؤسسات العامة للإسكان في المشروع الجديد لدعم ذوي الدخل المحدود، تسنيد الديون وإصدار السندات من دون الرجوع إلى عمليات الدفع التجاري بهدف تسهيل عمليات البيع وتحريك السوق.

وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية تم إقرار ثلاثة مشاريع خاصة بتداول الصكوك المالية والقيم المنقولة، وقيام شركة ميدكلير بدور الوديع المركزي. وإنشاء شركة لبنانية تعني بشؤون التقاص والتسوية مع الأسواق المالية العربية والأسواق المالية العالمية. كما وقعت بورصة بيروت اتفاق تعاون مع بورصة باريس يقضي بتوفير برنامج التداول الإلكتروني.

16. المجهودات الترويجية:

واصلت الحكومة اللبنانية جهودها خلال العام 1999 لجذب المزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت لبنان خلال العام نشاط مكثفا على صعيد تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض. كان أهمها: ندوة الخطة الخمسية للنهوض الاقتصادي، ندوة صناعة الألبسة الجاهزة، ندوة دور الحكومة في خلق بيئة مواتية للابتكار الصناعي في لبنان، المؤتمر الثالث حول البحث العلمي والتنمية الصناعية والمعرض الثالث لإنجازات البحوث الصناعية في لبنان، مؤتمر التنمية الصناعية والاقتصادية في لبنان، معرض التسويق بالجملة والمفرق الدورة الـثالثة عشر للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ندوة التبادل التجاري في منتجات الصلب، معرض طرابلس السادس للصناعة والتجارة، مؤتمر العولمة وآثارها على الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، مؤتمر اليورو والاقتصاد اللبناني، ندوة إجراءات انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، المعرض الدولي مشروع لبنان 99،

مؤتمر الاتحاد الأوروبي ولبنان: العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، مهرجان السياحة والعروض الخاصة، معرض طرابلس التجاري الدولي، المعرض الصناعي التجاري الدولي الأول انكومكس، ندوة فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر سياسة النقل البري والسككي في لبنان، مهرجان الصيف التجاري الدولي، منتدي الاستثمار الصناعي في لبنان، معرض بيروت التجاري الدولي ، ندوة الخصخصة والفوائد المحتملة للبنان، مؤتمر لبنان: التحديات الاستثمارية على أبواب الألفية الثالثة.

وشارك لبنان في عدد من المعارض الإقليمية كان أهمها: معرض المنتجات اللبنانية في أرمينيا، معرض الجزائر الدولي، معرض بغداد الدولي، و معرض دمشق الدولي.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخري واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في لبنان:

شهد العام حركة مكثفة على صعيد زيارة وفود تجارية واقتصادية تضم مسؤولين ورجال أعمال يرغبون في الاستثمار في لبنان والاطلاع على التطورات الاقتصادية الراهنة، من كل من : فرنسا، بريطانيا، مصر، تايلاند، السويد، كندا، السعودية، سنغافورة، باكستان، كوريا، رومانيا، بلغاريا، العراق، إسبانيا، المكسيك، أمريكا، بولونيا، الصين، سلوفاكيا، إنكلترا، الارجنتين، المانيا، اليمن، كوبا، الاوروغواي.

كما شهد العام 1999 زيارة وفود رسمية واقتصادية لبنانية إلى عدد من دول العالم للتعريف بميزات والمجالات الاستثمارية في لبنان، شملت كلا من العراق ومصر والكويت والأردن والمغرب وسورية وتونس والسعودية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وروسيا وأميركا والصين والمانيا وكوبا والأرجنتين والمكسيك والنمسا والهند.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

أصدر مجلس الإنماء والأعمار قائمة بالمشاريع والفرص الاستثمارية المعروضة، والتي تجاوزت قيمتها 120 مليون دولار وذلك في عدة مجالات أهمها مصانع لمعالجة المياه، إنشاء العديد من الطرقات، إضافة إلى مشاريع للري ومشاريع لتأهيل المستشفيات الحكومية.

(17)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
1999

(17)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
1999

1. مقدمة*:

على الرغم من الآثار السلبية التي الحقتها إجراءات الحصار التي فرضت على الجماهيرية على مدى السنوات السبع السابقة على بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الا أن الاقتصاد الوطني واصل العمل على التقليل من هذه الآثار، إذ حقق نموا موجبا، وصاحب ذلك تحسن واضح في سعر صرف الدينار** في السوق الموازية وانخفاض ملحوظ في أسعار معظم السلع والخدمات.

وعلى المستوى السياسي فان أهم التطورات التي شهدها العام هو الوصول إلى حل لما عرف بقضية لوكربي، إذ تم في شهر نيسان/إبريل من العام مثول الليبيين المشتبه فيهما إمام المحكمة الاسكتلندية الخاصة في هولندا لمحاكمتهما عن حادثة سقوط طائرة (بان ام) الأمريكية فوق قرية لوكربي باسكتلندا في نهاية عام 1988، واعقب ذلك مباشرة صدور قرار من مجلس الأمن بتعليق العقوبات التي كانت مفروضة على الجماهيرية منذ عام 1992. وترتب على ذلك: إلغاء الإجراءات الخاصة بتجميد الأرصدة الليبية في الخارج، حظر تصدير بعض المعدات النفطية إلى ليبيا، واستئناف الرحلات الجوية من الجماهيرية وإليها. فقد عادت خطوط الطيران الليبية والأجنبية إلى العمل بين الجماهيرية والعديد من دول العالم، كما تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجماهيرية وبريطانيا التي ظلت مقطوعة منذ عام 1984.

وعلى الصعيد الأفريقي انعقدت بالجماهيرية خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام قمة أفريقية طارئة بحضور معظم رؤساء الدول الأفريقية، وصدر في ختامها بيان بإنشاء اتحاد أفريقي بما يتماشي مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية واحكام المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأفريقية، وضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة ابوجا وهي البنك الأفريقي المركزي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وبرلمان عموم أفريقيا.

كما شهدت الجماهيرية خلال العام عدة لقاءات على مستوى الرؤساء لتجمع دول الساحل والصحراء. وساهمت الجماهيرية في حل كثير من الخلافات بين العديد من الدول

---

* تستند بيانات هذا التقرير إلى تقرير مصرف ليبيا المركزي، واللجنة الشعبية العامة، وتقارير القطاعات المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي لعام 1999.

** السعر الرسمي للدينار الليبي يعادل 2 دولار كما في 1999/12/31.

الأفريقية عن طريق استضافة اجتماعات رؤساء تلك الدول لتسوية تلك الخلافات. وانعقدت بمدينة طرابلس خلال شهر أيار/مايو من العام اجتماعات اللجنة العليا الليبية التشادية المشتركة، وكان من ابرز قراراتها الاتفاق على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة.

وفي إطار العلاقات مع الدول العربية عقدت اللجنة العليا للمتابعة الليبية التونسية اجتماعا بمدينة سرت خلال شهر شباط/فبراير من العام، تم خلاله التوقيع على محضر يتضمن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع نتائج أعمال اللجان القطاعية موضع التنفيذ. كما عقد بمدينة بنغازي خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام اجتماع اللجنة الليبية المغربية المشتركة، وتضمن البيان الصادر عن الاجتماع عددا من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، ومن بينها اتفاقيات إنعاش وتنمية الصناعات التقليدية والتعاون السياحي وشهادة المنشأ وإنشاء الغرفة الاقتصادية المشتركة والبرنامج التنفيذي بين جهاز التصدير والاستيراد بالجماهيرية والمركز المغربي لإنعاش الصادرات.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بالأسعار الجارية حوالي 14.29 مليار دينار. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 3.7% مقابل معدل نمو سالب قدره (1.4%). ومن جهة أخري سجلت القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال العام معدل نمو بالأسعار الجارية قدره 10.5% وبالأسعار الثابتة حوالي 5.4%.

بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية خلال العام 19.2% مقارنة مع حوالي (7.-) عـــام 1998.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات خلال العام بحوالي 4.90 مليار دينار، كما قدرت النفقات بمبلغ 4.90 مليار دينار، مما يعني توقع تحقق توازن كامل في الميزانية العامة.

وبلغ إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام 6.30 مليار دينار منها 3.44 مليار دينار إيرادات نفطية. وقد أدت الزيادة في إيرادات الضرائب والجمارك وإيرادات القطاعات والشعبيات وإيرادات أخرى إلى تحقيق فائض في الميزانية مقداره 1.40 مليار دينار، بما نسبته 29% من الميزانية العامة المعتمدة.

4. الأوضاع النقدية:

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 120 لسنة 1999 بتاريخ 1999/4/20 باعتماد موازنة النقد الأجنبي خلال العام الذي تضمن تخصيص مبلغ 7.10 مليار دولار موزعة على القطاعات المختلفة.

بلغ إجمالي الإيرادات من النقد الأجنبي الموردة إلى مصرف ليبيا المركزي خلال العام 6.93 مليار دولار منها 6.79 مليار دولار إيرادات نفطية بما نسبته 98% من إجمالي الإيرادات من النقد الأجنبي، و137.8 مليون دولار إيرادات غير نفطية، بما نسبته 2%. ويعكس ذلك مدى أهمية النفط بشقيه الخام والمصنع في الاقتصاد الوطني.

وعلى ضوء القرار المشار إليه فقد بلغ الإنفاق الفعلي في شكل اعتمادات مسددة وتحويلات منفذة خلال العام حوالي 6.84 مليار دولار، بنسبة 96.4% من مجموع الإيرادات بالنقد الأجنبي، وبلغت نسبة الواردات السلعية 16.5% والواردات من مستلزمات التشغيل والمواد الخام 40.3% والتحويلات المباشرة 20%.

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية بلغ إجمالي راس المال والاحتياطي والودائع لدى هذه المصارف في نهاية تشرين أول/ أكتوبر من العام 7.52 مليار دينار. وفي حالة إضافة التأمين النقدي والبالغ 216 مليون دينار يصبح المجموع 7.74 مليار دينار مقارنة مع حوالي 6.65 مليار دينار للفترة ذاتها من عام 1998 بزيادة قدرها 1.09 مليار دينار وبإضافة التأمين النقدي الذي بلغ خلال العام حوالي 0.22 مليار دينار يصبح المجموع 7.7 مليار دينار. كما بلغ رصيد الاستثمارات والقروض والتسهيلات الائتمانية التي وظفتها هذه المصارف في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية 6.48 مليار دينار مقابل 5.21 مليار دينار عام 1998، وبلغت القروض والتسهيلات الائتمانية حوالي 5.04 مليار دينار، أو ما نسبته 77.8% من مجموع موارد هذه المصارف.

أما فيما يتعلق بالمصارف الأهلية فقد بلغ إجمالي رصيد راس المال والاحتياطيات والودائع في ذات الفترة حوالي 366.6 مليون دينار في حين وصل إجمالي رصيد الاستثمارات والقروض والتسهيلات التي منحتها إلى 274 مليون دينار، أو ما نسبته 74.7% من إجمالي مواردها.

ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم قد بلغ خلال العام 18% مقابل 24.2% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:
استقر سعر الصرف الرسمي للدينار في الحدود التي أصبح عليها بعد تغييره في نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر من عام 1998 وهى 2,2 دولار للدينار.

وإلى جانب ذلك أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قراره رقم 6 لسنة 1999، بتحديد سعر صرف لبعض الأغراض، الذي نص على إلغاء سعر الصرف التجاري المطبق لدى شركة الصرافة والخدمات المالية وتحديد سعر صرف جديد على أساس معادلة الدولار الأمريكي لـــ 3.2 دينار، كما نص القرار على تطبيق سعر الصرف الجديد على عمليات الصرف النقدي والتحويلات والاعتمادات المتعلقة بالطلبات الشخصية غير التجارية، بما في ذلك أغراض السفر والعلاج بالخارج والحج والعمرة وتذاكر السفر إلى الخارج، وقد طرأت تعديلات متلاحقة على هذا السعر خلال الأشهر التالية من العام، واستقر في نهاية العام على أساس معادلة الدولار الأمريكي بدينارين، وأدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في أسعار العملات الأجنبية في السوق الموازية.

6. سوق الأوراق المالية:
لا يوجد بالجماهيرية سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:
بلغت قيمة الصادرات واعادة الصادرات خلال العام حوالي 2.78 مليار دينار، في حين بلغت قيمة الواردات حوالي 1.86 مليار دينار مما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال العام قدره 920 مليون دينار مقابل فائض قدره 170.3 مليون دينار عام 1998.

وبلغت قيمة اذونات التصدير للصادرات غير النفطية خلال العام حوالي 120 مليون دولار، تشكل المنتجات الصناعية ما نسبته 75%. ومن أهمها الحديد الصناعي وحديد التسليح واللدائن والأسماك. ومن أهم البلدان التي تم التصدير إليها بالإضافة إلى الدول العربية ايطاليا، سويسرا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال، رومانيا، تركيا، مالطة، قبرص، الهند، الصين، والنيجر.

وفيما يتعلق بالواردات بلغ إجمالي الموازنة السلعية المخصص للعام موضوع التقرير 1.29 مليار دولار منها 710 مليون دولار للسلع التموينية و585 مليون دولار للسلع الاخرى، وقد بلغت نسبة التنفيذ من هذه الموزانة 85.4%. وبلغ عدد الشركات المستوردة

المساهمة التي تم تسجيلها بسجل المستوردين خلال العام 495 شركة، وبذلك يكون إجمالي الشركات المستوردة المسجلة بسجل المستوردين 4272 شركة.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ إجمالي صادرات الجماهيرية إلى الدول العربية خلال العام حوالي 64 مليون دينار مقابل 73 مليون دينار عام 1998، ومن أهم السلع التي تم تصديرها إلى البلاد العربية خلال العام البطيخ والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية والزجاج المسطح والحديد الصناعي وحديد التسليح والأسلاك الكهربائية والمشغولات المعدنية والأصواف والجلود والإسفنج والعسل والأسماك. أما البلدان العربية التي تم التصدير إليها فهي تونس، مصر، المغرب، لبنان، السودان، الإمارات، الأردن، الجزائر، سوريا.

9. ميزان الحساب الجاري:

حقق الحساب الجاري خلال العام فائضا قدره 368.1 مليون دينار، بما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نسبته 8% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ الرصيد التراكمي للاستمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 15.3 مليون دولار، فيما بلغ رصيد الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 555.6 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط:

بلغت منتجات النفط الخام المكرر في المصافي المحلية والخارجية حوالي 17.5 مليون طن، كما تم إنتاج حوالي 40 ألف طن من الإسفلت. إما فيما يتعلق بقطاع الغاز فقد تم إنتاج 551 ألف طن من الميثانول، و671 ألف طن من الأمونيا، و841 الف طن من اليوريا، و39.5 مليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يتعلق بالصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على تصنيع النفط، فقد تم خلال العام إنتاج 193 ألف طن من الايثيلين بنسبة 70% من المستهدف، و132 ألف طن من البروبلين.

وفي مجال الاستكشاف تم تنفيذ 4434 كيلو متر مسح سيزمي ثنائي الأبعاد و587 كيلو متر مربع مسح سيزمي ثلاثي الابعاد، كما تم حفر ثمانية ابار استكشافية وخمسة آبار تحديدية واحد عشر بئرا تطويرية في المناطق البرية وثلاث آبار تطويرية في المناطق البحرية.

13-2 قطاع الصناعة:

بلغت قيمة الإنتاج الصناعي المحقق خلال العام 954 مليون دينار، مقابل 896 مليون دينار عام 1998، بزيادة نسبتها 6%.

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع الصناعة بميزانية التحول خلال العام 125.6 مليون دينار منها 120.1 مليون دينار عبارة عن تمويل ذاتي، و5,5 مليون دينار من الخزانة العامة.

وتم خلال العام إنجاز 17 مشروعا صناعيا من أهمها خط تشكيل ولحام الأنابيب ومصنع إنتاج الدفايات الكهروزيتية، ومشروع تطوير مجمع نسيج جنزور وخطوط لانتاج اللحافات وحفاظات الأطفال والمشروبات الغازية والأحذية المختلفة.

13-3 قطاع الزراعة:

بلغ إجمالي الإنتاج المحقق من الحبوب والأعلاف خلال العام حوالي 374,41 ألف طن منها 305.51 ألف طن من الشعير، و68.90 ألف طن من القمح. كما تم إنتاج 22.5 مليون بالة تبن، و5 ألف طن من البقوليات و 4 آلاف طن من الذرة والقصب، وبلغ إجمالي ما تم إنتاجه من الخضراوات حوالي مليون طن.

14. تنمية الموارد البشرية:

شهد العام تنظيم العديد من الندوات والدورات التدريبية والملتقيات العلمية وحلقات النقاش في إطار تنمية الموارد البشرية شملت مجالات عديدة منها مستقبل التنمية البشرية، أساسيات تشغيل الحاسوب، التطبيقات المحاسبية والإصلاح الإداري، قواعد المعلومات في إدارة البحث العلمي، استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، السلامة المهنية في

مواقع العمل، أنظمة الرقابة الداخلية في القطاع العام، وتحديث وتطوير العمل بالقطاع الفندقي.

وفي مجال مواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي تم تطوير أساليب العمل في القطاع المصرفي عن طريق استخدام أجهزة وتقنيات الحاسب الآلي المتطورة والبرمجيات المتنوعة التي زودت بها معظم فروع المصارف التجارية بمنظومة خدمات بريدية سريعة ومتطورة، فضلاً عن الشروع في الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت في العمل المصرفي. كما تم إدخال خدمات الصك السياحي المحلي كأداة من أدوات الدفع التي يقوم بها الأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة في تسوية معاملاتهم المالية محليا، كما تبذل جهود مكثفة في مجال التدريب المصرفي في الداخل والخارج.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد عام 1999 صدور عدة قرارات تتعلق بتطوير التجارة والاستثمار، فعلى مستوي الاستيراد والتوزيع صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 242 لسنة 1999 بتقرير بعض الأحكام في شأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع، الذي تضمن تقسيم السلع لغرض الاستيراد والتوزيع إلى أربع مجموعات، كما نص القرار على نوع سعر الصرف الذي تستورد به كل مجموعة والجهات والأشخاص المخولين باستيرادها وقنوات توزيعها وقواعد بيعها وكيفية حساب التعريفة الجمركية والرسوم المقررة التي تحصل عند استيرادها.

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم 9 لسنة 1999 بإنشاء مكاتب لإصدار تراخيص التصدير والاستيراد الذي نص على إنشاء تلك المكاتب في ثمان شعبيات وتفويضها في إصدار تراخيص التصدير والاستيراد وفقا لاحكام هذا القرار وطبقا للسياسات التي تضعها اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، كما تضمن القرار الشروط الواجب توافرها والمستندات الواجب تقديمها لمنح تلك التراخيص.

وفي الإطار المؤسسي أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارات بإنشاء الهيئة العامة للمعارض، والشركة العامة للإنشاءات والاستثمار والخدمات الزراعية، واللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الجراد الصحراوي.

16. الجهود الترويجية:

من أهم الجهود التي قامت بها الدولة خلال العام لجذب استثمارات جديدة ما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

انعقدت بالجماهيرية الندوة الدولية حول آفاق الاستثمار والتجارة بالجماهيرية ونتج عن هذه الندوة إقرار عقد مؤتمر موسع للاستثمار بالجماهيرية خلال شهر آذار/ مارس عام 2000، كما تم عقد اللقاء العلمي الثاني حول تجارة العبور والمناطق الحرة، وندوة السوق العربية المشتركة، وندوة استراتيجية الاستثمار والتقنية المصرفية، وندوة سعر الصرف، واجتماع الاتحاد العربي للمصارف، واجتماع الاتحاد العربي للحديد والصلب، والدورة الحادية والخمسين للمكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، والمؤتمر العربي الرابع للدواجن والأعلاف، والملتقى العربي حول تربية الابل، والمؤتمر الدولي حول الأحواض المائية الجوفية، والدورة السادسة لمؤتمر البحر الأبيض المتوسط للنفط. كما نظمت هيئة تشجيع الاستثمار ندوة بالعاصمة الالمانية برلين حول التشريعات المنظمة للاستثمار والتجارة في الجماهيرية.

كما أقيمت بالجماهيرية معارض متعددة من بينها: المعرض الصناعي الأول بتاجوراء، والدورة السابعة عشر لمعرض بنغازي الصناعي، والمعرض الثاني للحاسوب والأعمال الفنية، والمعرض الأول لتقنيات الحاسوب، والمعرض الخليجي الاول، والمعرض السوري الليبي للادوية، والمعرض الأول للمنتجات السعودية، والمعرض السنوي الحادي عشر للتمور ومشتقاتها، والمعرض الدولي الثاني للثروة البحرية والزراعة المائية، كما أقيم في مالطة معرض للمنتجات والخدمات الليبية، واقيم في تونس أسبوع سياحي ليبي.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في ليبيا:

شهد العام زيارة وفود ليبية إلى ألمانيا وإيطاليا، ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية الليبية وفودا من النمسا، تشيكيا، إسبانيا، إيطاليا، السويد، بلجيكا، بولندا، جنوب إفريقيا، هولندا، بريطانيا، تايوان، ألمانيا، سويسرا، البرتغال والسعودية.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

وقعت ليبيا خلال العام اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات مع كل من إيطاليا وهولندا.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة

شهد العام قرار إنشاء منطقة حرة في مدينة مصراتة .

(18)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية مصر العربية
1999

(18)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية
1999

1. مقدمة:*

واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي على كافة المحاور، مع مراعاة البعد الاجتماعي ورفع مستوى معيشة الفرد والتوسع في الاستثمار من خلال مشروعات تتيح فرصا متزايدة للعمالة. وقد اعتمدت الحكومة خلال العام مجموعة من الإجراءات من أهمها الحفاظ على الانضباط المالي، وتنويع الصادرات وضبط الواردات، تحديث وتطوير استخدام التكنولوجيا، وخلق وسائل جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية وتأمينها، تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في العملية التنموية، واستمرار الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجالات الاستثمار والتصدير.

وقد تمخض عن تطبيق هذه السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي نتائج هامة خلال العام منها تحقيق معدل نمو حقيقي جيد، وانخفاض في ميزان الحساب الجاري ومعدل التضخم واستقرار في سعر الصرف، هذا بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في سوق الأوراق المالية من حيث عدد الأسهم وقيمة التداول وتطوير التشريعات المتعلقة بها.
وعلى الصعيد السياسي شهد العام إجراء الانتخابات الرئاسية التي ادت إلى انتخاب الرئيس محمد حسني مبارك لولاية رابعة أطلق عليها " ولاية الإصلاح الاجتماعي"، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عاطف عبيد.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 283 مليار جنيه مصري** مقابل 262.2 مليار جنيه عام 1998، كما حقق معدل نمو حقيقي قدره 6% خلال العام مقابل 5.7% عام 1998.
بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عام 99/1998 حوالي 74 % مقابل 70% عام 98/1997.
على المستوى القطاعي بلغت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 49.7% في حين بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية 50.3%.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على المصادر التالية: البنك المركزي المصري وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة لسوق المال، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
** الدولار يعادل 3.39 جنيه مصري كما في 1999/12/31.

بلغ نمو القطاعات السلعية خلال السنة المالية 99/1998 حوالي 5.6% مقابل 6.5% عام 98/1997 بسبب تراجع النمو في قطاع البترول. ويشير تحليل معدل نمو القطاعات السلعية إلى تحسن في معدلات النمو في قطاعات الصناعة والكهرباء والتشييد، إذ حققت عام 99/1998 معدلات بلغت 9.7%، 7.9%، 10.5% على التوالي مقابل 7.8%، 5.9 %، 10.6% عام 98/1997 ، بينما استقر معدل النمو في قطاع الزراعة في حدود 3.7 %. وقد حد ذلك من أثر النمو السلبي لقطاع البترول (5.2%) خلال عام 99/1998، والذي يرجع أساسا لانخفاض الكميات المنتجة منه بسبب انخفاض الأسعار العالمية خلال العام.

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد حققت معدل نمو موجب قدره 7.1% عام 99/1998 مقابل معدل نمو سالب (4.8%) عام 98/1997. من جانب آخر تحسن النمو في قطاع المال اذ حقق معدل نمو قدره 11.7% مقابل 10% عام 98/1997. أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد حقق معدل نمو قدره 5.3% مقابل 5.1% عام 98/1997.

3. الأوضاع المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية 99/1998 حوالي 71.3 مليار جنيه مقابل 67.8 مليار جنيه عام 98/1997 بزيادة نسبتها 4.9%. وتمثل الإيرادات الجارية 93.5% من إجمالي الإيرادات، بينما تمثل الإيرادات الرأسمالية 6.5% أغلبها من الموارد الذاتية إلى جانب بعض الإيرادات الرأسمالية الأخرى.

بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 25.2% عام 99/1998 مقابل 24.2% عام 98/1997.

بلغ إجمالي النفقات العامة للسنة المالية 99/1998 حوالي 75.3 مليار جنيه مقابل 70.8 مليار جنيه عام 98/1997، بزيادة نسبتها 6.4%، وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 24.7% عام 99/1998 مقابل 25.4% عام 98/1997. بلغ عجز الميزانية العامة حوالي 4 مليار جنيه، بما نسبته 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.8 مليار جنيه بما نسبته 1% عام 98/1997.

بلغ إجمالي الدين العام المحلي حوالي 147.1 مليار جنيه في 1999/6/30، بزيادة قدرها 10.4 مليار جنيه عما كانت عليه في 1998/6/30. وبلغت أعباء خدمة الدين المحلي حوالي 20.3 مليار جنيه في 1999/6/30 منها 15.7 مليار جنيه فوائد وحوالي 4.6 مليار جنيه للأقساط مقابل 16.6 مليار جنيه في 1998/6/30 منها 12.3 مليار جنيه فوائد و4.3 مليار جنيه للأقساط.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ إجمالي حجم عرض النقود بمفهومه الواسع (ن2) عام 99/1998 حوالي 234.6 مليار جنيه (النقود 48.8 مليار جنيه وشبه النقود 185.8 مليار جنيه) مقابل 210.5 مليار جنيه عام 98/1997، بزيادة نسبتها 11.4%. وقد أنعكس هذا الوضع على معدل التضخم، إذ انخفض من 4.3% عام 98/1997 إلى 3.7% عام 99/1998. وذلك على أساس المتوسط السنوي للأرقام القياسية لاسعار المستهلكين.

أما فيما يتعلق بالتطورات المصرفية، فقد استمر توسع نشاط البنوك خلال السنة المالية 99/1998 وان كان بدرجة أقل من عام 98/1997، إذ ارتفع مجموع مراكزها المالية بمقدار 22.1 مليار جنيه بمعدل 6.7% مقابل 27.5 مليار جنيه بمعدل 9.1% عام 1997 /98.وبلغ نصيب البنوك التجارية من الزيادة المحققة في نشاط البنوك حوالي 15.5 مليار جنيه في حين بلغ نصيب بنوك الاستثمار والأعمال حوالي 3.3 مليار جنيه والبنوك المتخصصة حوالي 3.3 مليار جنيه.

من جهة أخرى ارتفعت جملة الودائع لدى البنوك في نهاية عام 99/1998 إلى 237.3 مليار جنيه مقابل 216.5 مليار جنيه في نهاية عام 98/1997 ، بزيادة نسبتها 9.6%، وتوسعت البنوك في النشاط الاقراضي، إذ زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة منها بمقدار 31.8 مليار جنيه بمعدل 18.4% لتبلغ 204.1 مليار جنيه في نهاية عام 99/1998 مقابل 172.3 مليار جنيه عام 98/1997.

وعلى ضوء ذلك تأثرت معدلات العائد على الودائع والقروض بالجنيه المصري لدى البنوك، إذ زاد معدل العائد على الودائع لمدة ثلاثة أشهر زيادة طفيفة قدرها 5.1 نقطة مئوية (9.1% في المتوسط مقابل 9% سنويا في المتوسط عام 98/1997)، أما سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل فقد انخفض إلى 12.8% سنويا في المتوسط في نهاية يونيو/حزيران 1999 مقابل 13.2% سنويا للفترة في نهاية يونيو 1998، وقد تم تخفيض سعر البنك المركزي للإقراض والخصم من 12.25% إلى 12% سنويا اعتبارا من نهاية ديسمبر/كانون أول 1998.

وبلغت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري نهاية عام 1999/98 حوالي 18.1 مليار دولار مقابل 20.2 مليار دولار في نهاية عام 1998/97 تكفي لتغطية الواردات لمدة 13 شهرا.

5. سياسة سعر الصرف:

في إطار الحفاظ على استقرار سعر الصرف واصل البنك المركزي سياسته الرامية إلى تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي. وقد اقترن ذلك بانخفاض طفيف في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الذي يتعامل به البنك المركزي مع البنوك إلى 3.396 جنيه نهاية يونيو/حزيران 1999 مقابل 3.389 في نهاية يونيو 1998.

6. سوق الأوراق المالية:

في إطار استمرار الجهود المبذولة لتطوير وتنظيم التعامل في سوق الأوراق المالية، صدر القرار الوزاري رقم 42 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال حيث تم السماح للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم بإصدار سندات وصكوك تمويل، وفي حالة تجاوز قيمة السندات والصكوك صافي أصول الشركة، يتعين عليها ان تقدم للهيئة شهادة تؤكد الجدارة الائتمانية، وبحيث توضح قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

كما أصدرت البورصة خلال العام دليلاً للمتعاملين يتضمن كافة القواعد والإجراءات والأحكام المنظمة لقيد الأوراق المالية والمستندات المطلوبة والمنظمة للتداول وتنفيذ العمليات ودور شركات السمسرة والبورصة فيها، وكذلك دور البورصة في فحص ودراسة وحل المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين. وأشتمل الدليل أيضا على أحكام إصدار واستبدال شهادات الإيداع الدولية.

شهدت إصدارات الأوراق المالية خلال العام تراجعا بسيطا مقارنة مع عام 1998، إذ بلغ عدد إصدارات تأسيس الشركات الجديدة 1990 إصدارا خلال العام مقابل 2081 إصدارا عام 1998 ، بانخفاض نسبته 4.37%، كما انخفضت كمية الإصدارات إلى 458.5 مليون سهم خلال العام مقابل 681.8 مليون سهم عام 1998 ، بانخفاض نسبته 32.8%، إلا أن قيمة الإصدارات شهدت تطورا ملحوظاً، إذ بلغت 33.3 مليار جنيه خلال العام مقابل 20.9 مليار جنيه عام 1998، بزيادة نسبتها 59.3%.

بلغت قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة خلال العام حوالي 14.8 مليار جنيه مقابل 12.3 مليار جنيه عام 1998، بزيادة نسبتها 20.3%. وبلغت قيمة السندات المصدرة خلال العام حوالي 7.5 مليار جنيه مقابل 2.1 مليار جنيه عام 1998، بزيادة نسبتها 257%.

بلغت قيمة التعامل في سوق الأوراق المالية (بورصتي القاهرة والإسكندرية) خلال العام حوالي 39.1 مليار جنيه مقابل 23.4 مليار جنيه عام 1998 بزيادة نسبتها 67%.
من جهة أخرى بلغ إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية خلال العام حوالي 112.3 مليار جنيه مقابل 83.1 مليار جنيه عام 1998 ، بزيادة نسبتها 35.1%.

أما تعاملات المستثمرين الأجانب في البورصة خلال العام فقد بلغت 14.4 مليار جنيه أو ما نسبته 22% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة البالغة 32.9 مليار جنيه، مقابل 7.5 مليار جنيه بما نسبته 20.5% عام 1998.

ومن جهة أخرى ارتفع المؤشر العام للأسعار خلال العام بمعدل 63.2%، إذ ارتفع من 382.77 نقطة نهاية عام 1998 إلى 624.51 نقطة نهاية عام 1999. كما تطور وضع سوق رأس المال المصرية في مؤشر مؤسسة التمويل الدولية، إذ ارتفع مؤشر العائد الكلي للسوق المصرية من 136.84 نقطة في أول عام 1999 إلى 169.66 نقطة نهاية العام، بزيادة نسبتها 24% (شمل المؤشر حوالي 69 شركة مصرية مقيدة في السوق المصرية).

بلغ إجمالي عدد الشركات الخاضعة للقانون رقم 95 لسنة 1992 المرخص لها بالعمل في سوق المال المصرية حوالي 280 شركة منها 152 شركة في مجال السمسرة في الأوراق المالية برأسمال قدره 217 مليون جنيه، 82 شركة في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب برأسمال قدره 4 مليار جنيه ، 21 شركة لصناديق الاستثمار (بنوك وشركات تأمين)، 5 شركات لصناديق الاستثمار في شكل شركة مساهمة، برؤوس أموال تزيد على 4 مليار جنيه، 13 شركة لادارة صناديق الاستثمار برأسمال قدره 18.25 مليون جنيه، شركتان في مجال إدارة السجلات، شركتان في مجال تقييم وتصنيف الأوراق المالية، شركة واحدة في مجال تقييم وتحليل الأوراق المالية، شركة واحدة في مجال نشر المعلومات عن الأوراق المالية، شركة واحدة في مجال المقاصة وتسوية المعاملات، ويبلغ رأسمال الشركات الأخيرة حوالي 7 ملايين جنيه.

7. التجارة الخارجية:

تراجعت حصيلة الصادرات عام 99/1998 مقارنة مع عام 1997:98، إذ بلغت 4.4 مليار دولار مقابل 5.1 مليار دولار بانخفاض نسبته 15%. ويعزى ذلك إلى تراجع حصيلة الصادرات البترولية بنسبة 42.2% (لانخفاض أسعارها) لتبلغ نحو 1 مليار دولار مقابل 1.7 مليار دولار عام 1998/97، في حين ارتفعت الصادرات غير البترولية بنسبة 1.3% لتبلغ 3.4 مليار دولار عام 99/1998.

أما الواردات فقد بلغت 17 مليار دولار خلال السنة المالية 99/1998 بزيادة نسبتها 0.4 % عن عام 98/1997.
بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 12.5 مليار دولار مقابل 11.8 مليار دولار عام 1997 /98، بزيادة نسبتها 5.9% وبذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 30.1% إلى 23.5%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المركز الأول بالنسبة للصادرات المصرية عام 99/1998، إذ بلغت الصادرات إليها 1.7 مليار دولار بنسبة 38.6% من إجمالي الصادرات، بينما جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، إذ بلغت الصادرات إليها 1.4 مليار دولار بنسبة 31.8%، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثالثة إذ بلغت الصادرات إليها 511 مليون دولار بنسبة 11.6%، ثم الدول الآسيوية التي بلغ نصيبها 460 مليون دولار بنسبة 10.5% من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المقدمة إذ بلغت الواردات منها 7.2 مليار دولار بنسبة 42.4% من إجمالي الواردات، جاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحوالي 3.2 مليار دولار بنسبة 18.8%، ثم الدول الآسيوية بحوالي 3 مليار دولار بنسبة 17.6%، والدول العربية حوالي 0.6 مليار دولار ما نسبته 3.7%.

وفيما يتعلق بهيكل التركيب السلعي للصادرات، فقد بدأت مصر في تصنيف الصادرات على أساس التعريفة الجمركية المنسقة (درجة التصنيع) بدلا من المجموعات السلعية التي كانت اتخذت للتصنيف قبل ذلك، ومن ثم يصعب مقارنة الهيكل السلعي للصادرات هذا العام بالهيكل السلعي الذي كان مستخدما في الأعوام السابقة.

ووفقا للتصنيف الجديد فقد توزعت الصادرات عام 99/1998 على النحو التالي:
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها حوالي مليار دولار، والقطن الخام حوالي 0.2 مليار دولار، والمواد الخام 0.25 مليار دولار، والسلع نصف المصنعة 0.4 مليار دولار والسلع التامة الصنع 1.7 مليار دولار، وأخرى غير موزعة 0.9 مليار دولار.

وكذلك فقد تم تصنيف الواردات بدءا من العام موضوع التقرير على أساس التعريفة الجمركية المنسقة (درجة الاستخدام) بدلا من المجموعات السلعية المستخدمة من قبل، وقد توزعت الواردات هذا العام على النحو التالي:

وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها حوالي 0.5 مليار دولار، المواد الخام 2.3 مليار دولار، سلع وسيطة 5.3 مليار دولار، سلع استثمارية 5.6 مليار دولار، السلع الاستهلاكية 3 مليار دولار منها سلع معمرة 0.6 مليار دولار، وسلع غير معمرة 2.4 مليار دولار، وواردات غير موزعة 0.3 مليار دولار.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

تأتي صادرات مصر إلى الدول العربية خلال العام في المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت الصادرات إليها حوالي 511 مليون دولار، بما نسبته 11.6% من إجمالي الصادرات المصرية عام 99/1998، مقابل حوالي 688 مليون دولار، بما نسبته 13.5% عام 98/1997.

وأهم الدول العربية التي تصدر إليها مصر هي السعودية والعراق والإمارات وليبيا وسوريا.

وعلى مستوى التركيب السلعي للصادرات المصرية إلى الدول العربية خلال عام 1999 تأتي السلع الصناعية في المرتبة الأولى بما نسبته 65% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، ثم تأتي السلع الزراعية في المرتبة الثانية بنسبة 31%.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلغ عجز ميزان الحساب الجاري عام 99/1998 حوالي 1.7 مليار دولار بما نسبته 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 2.5 مليار دولار عام 98/1997 بنسبة 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك التحسن إلى الزيادة في كل من ميزان الخدمات وميزان التحويلات بشكل أسرع من زيادة العجز في الميزان التجاري الناشئ عن انخفاض أسعار النفط العالمية.

10. الديون الخارجية:

بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم ما يعادل 28.2 مليار دولار نهاية يونيو/حزيران 1999 مقابل 28.1 مليار دولار للفترة ذاتها من عام 1998، بزيادة طفيفة قدرها 0.1 مليار دولار، لتراجع أسعار صرف العملات المقترض بها تجاه الدولار الذي يتم تقييم رصيد الديون الخارجية به.

كما شهد عام 99/1998 تحسنا في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من 34% عام 98/1997 إلى 31.7%.

ومن جهة أخرى ارتفعت أعباء خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 25.5 مليون دولار لتصل إلى 1.5 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار عام 98/1997.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغ إجمالي الاستثمارات التي سجلت خلال العام (محلية، عربية وأجنبية) حوالي 21.9 مليار جنيه (6.44 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 14% عن عام 1998.

بلغت رؤوس الأموال الأجنبية (غير العربية) المستثمرة خلال العام حوالي 1.3 مليار جنيه (0.38 مليار دولار) بنسبة 5.9% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات المسجلة خلال العام، وقد جاءت أمريكا في المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها حوالي 311.8 مليون جنيه (91.7 مليون دولار) بما نسبته 24% من إجمالي المساهمات الأجنبية خلال العام، تليها كندا بحوالي 251.8 مليون جنيه (74 مليون دولار)، بما نسبته 19% ثم بريطانيا بحوالي 204 مليون جنيه (60 مليون دولار) بما نسبته 16%، ثم فرنسا بحوالي 149 مليون جنيه (44 مليون دولار) بما نسبته 11.5%، ثم ايرلندا بحوالي 78.2 مليون جنيه (25.7 مليون دولار) بما نسبته 6%، ثم تأتي مساهمات الدول الأخرى بنسب متفاوتة.

على مستوى القطاعات احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى إذ استحوذ على حوالي 542 مليون جنيه (159.4 مليون دولار) بنسبة 54.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية(غير العربية) الوافدة خلال العام، يليه قطاع الشركات الإنشائية، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات فيه خلال العام حوالي 260 مليون جنيه، (76.5 مليون دولار) بما نسبته 20% ، ثم قطاع الشركات السياحية بحوالي 93 مليون جنيه (27.4 مليون دولار) بما نسبته 7%، ثم تأتي الشركات الخدمية التي تعمل في مجال المال والبنوك والاستشارات وبورصة الأوراق المالية بحوالي 37 مليون جنيه (10.9 مليون دولار) بما نسبته 2.8%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت رؤوس الأموال العربية المستثمرة في مصر خلال العام 942 مليون جنيه (277 مليون دولار) بنسبة 4.3% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات المسجلة خلال العام، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى إذ بلغت مساهمتها حوالي 381 مليون جنيه (112 مليون دولار)، بما نسبته 40% من إجمالي المساهمات العربية، تلتها دولة الكويت بحوالي 334 مليون جنيه (98 مليون دولار) بما نسبته 35.5%، و فلسطين بحوالي 67 مليون جنيه (19.7 مليون دولار) بما نسبته 7%، والأردن بحوالي 60.5 مليون جنيه (17.8 مليون دولار) بما نسبته 6.4%، ثم تأتي باقي الدول العربية بمساهمات متفاوته.

على مستوى القطاعات، يأتي قطاع الشركات السياحية في الصدارة، إذ بلغت استثماراته حوالي 554 مليون جنيه (162.9 مليون دولار) بنسبة 58.8% من إجمالي الاستثمارات العربية خلال العام، ثم قطاع الصناعة بحوالي 272 مليون جنيه (80 مليون دولار) بنسبة 28.8%، وقطاع الشركات الزراعية بحوالي 63 مليون جنيه (18.5 مليون دولار) بنسبة 6.6%، ثم قطاع الإنشاءات بحوالي 38 مليون جنيه (11.2 مليون دولار) بنسبة 4%.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 3837.6 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 99.2 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية:

13-1 قطاع الصناعة والتعدين:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 19.5% مقابل 18.6% عام 1998، محققاً معدل نمو قدره 9.7% مقابل 7.8% عام 1998. وقد زادت الأهمية النسبية للقطاع الخاص الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 81.8% خلال العام مقابل 79.4% عام 1998، فيما انخفضت الأهمية النسبية للقطاع العام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.2% مقابل 20.6% عام 1998.

13-2 قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 17.45 % مقابل 17.50% عام 1998، محققا معدل نمو قدره 3.7% وهو المعدل ذاته عام 1998.

13-3 قطاع الخدمات:

حقق قطاع الخدمات الإنتاجية خلال العام معدل نمو قدره 7.1% مقابل 4.8% عام 1998، نتيجة لعودة الحركة السياحية الوافدة إلى مصر إلى معدلاتها الطبيعية، والذي أقترن بتوسع استثمارات القطاع الخاص في قطاع السياحة الذي حقق معدل نمو قدره 28.7% خلال العام مقابل معدل نمو سالب (24.7%) عام 1998.

14. تنمية الموارد البشرية:

بدأت الحكومة الجديدة خطواتها الأولى في بناء منظومة جديدة لتعبئة وتكثيف الجهود لوضع برنامج عمل يطور تفاعل وتناغم القوى البشرية المصرية لدخول الألفية الجديدة

بعد أن شملت الحكومة وزارة جديدة للصناعة والتنمية التكنولوجية، وقد تم التأكيد في خطة العمل على عدة محاور، اعتمدها رئيس الجمهورية وتشمل تحديث البنية الأساسية للاتصالات والبريد وتنمية صناعة الاتصالات والمعلومات والتنمية البشرية، وتنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخدامها، وقدرت الاستثمارات المطلوبة من القطاع العام والخاص لتنفيذ الخطة طبقا لدراسات الجدوى المبدئية بما يزيد على 3 مليار جنيه (حوالي 900 مليون دولار) موزعة على أربعة سنوات تبدأ من عام 2000، تقوم على أساس أن يمولها القطاع الخاص وان يكون دور الحكومة الإسهام في التدريب الذي يحقق عائدا متمثلا في إضافة قوى عاملة جديدة إلى سوق العمل في هذا القطاع.

وقد تمت الموافقة على إنشاء شركة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بدعم من الحكومة، وتقرر دراسة إضافة الأنشطة الخاصة لصناعة الاتصالات والمعلومات ضمن قانون حوافز الاستثمار، ودراسة تخفيض ضريبة المبيعات على أجهزة الحاسبات الشخصية إلى 5% ودراسة إعفاء برامج الحاسبات وانشطة وقواعد المعلومات وبعض خدمات الاتصالات من ضريبة المبيعات.
وقد تم اختيار أول موقع لاقامة المناطق التكنولوجية المتقدمة بمدينة السادس من أكتوبر على مساحة 300 فدان، وتشمل أنشطتها صناعة البرمجيات وخدمات المعلومات والإنترنت وصناعة تجميع أجهزة الحاسوب والأجهزة الملحقة وأنشطة التدريب.
وتشمل برامج التدريب المتميز إعداد 5 الاف متدرب سنويا لتخريج اخصائي معلومات ومبرمجين ومهندسي شبكات. وتشترك في تنفيذ التدريب شركات عالمية إلى جانب القطاع الخاص ويبدأ البرنامج في أبريل من عام 2000.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
صدر خلال العام العديد من التشريعات لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد المصري بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية، واهم التشريعات الجديدة التي صدرت خلال العام ما يلي:

- قانون رقم (17) لسنة 1999، بإصدار قانون التجارة الجديد.
- قرار رئيس الجمهورية رقم (96) لسنة 1999، بإنشاء مدينة أسوان الجديدة وضمها إلى المجمعات العمرانية الجديدة لتتمتع المشروعات والاستثمارات فيها بامتيازات الاستثمار في المدن الجديدة من الإعفاءات الضريبية وغيرها.
- قرار رئيس الجمهورية رقم (254) لسنة 1999، بإنشاء المنطقة الصناعية الحرة شمال غرب خليج السويس.
- قرار رئيس الجمهورية رقم (271) لسنة 1999، بإنشاء المنطقة الصناعية الحرة شرق ميناء بورسعيد.

- قرار رئيس الوزراء رقم (1354) لسنة 1999، بإنشاء منطقة الكوم الأحمر بمحافظة أسيوط كمنطقة صناعية حرة.
- قرار رئيس الوزراء رقم (2682) لسنة 1999، بإضافة بعض المناطق إلى المنطقة الصناعية بكفر الرمل بمحافظة المنوفية.
- قرار رئيس الوزراء رقم (3757) لسنة 1999، باعتبار المنطقة شمال غرب خليج السويس منطقة صناعية.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

تم خلال العام عقد العديد من المؤتمرات والندوات داخل وخارج مصر، نذكر منها المؤتمر الدولي حول أسواق المال وفرص الاستثمار في مصر والذي عقد في لندن، ومنتدى مصر في لندن والذي نظمته هيئة الاستثمار، ومؤتمر موسع في لندن حول مشروعات مصر القومية العملاقة، بالإضافة إلى مؤتمر في فرنسا حول دور الاستثمارات الدولية في التنمية وتجربة مصر في هذا المجال.

كما شهد العام إقامة (29) معرضاً خارجياً منها (12) معرضاً في الدول العربية، و(9) معارض في الدول الأفريقية، و(3) معارض بالدول الآسيوية ومعرضان في كل من شرق أوروبا والامريكتين، ومعرض واحد في غرب أوروبا. ومن أهم هذه المعارض معرض فرانس اكسبو بحضور 250 شركة فرنسية، ومؤتمر اليورومني عن الاقتصادات العربية الواعدة لدخول القرن الجديد، إضافة إلى إقامة تجمع عالمي بدعوة من بورصة نيويورك لدراسة فرص الاستثمار في البورصة المصرية والترويج لسوق المال المصرية. أما على الصعيد الداخلي فقد تم إقامة (13) معرضا على ارض هيئة المعارض الدولية.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في مصر:

شهد العام زيارة رئيس الجمهورية والوفود المرافقة له إلى كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وذلك لاستطلاع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري مع تلك الدول.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت مصر العديد من الفرص والمشاريع الاستثمارية خلال زيارات الوفود المصرية إلى الدول الأجنبية.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

وقعت الحكومة المصرية خلال العام اتفاقية لإقامة منطقة حرة بين مصر والسعودية كما تم توقيع اتفاقية لإنشاء شركة مشتركة لترويج الاستثمار بين رجال الأعمال المصريين واليابانيين وتتولى عرض فرص الاستثمار في مصر وذلك خلال زيارة الرئيس المصري إلى اليابان، كما تم توقيع 12 اتفاقية وبروتوكول للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية مع تركيا كما شهد العام تأسيس مجلس رجال الأعمال المصري/الكوري. بالإضافة إلى ذلك تم إحالة 6 اتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي إلى مجلس الشعب للاعتماد بين مصر وكل من ماليزيا والأردن واليمن وجنوب إفريقيا والبرتغال وفرنسا.

(19)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة المغربية
1999

(19)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية
1999

1. مقدمة*:

شهد عام 1999 تطورات هامة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فعلي المستوى الاقتصادي، واصلت الحكومة جهودها خلال العام في تطبيق سياسة الإصلاح والتقويم الهيكلي لإنعاش الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من تراجع النمو الحقيقي نتيجة للتراجع الملحوظ الذي شهده قطاع الفلاحة، إلا أن الاقتصاد الوطني استطاع أن يحقق عجزا مقبولا في الميزانية العامة، وانخفاضا في معدل التضخم، واستقراراً في سعر الصرف**. كما شهد العام زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

وعلى المستوى السياسي شهد العام الانتقال الهاديء للسلطة للملك محمد السادس بعد وفاة المغفور له الملك الحسن الثاني. وقد جدد الملك محمد السادس تزكيته لحكومة التناوب التي دخل نشاطها السنة الثانية. كما حدثت تغييرات عديدة خاصة في وزارة الداخلية مما اعتبره الكثير من المحللين السياسيين نقطة تحول لعهد جديد يتماشي مع التطورات والظروف العالمية الجديدة.

في مسعى منها لتحسين المناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات اتخذت الحكومة عدداً من التدابير الجبائية من أهمها:

- وضع قائمة بالمناطق المشمولة بالامتيازات الضريبية وفقاً لميثاق الاستثمار الصادر بالمرسوم رقم 2-98-520 وعددها (22) منطقة.
- تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على المؤسسات السياحية بواقع 50% على المعاملات المحققة بالعملة الصعبة.
- تخفيض الضريبة على الشركات العاملة بالمناطق الحرة لأغراض التصدير من 10 % إلى 8.75%.
- منح حزمة من الامتيازات للمقاولين العقاريين الذين يستثمرون في إطار البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الاستثمارات الخارجية). والبنك المركزي، المديرية المركزية للإحصاء.

** الدولار الأمريكي يعادل 9.92 درهم كما في 1999/12/31

- إعفاء المشاريع التي يبلغ حجم الاستثمار فيها 500 مليون درهم أو أكثر من الضرائب المقررة وفقا للمادة (7) من قانون المالية رقم (12) لعام 1998.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بالأسعار الثابتة حوالي 132.5 مليار درهم مقابل 132.2 مليار درهم عام 1998، محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 0.2% مقابل 6.5% عام 1998. ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ لنمو قطاع الفلاحة الذي لم تقابله زيادة كبيرة في نمو القطاعات الأخرى.

علي المستوى القطاعي شهد قطاع الفلاحة تراجعا نسبته 12.3%، فيما سجلت قطاعات: الطاقة، النقل، البناء والأشغال العامة، والصناعة التحويلية معدلات نمو قدرها 4.7%، 3.7%، 2.6%، 2.5% على التوالي خلال العام. وعلى العموم فإن الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع الفلاحة لم يتجاوز نموه 2.2% خلال العام مقابل 3.4% عام 1998.

ومن جهة أخرى بلغ إجمالي تكوين راس المال الثابت خلال العام حوالي 86.4 مليار درهم، بزيادة نسبتها 12.7% عما كان عليه عام 1998. وشكل قطاع المعدات والآلات ما نسبته 56.6% من إجمالي راس المال الثابت، مما يعني وجود تطور سريع في عمليات الاستثمار. جاء بعده قطاع البناء بما نسبته 24.9%، ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 14.2%.

3. الأوضاع المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 1999/98 حوالي 89.52 مليار درهم بزيادة نسبتها 11.3% عما كانت عليه عام 1998/97. بلغ إجمالي النفقات العامة حوالي 77.46 مليار درهم بزيادة نسبتها 16% عما كانت عليه عام 1998/97. كما سجلت نفقات الاستثمار زيادة نسبتها 8.9% عما كانت عليه عام 1998/97.

وبناء على ما تقدم بلغ عجز الميزانية العامة خلال العام حوالي 12.05 مليار درهم بما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.2% عام 1998/97.

4. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) نهاية العام حوالي 167.3 مليار درهم وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 269.8 مليار درهم عام 1999، بزيادة نسبتها 10% عما كانت عليه عام 1998. ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من القروض والموجودات الخارجية الصافية.

بلغ معدل التضخم 1% خلال العام مقابل 2.7% عام 1998. ويرجع الانخفاض المسجل في معدل التضخم أساسا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بما نسبته 0.9%، وإلى عدم تجاوز الزيادة المسجلة في أسعار المواد غير الغذائية 1.9% خلال العام مقابل 2.9% عام 1998.

ومن جهة أخرى بلغت الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي نهاية العام حوالي 58.8 مليار درهم (5.93 مليار دولار)، ما يعادل سبعة اشهر من الواردات. ويعود ذلك أساسا إلى الإيرادات المتأتية من منح الرخصة الثانية للهاتف النقال. أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد شهدت أسعار الفائدة التوجيهية للبنك المركزي انخفاضاً خلال العام، إذ تراوحت بين 8.50%-7.25% مقابل 9.25%-10.25% عام 1998، مما أدى إلى خلق جو اكثر ملاءمة للمنافسة بين البنوك في منح القروض.

5. سياسة سعر الصرف:

بلغ سعر صرف الدرهم نهاية العام حوالي 9.92 للدولار، مقابل 9.49 درهم للدولار عام 1998، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها 4.5%.

6. سوق الأوراق المالية:

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة الدار البيضاء خلال العام حوالي 15.47مليون سهم مقابل 9.4 مليون سهم عام 1998. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في البورصة نهاية العام حوالي 25.1 مليار درهم بزيادة نسبتها 61.8% عما كانت علية عام 1998. وقد انعكس هذا التطور في المؤشر العام، إذ بلغ 777 نقطة نهاية العام مقابل 804 نهاية عام 1998 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 3.3%.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات خلال العام حوالي 7.3 مليار دولار مقابل 6.9 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 5,8%. وبلغ إجمالي قيمة الواردات حوالي 10,5 مليار دولار مقابل 9.9 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 6%. وقد انعكس هذا الوضع على

عجز الميزان التجاري، إذ بلغ حوالي 3.2 مليار دولار خلال العام مقابل 3.0 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 6.7%. ويعزى ارتفاع قيمة الواردات أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغت قيمة واردات النفط حوالي 932 مليون دولار مقابل 570 مليون دولار عام 1998. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام حوالي 69.5% مقابل 69.7% عام 1998. ومن جهة أخرى بلغت صادرات الفوسفات ومشتقاته (السماد وحامض الفوسفوريك) حوالي 1.4 مليار دولار بزيادة نسبتها 6.6% عن عام 1998.

وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات جاء في المركز الأول النسيج والجلود بما نسبته 37.4% من إجمالي الصادرات، جاءت بعده المنتجات الزراعية والغذائية بما نسبته 19.6 %، والفوسفات ومشتقاته بنسبة 18.3%، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية بما نسبته 6.2%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

10. الديون الخارجية:
بلغ حجم الديون الخارجية عام 99/1998 حوالي 13.2 مليار دولار مقابل 13.7 مليار دولار عام 98/1997، بانخفاض نسبته 4%. ويعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها تحويل بعض الديون إلى استثمارات، تحويل ديون باهظة القيمة إلى ديون بمعدلات فائدة منخفضة وبشروط سداد مرنة، هذا بالإضافة إلى دور التحول السياسي الذي عرفته المملكة في تحسين العلاقات مع الدول والهيئات الدائنة.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام حوالي 1.8 مليار دولار مقابل 0.48 مليار دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 275%.

على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات احتلت البرتغال النصيب الأوفر منها بحصة قدرها (705) مليون دولار أو ما نسبته 27.5% من إجمالي الاستثمارات

الأجنبية، تليها فرنسا (372.4 مليون دولار) ثم هولندا (339.4 مليون دولار) وإسبانيا (207.1 مليون دولار).

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ إجمالي حجم الاستثمارات العربية الوافدة نهاية أكتوبر من العام حوالي 18.5 مليون دولار مقابل 48.6 مليون دولار لعام 1998 بكامله. جاءت دولة الكويت في الصدارة إذ استحوذت على ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة، جاءت بعدها المملكة العربية السعودية بما نسبته 35%، ثم تونس بنسبة 7.8%، والعراق بنسبة 7.2 %. وجاءت بعد ذلك كل من الأردن ولبنان ومصر وسوريا والإمارات وليبيا بنسب متفاوتة تراوحت بين 1.6% - 0.5%.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1998-1999 حوالي 442.6 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة حوالي 151.5 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الفلاحة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 14% مقابل 16 % عام 1998.

13-2 قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 21.8% مقابل 20.6% عام 1998.

13-3 قطاع السياحة:

بلغت الإيرادات الصافية للقطاع حوالي 18.35 مليار درهم خلال العام بزيادة نسبتها 10.2% عن عام 1998. وبلغ عدد السياح حتى نهاية سبتمبر من العام حوالي 1.8 مليون سائح، بزيادة نسبتها 17.9% عن الفترة ذاتها من عام 1998. وسجل عدد الليالي زيادة نسبتها 9.1%،

ومن جهة أخرى بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار التي تم توقيعها بين الحكومة ومستثمرين أجانب 7 اتفاقيات تتعلق بإنشاء مشاريع سياحية بطاقة 11656 سرير، بقيمة إجمالية

قدرها 5.4 مليار درهم. ومن المتوقع أن تخلق هذه المشاريع حوالي 8320 فرصة عمل.

14. تنمية الموارد البشرية:

صدر خلال العام ظهير شريف بتنفيذ القانون رقم 12-99 القاضي بأحداث وكالة التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر ومحاربته، خاصة لدى الشرائح الأكثر احتياجا. وستساهم الوكالة في تمويل أنشطة للتنمية الاجتماعية من خلال دعم مشاريع جماعية وفردية لانتاج السلع والخدمات الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية للسكان، كما ستعمل على تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية التي ينسجم نشاطها مع أهداف الوكالة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدر خلال العام العديد من التشريعات لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد المغربي بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية، واهم التشريعات الجديدة التي صدرت خلال العام هي:

- القانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية والتجارية.
- القانون المتعلق بالمنافسة وحرية الأسعار.
- القانون المتعلق بالطاقة النفطية.
- القانون المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي.
- قانون إصلاح القرض الشعبي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

ومن جهة أخرى شهد العام مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون رقم 98/43 الذي يسمح بموجبه تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. ومن أهم التعديلات الواردة في القانون إضافة فصل جديد ينص على أن عمليات التفويت يجب عرضها أولا على وزارة الخوصصة، وإلغاء أجل اختتام عملية الاستخصاص، وتحديث لائحة المؤسسات القابلة الاستخصاص.

كما شهد العام إنشاء اللجنة الوزارية للاستثمارات التي كلفت بمهام دراسة المشروعات الاستثمارية والنظر فيها واتخاذ القرارات بشأنها، وكذلك التوقيع على الاتفاقيات الاستثمارية مع المستثمرين المحليين والاجانب.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام عقد العديد من المعارض القطاعية، أهمها معرض النسيج والجلد، ومعرض مواد البناء ومعرض الإنتاج الإلكتروني، كما عقدت عدة لقاءات بين غرف التجارة والصناعة للعديد من دول البحر الأبيض المتوسط.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المغرب:

شهد العام زيارة الوزير الأول إلى مجموعة من الدول الإفريقية بغرض تفعيل العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، وقد ركزت هذه الزيارة على كل من دولة ساحل العاج والسينغال، كما قام وفد من رجال الأعمال المغاربة برئاسة وزير الاقتصاد والمال بزيارة دولة الكويت وذلك للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في المغرب وجذب المستثمرين المحليين. بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ زيارة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا والسعودية.

ومن جهة أخرى، استقبلت الجهات المغربية وفدا رسميا من الهند بغرض تشجيع التعاون الاقتصادي.

وشهد العام اجتماعات اللجنة العليا المغربية-الليبية المشتركة، واللجنة العليا المغربية-البرتغالية المشتركة واللقاء السنوي الثالث بين رئيسي الحكومة في كل من المغرب وفرنسا.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

وقعت الحكومة المغربية خلال العام على اتفاقية لتشجيع الاستثمار مع كل من الكويت والولايات المتحدة الأمريكية. كما تم التوقيع على اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع جمهورية بولونيا، إضافة إلى الاتفاقية التجارية والاقتصادية المبرمة مع حكومة الصين الشعبية، والعديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من فرنسا والبرتغال وهنغاريا والهند وتونس وليبيا وبعض الدول الأفريقية. كما شهد العام إنشاء مجلس الأعمال المشترك بين المغرب والهند.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام إنشاء المنطقة الحرة بمدينة طنجة بهدف تعديل النسيج الاقتصادي الوطني وتحريك آليات النشاط التجاري. وتمنح المنطقة الحرة المستثمرين عدداً من الامتيازات مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، ووضع نظام جمركي خاص ونظام ضريبي مشجع. والمعروف أن المنطقة الحرة ليست خاضعة لنظام مراقبة التجارة الخارجية والصرف.

(20)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1999

(20)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1999

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة عام 1999 تطبيق سياساتها الاقتصادية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنته منذ عام 1985. فقد شهد العام تحقيق: معدل نمو حقيقي جيد، فائض في الميزانية العامة، كما سجل عجزاً مقبولاً في ميزان الحساب الجاري، هذا بالإضافة إلى تحكم الحكومة في نمو الكتلة النقدية، ومعدل التضخم وسعر الصرف**.

على الصعيد السياسي شهد العام تعديلا وزاريا شمل وزارات: العدل، الشؤون الاقتصادية والتنمية، الطاقة والمياه.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 203.1 مليار أوقيه مقابل 187.8 مليار أوقية عام 1998، مسجلا بذلك نمواً إسميا نسبته 8%. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نمواً حقيقياً موجباً نسبته 4,4% مقابل 3.5% عام 1998. ومن جهة أخرى بلغ المتوسط السنوي لدخل الفرد خلال العام (بالأسعار الثابتة لعام 1997) حوالي 570 دولار.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 50.5 مليار أوقية، بما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتكون الإيرادات العامة من الإيرادات الجبائية بما نسبته 62.5%، الإيرادات غير الجبائية بما نسبته 33.5%، وإيرادات الاستثمار بما نسبته 1.6%. وقدرت النفقات العامة خلال العام بحوالي 46 مليار أوقية، بما نسبته 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه قدر فائض الميزانية العامة خلال العام بحوالي 4.5 مليار أوقية، بما نسبته 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.1% عام 1998.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الوزارة الأولى، وزارة المالية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البنك المركزي الموريتاني، المكتب الوطني للإحصاء

** الدولار يعادل 210 أوقية موريتانية كما في 1999/12/31.

4. الأوضاع النقدية:
واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها النقدية غير التوسيعية بهدف التحكم في حجم الكتلة النقدية.

بلغت الكتلة النقدية نهاية العام حوالي 28.8 مليار أوقية مقابل 27.8 مليار أوقية عام 1998، بزيادة نسبتها 3.5%. كما واصلت الحكومة خلال العام سياستها الرامية إلى توجيه الجزء الأكبر من السيولة إلى الادخار لتوظيفه في قروض للقطاع الخاص مما انعكس إيجابا على معدل التضخم الذي بلغ حوالي 4% مقابل 6% عام 1998.

5. سياسة سعر الصرف:
واصلت الحكومة خلال العام سياستها التي بدأتها منذ عام 1992، لتحرير سعر الصرف، تمشيا مع التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالانفتاح على الخارج وتقليل القيود والعوائق المتعلقة بالتجارة الخارجية، لتهيئة المناخ الملائم لتنمية شاملة.
بلغ سعر الصرف حوالي 210 أوقية للدولار الواحد، مقابل 205 أوقية عام 1998.

6. سوق الأوراق المالية:
لا توجد حتى الآن سوق للأسهم والسندات في موريتانيا، الا انه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال، في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية التي يجرى تطبيقها حاليا والتي تحتوى مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي الذي يتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:
قدر حجم الصادرات خلال العام بحوالي 374.6 مليون دولار مقابل 369.4 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 1.4%. وقدر حجم الواردات بحوالي 398.3 مليون دولار مقابل 389.3 مليون دولار، بزيادة نسبتها 0.4%. وعليه قدر عجز الميزان التجاري خلال العام بحوالي 23.7 مليون دولار، مقابل عجز قدره 19.6 مليون دولار عام 1998. بلغت نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 2.4% مقابل 2.2% عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فلا تزال دول الاتحاد الأوروبي تحتل مركز الصدارة إذ تستحوذ على حوالي 55% من إجمالي الصادرات الوطنية التي يعتبر الحديد أهمها (54.2

% من إجمالي الصادرات)، وحوالي 60% من إجمالي الواردات. كما تعتبر اليابان شريكاً تجارياً مهماً لموريتانيا. خاصة فيما يتعلق بالصادرات السمكية.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

لا تزال المبادلات التجارية لموريتانيا مع الدول العربية دون المستوى، إذ لا توجد أية دولة عربية في قائمة أهم 12 دولة تستقبل حوالي 97% من إجمالي الصادرات.

9. ميزان الحساب الجاري:

قدر عجز الحساب الجاري خلال العام بحوالي 108.3 مليون دولار، بما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 92.5 مليون دولار، بما نسبته 10.1% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الديون الخارجية بنهاية العام بلغ 2.8 مليار دولار مقابل 1.97 مليار دولار عام 1998. ونتيجة للتحسن الملحوظ في الأداء الاقتصادي، ودعما للبرامج الاقتصادية، قدم الممولون تمويلات هامة لدعم الخطط التنموية، كما تم اعتماد البلاد في مقدمة الدول المستفيدة من مبادرة تخفيض الديون.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 9.3 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي 1.8 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية:

13-1 قطاع الزراعة:

واصلت الحكومة خلال العام سياستها نحو القطاع الزراعي الذي يعتبر أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني، فقد تم تطبيق السياسة التشاركية في مجال تنمية الوسط الريفي في العديد من مناطق البلاد. وتأخذ هذه السياسة في الحسبان الأبعاد التنموية ومشاركة السكان المستفيدين، من خلال إنشاء مشاريع صغيرة جماعية أو فردية في مجالات متعددة مع الأشراف على التنفيذ والمتابعة.

وعلى الرغم من الخسائر التي لحقت بالزراعة المزوية في بعض المناطق نتيجة الفيضانات خلال العام فقد قدر الإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال الحملة الزراعية 1999 -2000 بحوالي 191600 طن بزيادة نسبتها 23% عن عام 1999/98. كما قدرت المساحات المزروعة في مجال الزراعة المروية خلال العام بحوالي 20740 هكتار منها 19640 هكتار مزروعة بالأرز، بلغ إنتاجها حوالي 50 ألف طن.

وقد أنجزت الشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير) خلال العام استثمارات هامة، منها مساحة جديدة لزراعة الأرز في "بلاره" غرب مدينة روصو. و قدمت خلال العام قروضا للمزارعين بلغت قيمتها 740.5 مليون أوقية. كما تم خلال العام الحصول على تمويل المرحلة الأولى (38 مليون دولار) من مشروع برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية الذي تبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 135 مليون دولار. وتتعلق هذه المرحلة بالإصلاحات الزراعية وتقديم الخدمات المصاحبة وإنجاز الدراسات الخاصة بالبني التحتية.

أما فيما يتعلق بالزراعة الفيضية، فقد تمت خلال العام زراعة 33500 هكتار، بزيادة نسبتها 46% عن موسم 1999/98. وقدر الإنتاج بحوالي 30000 طن، بزيادة نسبتها 95 %. كما شهد العام إنجاز مشروع مقامة وكذلك إنجاز المشروعات التكميلية لمشروع مقامة – فينبو.

أما الزراعة المطرية فقد قدرت مساحتها المزروعة بحوالي 150 ألف هكتار، بزيادة نسبتها 68% عن عام 1999/98. وقدر الإنتاج بحوالي 72 ألف طن، بزيادة نسبتها 90 %.

13-2 قطاع الصيد:

سجلت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك حتى نهاية أكتوبر من العام زيادة نسبتها 4.5% عما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من عام 1998. كما سجلت صادرات الصيد السطحي حتى أغسطس/آب من العام زيادة نسبتها 23% عما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من عام 1998.

ومن جهة أخرى، وفي إطار المحافظة على الموارد البحرية شهد العام عملية التوقف البيولوجي لمدة شهرين، وسجلت الرقابة البحرية تحسنا ملحوظا فيما يتعلق بتعزيز عملياتها الجوية والبحرية.

أما فيما يتعلق بالمنشآت الخاصة بالموانئ فقد شهد العام إعادة تأهيل محطة التصفية بمياه نواذيبو، كما بدأت أشغال بناء خط الأنابيب الذي سيربط المصفاة بالميناء لتسهيل تزويد السفن بالمحروقات.

13-3 قطاع الصناعة الاستخراجية:

سجلت صادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) حتى سبتمبر/أيلول من العام زيادة نسبتها 5.3% عما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من عام 1998.

وفي مجال التنقيب شهد العام منح حوالي 65 رخصة منها 4 رخص للنفط، 33 للماس، 24 للذهب والمعادن الأساسية. وقد تمخضت عمليات الاستكشاف التي تمت حتى الآن عن نتائج تضمنت مؤشرات مشجعة فيما يتعلق بالماس والذهب والنفط، ولا تزال عمليات التنقيب متواصلة.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل، والتركيز على التأهيل والتدريب في مختلف المصالح العامة لتدريب المواطنين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءة الأداء.

فعلى مستوى التعليم ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس خلال عام 1999/98 في المدارس الابتدائية إلى 90% مقابل 85.5% عام 98/1997. كما ارتفع عدد المؤسسات في التعليم الثانوي بحوالي 20%. وقد بلغ عدد المختبرات في هذه المؤسسات خلال العام حوالي 14 مختبرا، كما بلغ عدد المكتبات بها 50 مكتبة، منها 12 مكتبة مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية.

على مستوى التعليم الفني تمت إعادة تنظيم مؤسسات التعليم لتتلاءم مع متطلبات إصلاح القطاع. وتم خلال العام تزويد كلية العلوم والتقنيات بثلاثة مخابر متخصصة. كما زودت جامعة نواكشوط خلال العام بالتجهيزات اللازمة لاستخدام الإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفيما يتعلق بمجال الصيد، خاصة مرتنة الطواقم شهد العام تكوين 60 بحارا في المدرسة الوطنية للتعليم البحري والصيد في نواذيبو، 78 صيادا تقليديا، بالإضافة إلى 30 ضابطا ميكانيكيا يتابعون دراستهم في الخارج. كما قامت المدرسة الوطنية للتعليم البحري والصيد

خلال العام بفتح تخصصين أحدهما في مجال الصيد التقليدي والنشاطات المرتبطة به، والآخر في مجال الرفع من قيمة المنتجات السمكية وتحويلها.

هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة خلال العام لبعث العديد من الموظفين إلى الخارج للمشاركة في دورات تدريبية تزيد معرفتهم في حقول الأعمال العصرية والمفاهيم والمعايير العالمية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لا يزال العمل جاريا بقانون الاستثمار لعام 1989 الذي تواصلت خلال العام مراجعته وتعديله ليكون اكثر تحفيزا للاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للاستثمار الأجنبي ومنحه مزيدا من التسهيلات والحوافز.

وفي هذا المجال شهد العام تطبيق برنامج لاصلاح نظام الضرائب المباشرة الذي يشمل تبسيط النظام الضريبي من اجل تخفيف الضغط الجبائي وفي هذا المجال اتخذت الإجراءات التالية:

- تطبيق نظام الاندثار التنازلي.
- العودة إلى نظام خصم الضريبة الدنيا الجزافية من الضريبة على الأرباح.
- خفض معدل ضريبة الأرباح إلى 35%.
- خفض الرسوم الجمركية على المعدات الصناعية والتجهيزية إلى 9% و22% على التوالي.

كما اتخذت ترتيبات خاصة بأنظمة قانون الاستثمارات شملت بما يلي:

- تخفيض الرسم على تجهيزات الإنتاج وقطع الغيار إلى 5% خلال الفترة التأسيسية للمشروع.
- تخفيض 50% من نسبة رسم أداء الخدمات على تكاليف القروض الممنوحة محليا.
- إعفاء الأرباح المحققة من ضريبة الدخل بنسبة تتراوح بين 70-90%.
- الإعفاء من رسم التمهين خلال السنوات الأولى للتأسيس.
- تثبيت الأعباء الجبائية خلال فترة 10 سنوات بالنسبة للمشاريع المقبولة في نظام اتفاقية التأسيس.
- منح قطع أراضي مجانية للمؤسسات التي تستثمر خارج نواكشوط وانواذيبو.

ومن المنتظر أن يتطور هذا النظام التحفيزي إيجابياً مع المراجعة الحالية لقانون الاستثمارات، بالإضافة إلى دور نظام الشباك الموحد كجهة واحدة لمعاملات المستثمرين وتبسيط اجراءتهم من خلال جمع ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية بمتابعة تطبيق قانون الاستثمارات، وبحضور ممثلين عن القطاع الخاص من اجل البت في طلبات الاعتماد المقدمة خلال اجل أقصاه 45 يوما.

16. الجهود الترويجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

(21)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اليمنية
1999

(21)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
1999

1- مقدمة*:

استكملت الحكومة اليمنية خلال عام 1999 تنفيذ الإجراءات الأساسية للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي بدأتها عام 1995 بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد شملت هذه الإصلاحات القطاع المصرفي وقطاع التجارة الخارجية والقطاع التجاري بشكل عام، بالإضافة إلى معالجة العجز في الميزانين الداخلي والخارجي والتحكم في معدل التضخم واستقرار سعر الصرف**. وكان لارتفاع أسعار النفط خلال العام تأثير ملموس على معدل نمو القطاع النفطي، وارتفاع الإيرادات الحكومية عما كان مخططا لها، مما أدي إلى فائض في الميزانية العامة هو الأول منذ عام 1990، كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى عودة الاحتياطي الأجنبي إلى النمو بعد أن شهد هبوطا ملحوظا عام 1998 نتيجة لتدني أسعار النفط في ذلك العام. وعلى العموم فقد شهد العام أداءً اقتصادياً ومالياً جيداً.

على المستوى الاداري، مازالت الحكومة تواصل إجراءات التطوير والإصلاح الإداري الذي يتم بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يمثل رديفا للإصلاحات الاقتصادية. وتم خلال العام الشروع في المرحلة الثانية من المسح الوظيفي، كما تم أعداد مشروع القانون الجديد للسلطة المحلية، والذي يهدف إلى توفير مزيد من اللامركزية الإدارية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الإدارة الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز النهج الديمقراطي بأحداث هيئات منتخبة على المستويات المحلية لها صلاحيات مختلفة متعلقة بالتخطيط واتخاذ القرار والرقابة على الأداء الإداري والمالي.

على الصعيد السياسي شهدت الجمهورية اليمنية خلال العام أول انتخابات رئاسية بعد إصدار الدستور الجديد وتعديل قانون الانتخابات لتعزيز أسس النهج الديمقراطي للدولة. وبموجب هذه التعديلات اصبح منصب رئيس الجمهورية يتم بالاختيار الحر والمباشر من المواطنين بدلا من الانتخاب عبر مجلس النواب. كما شملت هذه التعديلات تحديد فترة الولاية الرئاسية بخمس سنوات وبحد أقصى ولايتين فقط.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي اليمني، وزارة المالية، والهيئة العامة للاستثمار

** الدولار يعادل 159.7 ريال يمني كما في 1999/12/31

وخلال العام نشطت الحكومة بشكل ملحوظ في مجال تعزيز حقوق الإنسان السياسية وغير السياسية. وكانت الحكومة قد أنشأت عام 1998 اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان وتم تعزيزها خلال العام بإنشاء اللجنة الوطنية للقانون الإنساني. وتسعى الحكومة من خلال نشاط هاتين اللجنتين وغيرهما من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى إعادة النظر في القوانين لكي تصبح اكثر مواءمة للقوانين الدولية التي تكفل حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على أداء الجهات الحكومية.

واستكمالا للحكم الذي أصدرته لجنة التحكيم عام 1998 بشأن النزاع اليمني الإيريترى حول بعض الجزر، أصدرت لجنة التحكيم خلال العام قرارها في المرحلة الثانية والأخيرة من القضية وهي المرحلة الخاصة بتحديد الحدود البحرية بين اليمن وايريتريا، وكان قرار اللجنة لصالح اليمن وبذلك انتهت واحدة من أهم القضايا السياسية التي كان لها تأثير سلبي على مناخ الاستثمار في اليمن منذ تفجرها أواخر عام 1995.

2. الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 160.3 مليار ريال خلال العام مقابل 152.67 مليار ريال عام 1998، محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 5% مقابل 6.9% عام 1998. ويعزى ذلك إلى تراجع نمو قطاع الزراعة (باستثناء قطاعي القات والأسماك) الذي سجل خلال العام معدل نمو سالبا قدره (1.4%). كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 880.8 مليار ريال مقابل 844.9 مليار ريال عام 1998 محققا معدل نمو أسمى قدره 4.3%.

على المستوى القطاعي، كان قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الأولى من حيث معدل النمو بنسبة 18.3% (بالأسعار الثابتة)، جاء بعده قطاع المؤسسات الخاصة غير الربحية بنسبة نمو قدرها 13.4%، على الرغم من ضآلة مساهمة هذا القطاع الناشئ في الناتج المحلي الإجمالي. وقد حل قطاع الصناعات الاستخراجية، بما فيه النفط، في المرتبة الثالثة بحوالي 5.9%، ثم قطاع المؤسسات المالية والعقارية بحوالي 4.2%.

3. الأوضاع المالية:

تأثرت الميزانية العامة بارتفاع أسعار النفط الذي تشكل عائداته الجزء الأساسي في إيرادات الدولة. فقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة الفعلية خلال العام حوالي 351.9 مليار ريال مقابل 228.96 مليار ريال عام 1998، بزيادة نسبتها 53.7%. كما بلغت النفقات العامة الفعلية حوالي 328 مليار ريال خلال العام، مقابل 290.48 مليار ريال عام 1998

بزيادة نسبتها 12.9%. وبذلك تكون الميزانية العامة قد حققت فائضا خلال العام قدره 23.9 مليار ريال، وبما نسبته 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 61.52 مليار ريال بما نسبته 7.3% عام 1998.

وفيما يتعلق بالنواحي الإجرائية فلا زالت الحكومة تواصل تطبيق الإجراءات الجمركية الجديدة التي أدخلت للعمل ضمن برنامج الإصلاحات المالية والاقتصادية. كما تم خلال العام إصدار التبويب الجديد للميزانية الذي يهدف إلى تقديم صورة افضل للوضع المالي يمكن الدولة من أدارتها على نحو افضل، وتم تعديل القانون المالي ليتيح هذا التغيير.

4. الأوضاع النقدية:

استكملت الحكومة خلال العام برنامج إصلاحات الجهاز المصرفي والذي شمل نظم وإجراءات البنوك وعلاقاتها مع البنك المركزي وتطوير الأداء المصرفي في اليمن.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) قد بلغ 207.2 مليار ريال. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 379.35 مليار ريال، وبلغ معدل التغير السنوي فيها 13.8%.
بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 7% مقابل 6% عام 1998.

عدلت أسعار فوائد الإيداع خلال العام بما يناسب الأوضاع النقدية السائدة، إذ ارتفعت إلى 17% مع بداية السنة ثم إلى 20% لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى نهاية العام إلى 18 %.

من جهة أخرى بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي نهاية العام حوالي 233.5 مليار ريال مقابل 207.57 مليار ريال نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 12.5%.

وبلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني نهاية العام حوالي 1488.2 مليون دولار مقابل 980.2 مليون دولار عام 1998، تغطي واردات حوالي 7 اشهر.

5. سياسة سعر الصرف:

يخضع سعر التحويل للعملات الأجنبية لقوى العرض والطلب ولا يخضع لاية قيود إدارية أو تنظيمية. ويتم التعامل بالنقد الأجنبي من خلال البنوك بالإضافة إلى مكاتب الصرافة المملوكة للقطاع الخاص. ولم يحدث خلال العام أن تدخلت الحكومة إداريا لتحديد السعر واقتصر دور البنك المركزي على المراقبة والتدخل النقدي.

بلغ سعر صرف الدولار 159.7 ريال نهاية العام مقابل 141.6 ريال نهاية عام 1998، بزيادة نسبتها 12.7%. وبلغ المتوسط السنوي لسعر الدولار 155.7 ريال.

6. سوق الأوراق المالية:

لا توجد حتى ألان سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية. وتسعى الحكومة لإنشاء السوق وبالذات مع قيام المنطقة الحرة في عدن وتسارع وتيرة برنامج الخصخصة. وقد أنجز صندوق النقد العربي الدراسة الأولية للسوق، وقامت بعثة من الصندوق في أواخر العام بزيارة اليمن لمتابعة الموضوع مع الحكومة اليمنية.

من جهة أخرى واصلت الحكومة إصدار أذون الخزانة والذي يشتمل كل إصدار منه على اسهم لمدة ثلاثة اشهر وستة اشهر وسنة واحدة. وقد بلغ إجمالي القيمة الاسمية للرصيد القائم لاذون الخزانة المصدرة خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية العام حوالي 120 مليار ريال مقابل 91 مليار ريال رصيد نهاية عام 1998.

7. التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة خلال العام إلى أن إجمالي الصادرات قد بلغ نهاية العام حوالي 2.27 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الواردات حوالي 1.54 مليار دولار. وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا قدره 730 مليون دولار بما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات، فما زال قطاع النفط ومشتقاته في مقدمة الصادرات اليمنية، إذ مثلت الصادرات النفطية اكثر من 95% من إجمالي الصادرات، بينما حلت المواد الغذائية في المرتبة الثانية وهو الترتيب ذاته لعام 1998. وعلي مستوي الواردات جاءت المواد الغذائية في المرتبة الأولي بما نسبته 36% من إجمالي الواردات. تلتها الأجهزة الآلية ووسائط النقل بنسبة 20.3% من إجمالي الواردات وهو الترتيب ذاته عام 1998.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات مازالت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الأولى لصادرات اليمن بنسبة 90% من إجمالي الصادرات مقابل 71% عام 1998. وحلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة 3.9% مقابل 9.5% عام 1998، بينما حلت مجموعة دول أو قيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا) في المرتبة الثالثة بنسبة 2.1%.

أما التوزيع الجغرافي للواردات فقد كانت مجموعة الدول العربية المصدر الأول لواردات اليمن بنسبة 34.4% من إجمالي الواردات وهي المرتبة ذاتها عام 1998 بما نسبته 29 %. وجاءت مجموعة الدول الأسيوية غير العربية في المرتبة الثانية بنسبة 22.8% (المرتبة الثالثة بنسبة 24.6% عام 1998)، وتلتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثالثة وبنسبة 21.4% (المرتبة الثانية نسبة 27% عام 98)، ثم دول الأمريكتين بنسبة 11.5%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ حجم الصادرات اليمنية إلى الدول العربية خلال العام حوالي 87.9 مليون دولار (3.9 % من إجمالي الصادرات)، مقابل 165.2 مليون دولار (9.5% من إجمالي الصادرات) عام 1998، بانخفاض نسبته 46.8%. ويعزى ذلك إلى تدني حجم الإنتاج الزراعي خلال العام والذي يشكل النسبة الأساسية في الصادرات اليمنية إلى الدول العربية، ولم يحدث أي تغير يذكر على التركيب السلعي للصادرات اليمنية إلى البلاد العربية شملت، كما في الأعوام الماضية، المنتجات الزراعية، الفواكه والخضار، بالإضافة إلى الأسماك وكميات محددة من المنتجات الصناعية مثل السمن وزيوت الطعام والسجائر.

وقد احتلت صادرات اليمن إلى المملكة العربية السعودية خلال العام المرتبة الأولى وبلغت حوالي 25.7 مليون دولار بنسبة 29.3% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى الدول العربية. وكانت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عام 1998 بمبلغ 33.5 مليون دولار. وحلت دولة الكويت في المرتبة الثانية بحوالي 17.1 مليون دولار وبنسبة 19.5 %. (المرتبة الأولى للصادرات اليمنية عام 1998 بحوالي 60.4 مليون دولار). وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بحوالي 12.5 مليون دولار وبنسبة 14.2% (المرتبة الرابعة عام 1998 بحوالي 11.5 مليون دولار).

على صعيد الانتشار العربي للصادرات والواردات اليمنية فقد تبادلت اليمن التجارة مع 19 دولة عربية من بينها كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وكان الميزان التجاري سالبا مع كافة تلك الدول باستثناء موريتانيا والعراق.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشير البيانات المتوافرة حتى سبتمبر/أيلول من العام إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضا قدره 570.7 مليون دولار مقابل عجز قدره 213 مليون دولار عام 1998. ويعزى ذلك إلى تحول الميزان التجاري للفترة ذاتها لصالح اليمن بمبلغ 237.6 مليون دولار بعد أن سجل عجزا قدره 700.4 مليون دولار عام 1998.

ومن جهة أخرى سجل الحساب الجاري خلال العام فائضا نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نسبته 4.4% عام 1998.

10. الديون الخارجية:

بلغ إجمالي الديون الخارجية نهاية العام حوالي 4.98 مليار دولار مقابل 3.79 مليار دولار عام 1998، وحوالي 9 مليار دولار عام 1996. ويرجع الانخفاض في الدين الخارجي خلال عامي 98-1999 مقارنة بعام 1996 إلى الترتيبات التي تتم من خلال نادي باريس أو بالطرق الثنائية والتي أدت إلى إلغاء بعض الديون واعادة جدولة الباقي.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

منحت الهيئة العامة للاستثمار 234 ترخيصا استثماريا لمستثمرين يمنيين وعرب واجانب خلال العام. وقد توزعت هذه التراخيص على القطاعات الاستثمارية المختلفة عدا قطاع استخراج النفط الذي يتم الترخيص له من قبل الوزارة المعنية. كما منحت فروع الهيئة في المحافظات 171 ترخيصا استثماريا، ليصبح إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة خلال العام 405 مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت 74.7 مليار ريال (480 مليون دولار).

وقد استحوذ قطاع الصناعة على 169 مشروعا بتكلفة 30.9 مليار ريال (199 مليون دولار) بنسبة 41.5% من إجمالي التكلفة الاستثمارية. وجاء قطاع السياحة في المرتبة الثانية من حيث التكلفة، إذ تم الترخيص لحوالي 72 مشروعا بتكلفة 18.2 مليار ريال(117 مليون دولار) بنسبة 24.4%. وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات، إذ تم الترخيص لحوالي 91 مشروعا بتكلفة 16.5 مليار ريال (106 مليون دولار) وبنسبة 22 %، ثم قطاع الزراعة 60 مشروعا استثماريا بتكلفة 6.6 مليار ريال (42 مليون دولار) بنسبة 8.8% ، ثم قطاع الأسماك، إذ تم الترخيص لحوالي 13 مشروعا بتكلفة استثمارية 2.5 مليار ريال (16 مليون دولار) بنسبة 3.3%.

وقد شارك راس المال الأجنبي غير العربي في 7 مشاريع وامتلك كامل الحصة في 7 مشاريع أخرى، وكانت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع حوالي 8.76 مليار ريال (56.3 مليون دولار) بنسبة 11.7% من إجمالي التكلفة الاستثمارية المرخصة وساهم راس المال الأجنبي فيها بمبلغ 4.06 مليار ريال (26.1 مليون دولار) بنسبة 46% من تكلفة هذه المشاريع وبنسبة 5.4% من التكلفة الإجمالية للمشاريع المرخصة خلال العام مقابل 5.9 % عام 1998.

وقد كانت المساهمة الأجنبية غير العربية متركزة في قطاع الصناعة، إذ استحوذ على حوالي 16.6 مليون دولار في 8 مشاريع، وحوالي 4.6 مليون دولار في مشروع واحد في قطاع الأسماك. وجاء قطاع الخدمات باستثناء قطاع السياحة في المرتبة الثالثة بحوالي 4.5 مليون دولار في 3 مشاريع. أما قطاع السياحة فقد أستحوذ علي حوالي 0.3 مليون دولار في مشروعين سياحيين.

وعلى الصعيد الجغرافي، استحوذت الصين على خمسة مشاريع من إجمالي المشاريع، وتركيا على ثلاثة مشاريع ومشروعين لماليزيا، وبقية المشاريع لكل من بريطانيا وايطاليا واسبانيا واليونان وبنما.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

فيما يتعلق بالمساهمة العربية في المشاريع الاستثمارية في اليمن، شملت المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار 35 مشروعا استثماريا ساهم في تكلفتها راس المال العربي أو امتلكها بالكامل. وقد بلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع 10.7 مليار ريال (69 مليون دولار) بنسبة 14.4% من إجمالي التكلفة الاستثمارية المرخصة. وبلغت المساهمة العربية في هذه المشاريع 2.6 مليار ريال (16.7 مليون دولار) بنسبة 24% من قيمة هذه المشاريع وبنسبة 3.5% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع المرخصة خلال العام.

تركزت الاستثمارات العربية خلال العام في قطاع الصناعة الذي استحوذ على حوالي 9 مليون دولار (54% من إجمالي الاستثمارات العربية) توزعت على 15 مشروعا. بينما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بحوالي 4.6 مليون دولار (27.6%) في 8 مشاريع، ثم قطاع الزراعة والدواجن بحوالي 2.4 مليون دولار (14.4%) في 6 مشاريع، قطاع السياحة بحوالي 0.7 مليون دولار (4%) توزعت على 6 مشاريع، علما بأن قطاع السياحة احتل المرتبة الاولى عام 1998.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات حسب مصدرها فقد جاءت المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها 9.6 مليون دولار (57.5% من إجمالي الأموال العربية الوافدة) مقابل 1.78 مليون دولار عام 1998. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بحوالي 2.4 مليون دولار (14.4%) مقابل 16.56 مليون دولار عام 1998. تلتها لبنان بحوالي 1.5 مليون دولار (9%) مقابل 0.8 مليون دولار عام 1998،و تونس بحوالي 1.4 مليون دولار (8.4%)، ومصر بحوالي 0.56 مليون دولار (3.4%)، وسوريا 0.51 مليون دولار (3%)، والعراق بحوالي 0.46

مليون دولار (2.7%)، والكويت 0.16 مليون دولار (1%)، والسودان بحوالي 0.11 مليون دولار (0.6%).

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-1999 حوالي 222.4 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 83.4 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الزراعة والأسماك:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت خلال العام حوالي 45.9 مليار ريال بالأسعار الثابتة بما نسبته 29.4 %. وسجل القطاع معدل نمو سالب قدره 1.4% في قيمة الإنتاج بينما حقق قطاع الأسماك نموا موجبا قدره 9%.

13-2 قطاع النفط والغاز:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 32.2 مليار ريال بالأسعار الثابتة خلال العام، بما نسبته 20.7% وكان لارتفاع أسعار النفط تأثيره على نمو القطاع، إذ بلغت نسبة نموه 6.24%.

13-3 قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.4 مليار ريال بالأسعار الثابتة، بما نسبته 10.5%. وقد بلغ نمو القطاع حوالي 1%.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ مشروع تطوير التدريب الفني وتنمية الموارد البشرية، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 60 مليون دولار على مدى ست سنوات. ويستهدف المشروع تطوير مراكز التدريب القائمة وإدخال مهارات وحرف جديدة إلى سوق العمل في اليمن.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

ضن إطار الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية التي تنفذها الحكومة اليمنية منذ عام 1995، قامت الحكومة اليمنية خلال العام بإصدار العديد من القوانين وتعديل مجموعة

أخرى، بهدف تعزيز مناخ الاستثمار وتهيئة الاقتصاد اليمني للمرحلة المقبلة، بما فيها إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تنمية قطاع السياحة الذي توليه الحكومة اهتماما كبيرا لأهمية الموارد الكامنة فيه التي ستساهم في تحقيق نمو اكبر واسرع.

على صعيد تطوير المناخ الاستثماري صدر قانون بشأن الغرف التجارية والصناعية واتحادها العام وقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري وقانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة والقانون المنظم لإجراءات الخصخصة.

كما صدر قانون بشان الموافقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى الموقع عليها في واشنطن عام 1965.

وعلى الصعيد السياحي صدر قانون الترويج السياحي وقانون السياحة.

وتم تعديل مجموعة من القوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي، فقد تم تعديل قانون ضرائب الدخل، وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، وقانون السجل التجاري، وقانون الشركات التجارية، وقانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، بالإضافة إلى تعديل القانون المالي واصدرت الحكومة كذلك قانونا جديدا بشأن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات.

وفيما يلي اهم القوانين المتعلقة بالاستثمار والتي صدرت خلال العام:

- قانون رقم (11) لسنة 1999 بشأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة.
- قانون رقم (22) لسنة 1999 بشأن الحجز النباتي.
- قانون رقم (34) لسنة 1999 بشأن الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
- قانون رقم (37) بشأن تعديل أحكام القرار الجمهوري رقم 18 لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة اليمنية جهود الترويج للاستثمار في اليمن. وقد عكفت الحكومة على مراجعة قانون الاستثمار بهدف تعديله ليلائم المستجدات الأخيرة على المستوى العربي والعالمي، ومن المنتظر أن يرى هذا التعديل النور خلال العام القادم وسيكون هذا هو التعديل الثالث منذ أن صدر قانون الاستثمار الحالي عام 1992.

16-1 عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج:

عقدت الحكومة اليمنية مؤتمرا للترويج للاستثمار في مجال النفط في كل من لندن ومدينة هيوستن الأمريكية كما أقامت ندوة في صنعاء لمناقشة استراتيجية تطوير القطاع الصناعي، واقامت كذلك أنشطة ترويجية ضمن فعاليات مؤتمر المغتربين اليمنيين الذي عقد في صنعاء ومؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين في عدن.

وشاركت اليمن في ندوة الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار وانعكاساتها على الدول العربية والندوة الإقليمية حول الاستثمار في البلدان العربية ومؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب. كما شاركت الحكومة في ندوتين للترويج لخدمات المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عقدتا في كل من صنعاء وعدن بالإضافة إلى ندوة أعداد المشاريع واقرارها والترويج لها التي أقيمت في صنعاء.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في اليمن:

شارك العديد من الجهات الحكومية في الترويج للاستثمار في اليمن خلال الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى كل من اليابان وسنغافورة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

تصدر الهيئة العامة للاستثمار ووزارة النفط والثروات المعدنية ووزارتا الصناعة والسياحة العديد من القوائم للفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن. وبعض هذه الفرص لها دراسات أولية. كما أن للهيئة العامة للاستثمار منشورات تعريفية أخرى ولها كذلك موقع معلوماتي على شبكة الإنترنت.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع الحكومة اليمنية مجموعة من الاتفاقيات الثانية لتشجيع وحماية الاستثمار مع كل من السودان والجزائر ولبنان ورومانيا وهنغاريا وباكستان واثيوبيا. كما تم التوقيع على بروتوكول التعاون الفني في المجالين المالي والاستثماري بين اليمن والمملكة المغربية.

16-5 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

مازال العمل يتواصل في المنطقة الحرة بعدن وقد انتهت هذا العام المرحلة الأولى والخاصة بأرصفة الحاويات في ميناء المنطقة وبدأ العمل فيها وواصلت الحكومة الدراسات للمراحل التالية والخاصة بالمنطقة الصناعية والمطار.

من إصدارات المؤسسة
خلال عام 1999

1) الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية.

2) الاستثمار الأجنبي المباشر وتدابير التجارة المتعلقة بالاستثمار.

3) اتفاقيات الاستثمار الدولية: التعريف والمدى.

4) اتفاقيات الاستثمار الدولية : معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

5) التعلم: ذلك الكنز المكنون.

6) الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته.

استثمر بأمان في الدول العربية

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر..؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:
خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.
توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط افضل.

بادر بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) – الصفاة 13096
هاتف: 4844500
فاكس:4841240، 4835489، 4815741
بريد إلكتروني INFO@IAI.ORG.KW
الموقع الشبكي WWW.IAIGC.ORG

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11564
هاتف: 4620150
فاكس:4649993